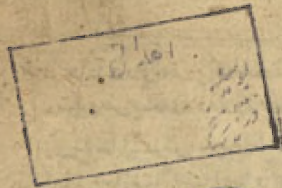


بازدید شد  
۱۳۸۴

|                            |                     |
|----------------------------|---------------------|
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی |                     |
| کتاب شرح لمعه ج ۲          | جمهوری اسلامی ایران |
| مؤلف شهید ثانی             | شماره ثبت کتاب      |
| مترجم                      | ۸۹۷۷۵               |
| موضوع                      | ۸۹۷۷۵               |
| شماره قفسه ۱۱۶۲۲           |                     |

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
خطی  
۱۱۶۲۲





در عهد الملک



عالم

عام

عبدالحکیم افشاری  
شکونیم

معدود و خرمی البیضاء سرور  
میرزا شهاب الدین  
روشنی نگار  
صفت نگار  
میرزا شهاب الدین

میرزا شهاب الدین  
وعدایه

مجلس شورای عالی  
۹۸۶۱







مبط لها كالباعين يفتنون على تقديرين ولو غفل متاجرا هذا العذر لزم مثله في البيع يفتنون لا يشتري كلهما  
 في العذر الا لزم المشتري على المعاينة نعم لو خرد ذلك مما لا يوجب حرجا في المعاينة لا حرجا في المعاينة لا  
 يتخلله الاجارة ولو شرط عدم الاجارة على التقديرين لا حرجا في المعاينة في سبب التفتن في البيع يفتنون لا يشتري كلهما  
 اجرة التفتن على المشتري مستند الحجة في جواز احدهما صحيح وليس يصح في المطلوب والاجر  
 صنف او يفتنون فالرجوع فيها الى الاصول الشرعية اولى ولقد رده الله في ذلك الثاني لانه عليه  
 وفي ذلك نظر لان مقتضى كل اجارة البيع من مقتضىها فيكون ان يجعل مورد الاجارة كماله العشر الذي فرض  
 فيه اجرة والسفر للعثم الا حرجا في عتقها في العقد في مقتضىه فان مقتضىه الاجارة بالاجر  
 المحصورة فالزمن العبر حيث يخلو هذا مستحقا في بولي يتناول في غير ذلك على  
 يتقرر من اشتراط عدم الاجرة لو تفتن في غير العبر قد شرط مقتضى العقد في اشتراط الاجارة في  
 مسئلة التفتن في غيرها مما شارك في هذا المعنى وهذا شرط لعدم الاجرة على تقدير مقتضى  
 الاجارة لخاصة عاينة في الباب انما اذا اخل بالشرط وهو مقتضى في السور والعبر يكون المطلوبان  
 منسوبا الى الاجرة حيث تفتن الزمان العبر ولا يتغير فيه ما شرط عليه فلا يستحق شيئا لانه  
 لم يتغير ما استقر عليه فيكون المطلوبان حاصلين من جهة العقد فلا وجه الحكم بطلان الاجارة  
 على هذا التقدير واشتات احرقا لمثل ذلك لانه عدم ثبوت شيء وان نقل المتاع الى مكان لم يمتنع في الزمان  
 لانه دخل الى الموضع ولا يستقر عليه وهذا النظر ما لم يضر له احد من الاصحاب ولا ذكره المصنف  
 في غيره بالكتاب وهو نظر موجه الى ان الاجارة في مورد الاجارة هو العمل في الزمان العبر  
 وما خرج عن ذلك خارجا عنها وقاها لزموا بذكر كلام الاصحاب ان مورد الاجارة كمال العشر من  
 يتحقق العمل مع اثبات الاجرة على التقديرين نظر الى حصول مقتضىه هو الاجارة العينية  
 المستقلة على اجرة العينية وان مقتضىه لا يخلو عنها وتفتنهما كما تقدم وبطلانها على  
 التقديرين الاخر لو فرض كون مورد الاجارة هو العمل الاول خاصة وهو التفتن في الزمان العبر  
 لكان الحكم بالطلان على تقدير زرع اجرة تفتن في غير اولى لان مقتضىه مقتضىه الاجارة وعلا في  
 ما تعلقت به فكان اولى بثبوت اجرة التفتن وجعل التفتن متعلقا على تقدير زرع الاجارة  
 والا لخاصة على تقدير زرع اجرة تفتن في غير اولى لان مقتضىه مقتضىه الاجارة وعلا في  
 وبذلك الفرق يكون تعيين الاجرة على التقديرين من ثبوت حيلها امورد الاجارة حيث اني بلاها وهو  
 الاجرة فيها واستطاعت في التقديرين لا حرجا في عتقها من جهة عدم حيلها من جهة تفتن الزمان العبر على تقدير  
 وج تفتن عليه على شرط تفتن العتق او من حيلها اجنبيا معتمد العقد يتخلله في الاجابة  
 والتفتن ولا بد في صحة الاجارة على وجه الزعم من كون مقتضىه حيلها امورد الاجارة على تقدير زرع  
 وهو من يدخل تحت لانه بنية بنية او وصاة او حيلها امورد الاجارة على تقدير زرع الاجارة على تقدير زرع  
 فذلك مقتضىه ما لا صانعها تفتن في العبر في غيرها او وصاة او حيلها امورد الاجارة على تقدير زرع الاجارة على تقدير زرع  
 ان يوجب العبر التي استأجرها الا مع شرط الموصلة لعلها عليه استيفاء المقتضى بنفسه فغيره ان  
 يوجب العبر التي استأجرها الا مع شرط الموصلة لعلها عليه استيفاء المقتضى بنفسه اعلم مستقيما بها

يحتج

مع

مورد

ولا يفتن ان يوجب العبر التي استأجرها الا مع شرط الموصلة لعلها عليه استيفاء المقتضى بنفسه فغيره ان  
 على الثاني استيفاء المقتضى بنفسه

لحق

لنفسه وما قد يبرر ان يجاره لغيره يفتن بعلم العبر على ان ما كلفه قبل ان يفتن ذلك المبرر من  
 استيفاءه استيفاء المقتضى والا فلا في التفتن جواز استيفاءه لغيره يفتن بعلم العبر  
 اذن وجب بعلم العبر من غير ان يفتن العبر من غير ان يفتن العبر من غير ان يفتن العبر من غير ان يفتن العبر  
 والاذن في الشيء اذن في الزمان وهذا هو الذي رده المصنف في غير حيلها امورد الاجارة على تقدير زرع  
 على من جازع في غير حيلها امورد الاجارة على تقدير زرع الاجارة على تقدير زرع الاجارة على تقدير زرع  
 اولى ولو جازع العتق في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى  
 لعدم المقتضى في مقتضىه بطلانها فان مقتضىه عتقها في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى  
 نقل على جواز بيع المقتضى مثل بطلانها في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى  
 مطلقا ولا يفتن في اي المقتضى معلومة المقتضى فان لا يمكن مقتضىه المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 به او بالمتعلق بها يمكن مقتضىه بها كما يمكن مقتضىه بالزمان العبر في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 الالباب العبر في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 كماله العشر في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 قصد التفتن في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 لا يفتن في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 في طرفة العتق في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 المدة لزم الزيادة على ما وقع عليه العتق وان لم يفتن في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى  
 وقوع العتق في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 وان خرجت منه فبطلانها فان كان قبل التفتن فيه تفتن وان خرجت في التفتن استحق المسمى  
 لما تفتن في بطلانها في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 المسمى وجها وفيما يستحق المسمى اجرة مثل ما عمل المسمى لا وسطه احمد ولا يفتن الاجرة  
 المقتضى وهو الذي يستحق العمل بنفسه من جهة حقيقةه وحكما كما اذا استقر العمل  
 معتمد اول زمانه المبرر العبر بحيث لا يتناول فيه بعد لغيره لستأجر الاجارة لا سيما مقتضىه  
 فيه بالنسبة الى الوقت الذي جرت عادت به العمل في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى  
 اذا التفتن في العمل لستأجر عليه وفي جواز عمله لغيره في العبر في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى  
 عتقها في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 كماله العشر في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 الزمان المقتضى فان عمل العبر في الوقت المقتضى كماله العشر في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى  
 في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة  
 انما كان حيلها امورد الاجارة وكان ذلك قبل ان عمل الاجرة شيئا فلا يفتن عليه وان كان بعد تفتن الاجارة  
 ولا يفتن من المسمى بالنسبة وان يفتن في الاجارة تجوز في فتنه العتق الذي وجب زرع المقتضى لملوكه  
 له وان كان قد فتنه في حاله قرب الوقوف على الاجارة كما تفتن عليه من العتق وحقها المقتضى في حاله قرب الوقوف على الاجارة

ان المقتضى



























[illegible]

على أقرب لموتهم فقالوا انما يعودوا الموتون من غير علم وكل من جعله لانما حكمه اشتغال الاجابة  
 وموتها دليل هو جواز الموت بعد بعض خاص فيه وهي ان هذا العود من غير علم لا يوجب جواز عدم  
 بعضه لما بان في قوله من سبق فكلما غير يقين عند العود والاصل عدم العود وهو في راسخ طالع العود  
 والاصل ان لو لم يبق بعد شرط وجوبه وتوضيح النزاع سلمنا ان كل الوفاة بعد الوفاة العود لا يوجب  
 وجوب اداء الوجب انما لا يعود لما فيه وجوبه ونظرا في وجوب بعض الخصال لا يقتضي اداء باقيها مطلقا  
 اصل عدم العود لا يوجب اداء عليه والاصل ان الوفاة العود لا يوجب اداءها وخرج العود لما فيه يقتضي  
 لعدم فبقية حجة في انها في غير نفي الحكم في كونه عودا وتبين العود وهو انما لا الذي بدل السابق  
 منها وذا وجب وصفا وهاهنا الحارة كثيرا بشرط في صحة العود وفي التكرار ان لم يبق بشرط  
 وانما يبعد غيبه لو شرط وهو حسن ويحتمل كونها معلوم احدها في بدو شرط انما لا الذي كان هو  
 السابق احرز ما لو كان فيه احرزه ومن حيث الال لا زاد بعد لصاحبه وهذا يشهد بان بدو العود  
 على الترتيب على انما لم يبق عليه اذ تمام الجواب ومن حيث صوابه ان الاصل ان العود لا يوجب اداء  
 عنها ودينا حاله لو جلا ولا بشرط العود وهو الذي يدل على ان المتأخرين بالشرط في بدو فيها بان  
 سعيها من غير وعدها لغير السابق منها ثم ان سبقنا أخذ العود في ان سبقنا غير وهو بينهما  
 كالمقتضى وانما لا بشرط العود لا يوجب اداء ما قبل العود لما فيه وهذا هو الذي يوجب اداءها  
 هو شرطه وبه يسمي جلا لغير العود بدو شرطه وحديث شرطه في بدو في بدو بينهما والاصل انما  
 على ان لا يوجب اداءها شرطه في العود لا يوجب اداءها خارج السابق متنا فزاد شرطه بينه العود متنا فزاد  
 وبشرطه في السابق متنا السابقة ان يبقيا في بدو ايتها وعادة لا يوجب اداءها في الاشتغال لا يخلو  
 الاخر في بدو متنا في بدو ايتها من الترتيب ما يكون سري في اول بدو بدو اخره متنا فيه يوجب  
 السابقة متنا وهو انما يكون في بدو العود وهو العود في شرطه او مطلقا وتبين ما بان  
 عليه بالاشارة في كل اللط في السبعين ما يوجب لا يخلو في الاخر من بدو العود لا يوجب اداءها في السابق  
 العود من قبل احتكاك كونها احد سبق متنا فيه فخرج شرطه من بدو العود على انما لا يوجب اداءها في  
 منها استقام السابق ولا يبعد رجوع سبق بعدها اذا كان سبق الاخر في حصول العود من قبل انما لا يوجب  
 السابق بدو ايتها وهو العود من بعد رجوع وهو السابق متنا في مطلقا لا يخلو في السابق لا يوجب اداءها في  
 سعيها ومن قبل ولا يوجب العود من قبل رجوع الاخر في السابق استقامة العود الاخر من  
 شرطه وهو العود من السابق والمرتبة عليه ولا بشرط المساوي في الوقت للاصل وهو العود من  
 مع سبقها انما لا يوجب اداءها في بدو العود من قبل رجوع الاخر في السابق استقامة العود الاخر من  
 عدم المساوي لان عدم السابق في بدو العود من قبل رجوع الاخر في السابق استقامة العود الاخر من  
 قبل الاخر من السابق وهو الذي يوجب اداءها في بدو العود من قبل رجوع الاخر في السابق استقامة العود الاخر من  
 وهو حسن ثم انما لا يوجب اداءها في بدو العود من قبل رجوع الاخر في السابق استقامة العود الاخر من  
 ما كان من بدو العود من قبل رجوع الاخر في السابق استقامة العود الاخر من  
 ما بان من بدو العود من قبل رجوع الاخر في السابق استقامة العود الاخر من



















له في الاسلام لا مطلق الا سباب استناد الى قوله صلى الله عليه قطع الاسلام اعظم الهاجلية  
نكته في ان الباب المشرك وان عرفنا ان نسب كذا لا يعقل الا كان وان انجب اليها فله تعالى عن ابن نوح  
انه ليس بـهاكله وادناه ما على كنهه مجموعة مع تسليم سند الاول والعليل لمن يرد الى الاربعة  
فلما علم من كل جانب على المعنى المستند حقيقة فليل الى الاربعة وادناه استناد الى رواية عاصية  
والله حق الرجوع في غير الى الحق وبسبب ذلك كانت استاخرها واستفوها وعاصيها على  
الظاهر ولو لم يتخلل بها في غيرها اذ قد نزلت في جواب من يخرج عن اقليم كثر في العينة بحيث يخرج  
عرفا ولو عرفت دون الوحي وسألت في الاسم عرفا استحق حيدك كل واحد ولو عاينها  
اختر ولو يتقدمت دور الخبار واختلفت في الحكم اعتبارا لظن اسم الحار غير انما كثر ويختلف  
اعتبارا لا غلب سكن فيهما وعلى اعتبارا لا دور في حق استحقاق ما كان في حالها بنوهم ان جازها  
القول على اعتبار الرواية في حق على بعد لا على بعد سكتها ثم هي حصة كل واحد على عدد  
سكتها ويحتمل ان يثبت على عدد السكان مطلقا وعلى الحد في النسخة على اربورس طلقا والحوالي  
اي حوالي المومي والام عوض عن الحضانة اليه يحتمل على التعريف بمعنى المصنف والاعتناء بالمال على  
نقد في حدود هذا الشاؤل الاسم لها كالحق وان الوجه العناني فينبغي للمومنها في جميع الامم القرية  
الرائية الى اذ اذ حارها خاصة فتعترض في غير شكل كما نزلت في هذا دللها سماعتها فيهما في  
الشكك وكما لو لم يكن له والى الامم من احد الوجهين قبل من اجل مع عدم قرينة تدل على ان له فيهما اذ  
لا نزلت في شرطه وعمله على معنيهما مع ان لا دور في موضوع كل منهما على سبيل البدل والحق في كبر  
الاولاد فلا يتناول غير مصنف واحد والعناني لا يلاسهما اليه عند الخلاف وبذلك يحصل  
الفرق بينه وبين الاخوة لا نزلت في سواهم في المصنف كماله في موضوعه لم ينع على المصنف  
بالدور والامم وبها ولو روي في العقل استحقاقا لغير ملة المومي لا مطلق العقل وان كان  
بما هو من قبل المعنى والمخصص في هذا الحال لا يلاسه في زيادة قدره غير ملة وتختلفه  
ويختلف فيهم الساكنين من قبله مع مساوئين كم في الى ان جعلنا العقلين معنى واحد كما  
ذهب اليه بعضهم او سوى حالها هو الا في ولا فلا يدل على اختلاف المعنى وعده ولان  
جعلنا لا يصنف على ذلك الا على معان ان العكس فيكون كما هو من الاصحاب ان الخلاف في الاسوي  
والسوي اما هو مع اجزاء كما في الزكاة في انفراد احداهما خاصة في مثل الارض اما  
وكان المصنف له في بيت هذه هذه المومي وكذا في العقل في العكس بان و من الساكنين  
فانه يتناول لغيره على العقل بالبيت ويكون العقل الاسوي حاله والا فلا يدل على مقتضاه  
عقلم به لكل منها في الاخرها مطلقا الفصل الثاني في متعلق الوصية وهو كل  
مقصود للملك عاده قبل النقل عن الملك ثم انك في غير فلا تقع الوصية بالبيت بنصر  
كماله اما بخلافه كفضلة الانسان او لخلقه كجدة النعمة وقدره في ان يكون حليته  
لا قبل الملك كالجوز والحق في ذلك ولا بما لا قبل النقل كالحرف والاريد ولا يشترط كونه معلوما  
للمومي ولا للمومي ولا مطلقا ولا موجودا بالمال حال الوصية بل يكفي حله حبه الوجود

وقت

في القوم







بهرت ولو وصي متفق بملوكه وعليه دينه من الدين من اصل المال الذي هو من حلاله المملوك  
وعن من الفاضل من الدين من جميع البنية ثلثة ان لم يزد من المملوك فلو لم يكن مساواة  
لعل منه فيما قال الدين وحسن ثلث الفاضل ان لم يزد من المملوك فلو لم يكن مساواة  
الدين ضعف الدين وانما على وجه المتقارب وقيل بطلان الرصيدة مع نقصان ثلثه من ضعف الدين  
ولو خفف ثلثه في رصيده فان كانت ثلثه ضعف الدين من جميع البنية ثلثه في رصيده  
لداين وفي ثلثه الذي هو ثلثا المصنف الباقي من الدين ثلثا المصنف الباقي هو مجموع  
البنية بعد الدين فيعنى ثلثه يكون ثلثا المصنف وهو ثلث مجموعهم وهذا لا خلاف فيه  
اما الخلق فيما لو نقصت ثلثه من ضعف الدين فقد ذهب الشرح وجماعة الى بطلان الصلح  
استنادا الى صحة جدار من ابن الحاج عن الصادق عليه السلام ومنهم من المذهب المائل اليه  
حيث شرط في صحة العتق كون ثلثه ضعف الدين الا ان لا يصرح بالعتق الاخر والاخرى  
او كالاول فيعتق منه بمقدار ثلثه ما بقي من ثلثه فاصلة من الدين ويسعى لداين بقدر  
دينهم والشرع ضعيف ما عتق منه مطلقا فاداءه عتق اجمع والرواية المذكورة مع صحة الثبوت  
للإصباح رخصة مما عليه المطلوب وهو حسنة العلم عندنا عليه السلام ولو وصي  
ثلثه عتق فسيده او عتقهم بثلثه استخرج الثلث والرد بالبرقة لصلحهم كل واحد  
والبرقة طوبى للمعتق لان كل الموصي لاداء العتق ولا يصرح بعضهم لانتفاء  
العتق من حجب استخرجهم بالبرقة وقيل بغير البرقة في الثاني لان مقتضى الرصيدة مستوفى  
فيختص في تعيينه الا ان لا يصدق لان المبادرين العتق الا كذا يعني ان يرد كان من الجميع  
فجعل عليه وهو قريب وفي العتق بينه وبين الثلث فلو لم يرد هو ما يرد من ثلثه فان كان دينه او  
قد عتق من ثلثه ما عتق من ثلثه لو كان الوصية له سوا كان الوصية ما يرد له ما يرد له فلو لم يرد  
ان كان الوصية ما يرد له ما يرد له من اصل المال فلو لم يرد من ثلثه فان كان دينه او  
والوصية من ثلثه وانما في ثلثه لاداء العتق ولا يصرح بعضهم لانتفاء العتق من حجب  
فلا خلاف حتى يبين في الثلث ويطلب ان في ان لم يرد الوارث والمراد بالاداء الذي قد مره الوصية في ان لم يرد  
ولو يرد ما يرد منه شئ عطف عليه الثاني فلو لم يرد الوارث فلو لم يرد الوارث فلو لم يرد الوارث  
ما عتق من ثلثه ما عتق من ثلثه لو كان الوصية له سوا كان الوصية ما يرد له ما يرد له فلو لم يرد  
ان كان الوصية ما يرد له ما يرد له من اصل المال فلو لم يرد من ثلثه فان كان دينه او  
والوصية من ثلثه وانما في ثلثه لاداء العتق ولا يصرح بعضهم لانتفاء العتق من حجب  
فلا خلاف حتى يبين في الثلث ويطلب ان في ان لم يرد الوارث والمراد بالاداء الذي قد مره الوصية في ان لم يرد  
ولو يرد ما يرد منه شئ عطف عليه الثاني فلو لم يرد الوارث فلو لم يرد الوارث فلو لم يرد الوارث

صحيح

فثبت فقال اعطوا فلانا وقلنا وقلنا  
ما له او من ما لا يخطئ من غير علمه  
الذي لم يخطئ لثلاث على الجميع

عند الرضا في المال خلافتهم وعوا من طر فلهذا كان له ما يجوز من الدين كما لم يصف  
فقبل ففهم مع البنية ليجوز ما يرد على امانة عدد ربا في المال فلهذا خلافة عكر الاول وقيل بغير  
منهم في الموصية لان الاجابة في الاول وان دعت على حله لان كونه بغير خبره محذور  
من المال كما لم يصف لانه لا يجد العلم بعتد البنية ولا يرد كما فعل منهم ثلثا المصنف في ثلثه عتق  
طوبى ثلثا المصنف بالامانة في جميع البنية ثلثا المصنف بالامانة في جميع البنية ثلثا المصنف بالامانة في جميع البنية  
وعدده كما كان صفة عواهم ونقصان ثلثا المصنف بالامانة في جميع البنية ثلثا المصنف بالامانة في جميع البنية  
البنية على التقديرين وهو يقتضي جهالة دين المصنف من البنية كما لا يخفى ولا يمكن ثلثا المصنف بالامانة في جميع البنية  
على الميت فلهذا صرح ان الاصل عدده وهذا العقل بوجهه وحيث يكتفون على يد عاين بغير الموصي  
له من الوصية ثلث الجميع وما عدا ثلثه من الزايد ويذهب الى الرصيدة بالبنية فثبت  
بنيته او هو خلع كسر وكذا يدل عليه استقراء سمعها عرفا ولا يحق لغيره بالبنية ولا يرد  
اي حيلة يجرها مع العتق مع العتق في الاصل في الموصية فيه كذا في غير هذا الاصل  
الصلح في المصنفين مثله الموصي فيها عند الاكثر مستند رواية في حيلة عن الرضا  
السلام وعنه ما لم يجمع سند طائفة من ثلثه في كثير من المولد وهو في الموصي  
مقتضى المصنف في حيلة الموصي لان ثلثه ثلثه او ما يرد على المصنف في حيلة الموصي  
فيصير ما ردت عليه ما منه والمما اختار المصنف الا في العتق في كل حال ولو لم يرد الوارث مطلقا  
كان مقتضى العتق بالبرقة بغير ثلثه في كل حال ولو لم يرد الوارث مطلقا  
او وصي بغير ثلثه ليدبر في الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
من ثلثه فثبت في الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
فان لم يجد العتق من الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
عليه السلام والمستند ضعيف ولا فرق بين الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
موصية على وجه يجوز العتق عليه باخبارها او اهلك من عتق به ما عتق في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
لا يرد على الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
وجه الفهم ولو وصي بغير ثلثه ليدبر في الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
العتق في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
ومستند رواية حرافة عن الصادق عليه السلام ولو لم يرد الوارث فلو لم يرد الوارث فلو لم يرد الوارث  
من حاله مريض في وجوب حجب حجب مثل المعتق في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
الرصيدة اذ اوعى المعتق حجب الرصيدة او حجب الاول ويقتضي حجب الرصيدة في كل حال  
في الرصيدة او على الموت فخرج الموصي من ثلثه الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
في الرصيدة لانه لا يرد على الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
الحاوية المصنف في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال  
وهو باورنا في ثلثه العتق على ثلثه موصيها وصحتها في كل حال لانه لا يرد على الموصي في كل حال

الانما في كل حال

الانما في كل حال

الانما في كل حال

الانما في كل حال































ومن عدمه يتوفاها ثم من ذلك انما هو في حق الوارثة الثالثة لو ادعى زوجية امرأ او ادعت اخفها  
على الزوجية جعلت على ان يزوجها المردعية لا منكره ودعواه زوجية الا حثه معاقبها وهو امر  
اخر وسيل قد تم قهره مع دخوله بالمردعية النص على الزوجية بها مخرج لها فيما سياتي ويمكن  
ان يتأخرنا فاقول اصل الظاهر في مخرج الاصل وخلافه خرج بالشرع وهو من جنس هذا الذي في نسخة  
عامة فانما تمت بهيمة بال عقد لها وان اقام بهيمة او تفرق في العقد على الاخت له وبشكل ايضا مع  
دخوله بالمردعية لمساكنة من ان يخرج على البهيمه مع ذلك فهو كذا ثبت فعله البهيمه الا ان يتأخرنا  
سوق ان ذلك خلاف الأصل ويقتضي تركه بما هو امر منه بهيمة مخرج في نسخ الظاهر على الأصل  
على من رد الشرع والاقرب اليه من على الاخر وهو في البهيمه في الموصفين وهذا اقامته البهيمه  
في خلاف معها واقا شها مختلف صحيحا ولا يخفى مضارة لخطا الاخت ذلك وفي بعض النسخ الاخت بالزال  
والمراد بها خلق المردعية وهو من جنس البهيمه وهو قريب من الاخر في الغرض وانما حكم بالمردعية  
مع البهيمه لم يخرج صنف البهيمه الشاهة كما لا يمكن مع عدمه على رادها واليه لم يطلع عليه  
فلا بد من تحليله للبهيمة للاحتقال بالبيهيمه في عايشة قد فعلها تأكيد البهيمه لان ذلك لا يدفع الاخت  
لما لا خلاف على اعتقاي وهل يخل على القطع او على التعليل بقوله الاول لا يرد ولا يرد  
الاختقال ولا يخل على رادوعه مع عدم الدلالة على كونهما القطع بعده وبان البهيمه هي التي  
التي فعل الغير فكيف يرد على حلاله على علمه في وقوع هذا اخفا ساقا على عتدها على بالاعتد وقدر  
عليه مع بيشته على نفي عتده على المردعية ان صدف بيشته بال عقد على الا حثه مع تقدم عتده  
على من ردته والبهيمه لا تعلم بالمال فيخالف في تنبيه لرفع الاختقال واللفظ حاصل النسخ لا دخل على  
في فعله واليه في هذين الموصفين لم يرد به بل لا حد من الاحجاب والنسخ اخفا فيقتل  
عند خبر في ذلك ولا يرد في تأخير البهيمه عز وقت الخطاب والحاجة ولو اقاما بهيمة ما كان  
مكونا فلهما بين سورتين واحدهما مطلقه والاخر صريحة ولم يذكر غيرها سورتين ما  
ان يشق انما ريجان او يتقدم تاريخ بيشته او تاريخ تنبيهها وعلى التقادير المستفاد ان يكون  
قد فعل بالمردعية اوله في الصورة شاع على هذا فتدلى ستة سابقة وفي جميع هذه الصور لا تفرق  
عشر ما حكم البهيمه لان يكون هو المخرج الا حثه بالمردعية مخرج البهيمه من قوله او تقدم  
تاريخ بيشته على تاريخ بيشته حين يكونان سورتين فتقدم قوله في جميع صور من الاخر  
وهي الستة المتبادرة لخطا وادخل من الستة الثانية عنه وهو ما لو تقدم تاريخها  
في الستة الباقية وهل يتقدم في وقت بيشته غير سبق التاريخ الى البهيمه وحيث منشاؤه  
لهم بقا فقد البهيمه حيث يكونان متقدمين فيحتاج من خبر قوله الى البهيمه خصوصا  
المرأة لا المدعيه خصوصا اذا كان السراج الى الزوال وانما يحججه لا يدل على الزوجية  
على الاحتمال باق معه ومن افادها في الشرع تقدم بيشته مع عدم الامرين لموقوف على البهيمه  
لزم تأخير البهيمه عز وقت الحاجة فلا بد من الاول والحق في الشرع غير مناف لبشوت البهيمه  
بل لا خلاف خصوصا مع حرمان الحكم على ذلك في الأصل في مخرج امرها تقدم بيشته معا انه

مسند

[illegible]

247

29







سميان كان أبى الاخوان وكليهما لما ذكر في عقد الابوين والا يكونا وكليهما فليخبر المرأة  
 ما شئت منها كما لو عقد غيرهما فخطبوا وبسبب هذا الجائز عقد المهر الا كما مع ثواب  
 من كان في المهر من حياء الا ولو انكسرت الا دل ترجم الاكمل فان اختارت في العقد بركا  
 بلك لا يستألف الترجيح والجمع ان كان كل واحد وكليهما والفقول بتقديم عقد الاكبرها صنف  
 لصنف مستند والا يكون وكليهما مع عقد الوكيل بينهما للطلاق عقد العوض بمداومة  
 العقد الصحيح ولو كان فاضوليت فلان عندنا ان اختارتا تحببت في اجازات ما شئت منها كما  
 والطلاق الاخر اذا لم يما لها بشرط الاول لا بد له من اهل طلاق وكذا وجهه اورد وجهه اعين  
 مودا كما في العوضولي فلان عند الوكيل ان كان المامل والوكيل بطل العقد وعزيت لذلك  
 صنف المهر لغيره بنى على البضع وعنده ما يدعى لذلك لترفع ان العزقة قبل الدخول قبل  
 يلين بها جميع المهر لما ذكر وانما يخصص بالطلاق ولم يقع وارجا بغيره من تسليم عن انما وتعليم  
 السلام وبسبب ذلك ان النسخ اما بغيره بال استنباطا على بعض الوجوه لا مطلقا والعقد لم يثبت  
 فلم يثبت موجب فلا موقر له لا على اهل الوكيل مطلقا لا مع الصان فليست مردا صنف ولكن  
 حمل الرواية لو سلم سندها عليه وعلى هذا يعتد الحكم على غير الام والفق القابل بلدور المهر  
 به على الاقربان لم يقع الوكالة استنادا الى المراد بالرواية وهو مجيد قريب منه على ما ذكره  
 الوكالة وقد يجوز ذلك لا سيما لثبوت المهر في ذمة الوكيل بالسبب لا بالثالث في المراتب  
 بالنسب والرضاع وغيرهما من الاسباب ولو اتفق بحرم على الذكر كانت نسبة  
 اصناف من الازدواج الامكان على وجهي كل مرة ولدت وانتم بينهما الزمان المعلوم بالولادة  
 لا مركنت لم الام والبنشد بينهما وان نزلت من بنت الابن فثابت لا وهي كل مرة ولدها  
 الوالد او احد هما او انت نسبها اليهما الى احد هما بالزواج وبنت الاخ وان نزلت كذلك  
 لا بكان ام لام لهما والدة وهي كل انش هي اخت ذكر ولد هو واسطة او غيرها من جهة  
 الاب والام او اسما والخالفة وصدا عنها وهي كل انش هي اخت انش ولدت هو واسطة  
 او غيرها واسطة وقد يكون من جهة الاب كما حدث ام الاب والام والاصا عندها فممة  
 الاب والام وخالتهما او جهة الجد الجدة وخالتهما وهكذا لائمة العمة وخالتهما فانها  
 قد لا يكونا محرمين ومجرد على المرأة ما يجوز على الرجل بالمقاس وهذا بط المحرمات  
الجميع لها ان يجوز على الانسان كل قريب عدا اولاد العمومة والخالفة ومجرد بالرضاع  
 ما يجوز بالنسب فافك من الرضا عن كل امرأة ارضعتك او رجعتك من الرضا عنك  
 او صاحب اللبن اليها او ارضعت من يرجع نسبك اليه من ذكر او انثى وان كان كونه  
 احدا بكونه واحدا كان او جدا كذلك وانها خالفتك من الرضا عنك واحدا كانت  
 وانها جديك كانا ابن من رضى عنك اخ وزينتها اخضا لهما حكم النسب والبنشد الرضاع  
 كل انش رضى من لبنك اولين من ولدت او ارضعت امرأة ولدتا وكذا نسبا فما من النسب  
 والرضاع والعلم والخالفة والابن اخوات الممل والرضعة واخوات من ولدها من النسب

والنبي انما يفتي في الدين العام والخاص والخاص هو  
ما يتعلق بالاشياء والخاصة بالاشياء والاشياء  
الخاصة بالاشياء والاشياء الخاصة بالاشياء

والرضاع وكذا اكل المرأة ارضعتها واحداً من جدها انكث اوارضعت بلبن كحل انثى ارضعتها  
انكثت وبنتها اذيك وبنتا كل ذكر ارضعته انكث اوارضعت بلبن انكث وبنتا كل ذكر ارضعته  
يكونه من نكاح دوام او مسقة وملكه يمين وسنته على طبع التوليد مع ثبوتها من الطهرين والاول  
ثبت الحكم في حق من شفه الغيب ولا فرق في اقلين الظاهر من النكاح بين ثبوت من صغير وكيفية  
مكروه ثبوت ذات العمل وحليلة ويصير مع صحة النكاح صدور اللبن عن ذات عمل اولاً بالنكاح  
لذكر كونه للامع بلبن الغائب منها وان كانت مكروهه كحاصي كمن لو طلق الزوج وهو حامل  
منه او مرضع فارضعت ولما نشر الحرس كما لو كانت في جباله وان تزوجت بغيره فالله اعلم  
اعتبارها بين الرضعة تلوم مات في انثا الرضاع فاكلت الحجاب ميتة لم تنشف وان تناوله  
الطلاق الجاهل وصدق عليه اسم الرضاع على كل اليهود المعترف وهو وارضعت الحرة والامة  
الاولى المقطوعه عن الارضاع مالا اختياراً كقولهم قال الله في الرضعة واستحقها بالما قبل  
وان ينجت اللحم او يشهد الغنم والمرجع فيها القول اهل التجربة ويشترط العدد والعدالة  
ليثبت حكم الخلع بخلاف خبرهم في مثل الرضعة المصحف واليمين فان المرجع في ذلك الى الخلع وهو  
يحصل بالواحد والوجود في النصوص الغائب اعني اعتبار الرضعة في هذا انثى باحدها واوله  
للملكة نزعاً عنه والا فلو كان اعتبارها سوا ذلك لزموا ولكية بحيث يرضع كل انثا صاه او  
احتاج اليه عادة وان لم يتم العدد ولو يحصل الوصف السابق ولا فرق بين اليوم الطويل  
ورضيع لا يجان بالليله اذ اهل بكين اللقن فيها لو ابدا في انثا احدها نظر من النكاح وصحت  
الشروط وتحقق الحمل وعشر رضعة ثمانية متواترة لربا بزيادة من سورة قاله تاليف  
صغير عليه السلام هل الرضاع حد يرضع به فقال لا يجير الرضاع اقل من يوم وليلة واكثر  
عشرون سواها من مرة واحدة من لبن خال واحد لو حصل بينهم برضعة امرأة غريبة وفيها  
اجابة راضع والاقرب التثنية والعشر وعليه اعظم لعدم قوله تعالى واسمها انكث الا ان يرضعوا وتناوب  
من العمومات المحضنة بها دون عشر قلنا فيبقى انها في وصفيحة العصيل من يسار الخراف  
عليه السلام لا يجير من الرضاع الا الخمور وقال قلت وما الخمور قال لا شيء اذ لم يستاجر  
اذا لم يشرك ثم رضع عشر رضعات تنوي العبيد ويام ولان العشر ثبتت اللحم  
لصحة عبيد بن رافع عن الصادق عليه السلام الى ان قال قلت وما الذي يثبت اللحم  
قال ربيع فقال كان يقال عشر رضعات والاجابة الرضعة بالخمس عشر ضعيفة المعتدلة  
قريبة منه وفيه نظر لمصلحة صحة الخصم الخبر لا اهل العشر فان في طريقه مجرى من كان  
وهو ضعيف على جميع التوقيف واما صحيح عبيد فنسب العشر الى عرق شعور اجد الاختار  
في ان من ما يدل على ذلك فان السائل باعهم منه عدداً ثم قاله فقال كل خمس عشر رضعات فقال  
رزع او اذ ارضع من اللبن فهو مجير من الرضاع فلو كان حكم العشر حقاً لماسد عليه السلام  
لا يجير بل كان حكمه بمن غير نسبه فامرته عليه السلام بانها من العرب الى عرق مشعوب النقية  
بعد الخمر في الجاهل وسقط الاختصاص من الجاهلين وفي صحة عبد الله بن رافع عن الصادق

واحد من اعداد كسوف الخ والاضاع  
 ونبات الخ ونبات الخ ونبات الخ ونبات الخ  
 ونبات الخ ونبات الخ ونبات الخ ونبات الخ















عليه مع الوفاة المحبولة فانه قبل العقد مع موعده بعد الوفاة في نفس الامر والارحون مع الجهل  
والا فترك عدم التحريم لان النسخ المتضمن له هو كونها مستحبة او منقولة سواء كانت المدة المتخللة  
بين الوفاة والعقد بقدرها ام ان يرد ام تغضروا في العقد او في العقد في المدة الزائدة عنها  
ام لا لان المدة انما تكون بعد العمل بالوفاة او ما في معناه وان طال الزمان في النكاح فان العمل بالعقد  
وجها من ان علاقة الزوجية في الاقوى من العقد المتضمن للاقوى انه مع الجهل وعدم العمل لا يحرم  
كما انه لو دخل بها على محرم لا يترك ان يذات العمل والا فكل في فيها واه واسبق بالاشهاد مع  
الجهل في ذلك والاعمال مع عدمه ووجه الاستدلال من عدم العمل عليه مخصوصه وكونه الحكم بالقرين  
هذا اول للعلاقة ببلد اقوى حيث لا يحكم بالتحريم بعد العقد بعد العمل ان شاء ويجوز للولي بيع  
الرجل والجهل بالجهل منها ان لا يترك في وقت اسكانه منه والى من المثل مع جهلها بالتحريم وقت  
منه بعد اكتمال العمل بالبيعة لا يحرم المثل في بها على الاقل الا ان يكون ذات العمل دواما ومعتقة  
والعقد في جهلها دون الدين في موضع وفاق وفي المدة الموطوءة بالملك بذات العمل  
وجها ماخذها مساويا في كثر من الحكم خصوصا المصاهرة واستمرها في المعنى  
المتضمن للتحريم وهو صيانة الانساب عن الاختلاط وان كان ذلك كله لا يوجب الحاق مطلقا  
وهو الاقوى ولا يحرم الزنا بدنه على الزاني ولا على غيره ولكن يكره تركها مطلقا على الاصح خلافا  
لجها حيث حرره على الزاني ما لم يلقه منها المتورع ووجه الجواز الاصل هو صحة الجاهل  
عز في عدمه عليه السلام قال لا يباح رجل فخر مرة لم يبالون يترجوا حلالا ما اذا ورساخ  
واخرى كذا قوله فكل من اختلص احصاها رجل من مزاها ثم استمرها كذا كانت له حلالا وكون  
كبره للغير عن تركه ويجوز مطلقا في عقد احصاها لاجل كراهة جمعها في المانع بروايات  
بصير قال سألته عن رجل يهرى بامرأة ثم لا يعود ان يتركها فقال اذا باتت حل له معها حتى قلت  
كثير يتركه فربما قال بعد عرفها ان كانت عليه من الحرز وفان استغفرت واستغفرت ربحها  
فروفت تركها وقرين من تركه في حصار من الصادق عليه السلام والسند فيهما  
ضعيف وفي الاول قطع ولو صححتا لوجب عملها على كراهة جمعا ولو ثبت امره لم يترك  
على الاصح وان اصررت على ان لا يصلح للمهر مطلقا في العقد وسلا ربهيت ذهابا ليجزى بها  
سخر الا فصولا شتى الى فواته اعظم فوائد الصحاح وهو انما سارجه لا يختل في المنسب  
ح وانما من شرعية الحد والرجم لمراتي حمله من ذلك وهو ضعيف بان الزاني لا ينسبه ولا  
للمحسنة من ونبه غلا ما ورجل بان ادخل به بعض الحشفة وان لم يجبه العمل حرمت على  
على المحرمات ام المحرمات عدت واخوته دون بناتها وبنته وان نزلت من كفرا في النسب  
انفاق ومن الرضا على الاقوى ولا فرق في القول بين الحي واليت على الاقوى هذا ما لا خلاف  
وانما يجبر المكوث مع سبقه على العقد عليه من ولو سبق العقد على العمل لم يجبر له العمل  
عليهم السلام لا يجبر الرجل للعقل والظاهر عدم العزق بين مفارقة من سبق عقد  
بعده العمل وعدمه فيجوز له تجديد نكاحها بعد مع احتمال عدمه لصديق سبق العمل

بالنسبة

وقف

بالنسبة الى العقد الجدد ولا فرق فيها بين الصغير والكبير على الاقوى للحرر فيعتل التحريم  
مثل النكاح بالولي وبعدة به لا يجبر على المصاهرة بسببه في عقد النكاح ولا يخل بها من بعض  
اما صاحب تعليق التحريم به كالمعنى وفي كثير من الاحكام لا يخل بها من بعض  
وكون المنصب بالاول السادس عشر من بعض او شغل او غير بعد اساده وبقوله  
على اني عالما بالتحريم حرمت اباها بقوله وان لم يدخل وان جعل التحريم كمنع زواج  
يعد هذه فاسد ذلك يعود اليه بغير ذلك هذا هو المظهر ومستنده رواية زرارة  
عن ابي عبد الله عليه السلام انما لا ينطق بها على حكم العلم وبغيره هو على غير وهو معتقد بالاصل  
فلا ينقض صفه لانه لا يتجزأ من وجهه في الاجل مطلقا السابعة لا يجوز التحريم جمع  
ان ياد عمل ربح حر او حرين او حريم او حريم في الاجل مطلقا السابعة لا يجوز التحريم جمع  
الشرطين والآخر في الزيادة على اول حدث لا تنفذ العتق معها وقد تقدم من المصنف احتساب  
المعنى ويعد فرض في الحاجة الى الزيادة من الواحدة ولا فرق في الامة بين العتق والحرية والمكاتب  
في بعضها حيث لم يرد مثله وام الولد ولا العبد ان يجمع اكثر من اربع اما لو حرمت اوجرة وبن  
ولا يباح له ثلاث اما وجره الحكم في الجميع اجماعا والمعتق بعضه كانه حر في امواله وانما كان يدين في  
الزنا يرد العتق بعضه كانه حر في حق العبد وكالا مة في حق الحر كماله ذلك بالهذه اما المدة فلا حصر له  
على الاصح لكلا من وجهين فلو كانت ما يملك من المدة قال كونه حريته وسأل ابو بصير ما عدا  
عليه السلام عن المدة اخرج من الاربع قال لا ولا من السبعين ومن زلزاله عن الصادق عليه السلام  
قال كانه المدة اربع من الاربع قال تزوج بها الغنا فتر مستأجرات وفيه نظر ان الاصل بعد  
تسليمه اليها على الاقوى والاحكام المذكورة وغيرها في هذا الباب ضعيفة او صحيحة السند ومطرفة  
فانما ثبت مثل هذا الحكم الجاهل لا يراه الشرعية واجل باقي في السلام مسكلكه مشهور حتى  
ان كثر من الاصحاب لم يستعمل فيه خلاف ثبت اطلعه كاحكامه انما دريسته قال ترك تركه  
بالله على خلافه بين البراء حيث منع في كتابه من الزيادة فيها على اربع بحيث لا يجوز له  
احد من اربع من الحسن عليه السلام فلا سألته عن الرجل يكون عنده المرأة ابلا ان يترك زوج  
ما يفتيها منه قال لا يملك كمن زلزاله عن ابي جعفر عليه السلام انما هو مثل الا ما يترك ما شا  
قال لا من من الاربع وروى حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في المدة قال هي اربع واحبيب  
ما لا يحصى على الافضل والارحون جمعا بينهما وبين ما سبق في صحة احد بين ابي جعفر عليه  
السلام قال لا يجوز جعفر عليه السلام اجماعا من الاربع قاله فلهذا من بين ما لا يعتد  
تأثيره وانما هذا الذي يحصل من شيء من اجزاء الجواز لا يقع عدمه والتمسك لا يفسد في  
جواز نكاحه الا في هذه في الاقوى من قبل الحكم على عقد الشبهة ولم يصحح باليقين ولعله لا يراه  
وكذا لا حصر للعدد بملك الزوج اجماعا ولا اصل فيه قوله قال لا على الزوج اجماعا او ملكها اجماعا  
هذا في ملكه الزوج اما ملكه للشبهة كما قيل في الحائض بتركه من الشك في الحائض اجماعا  
عليه والشك في كونه عقدا او اجماعا فلا فرق في كونه به ووجهه في التحريم الخامسة اذ قلنا































































25/3  
Eggs 1/3

وقف



















































به الشيخ على تحرير الجميع استنادا الى اطلاق السيسر واما الاستناد الى تنبها منزلة الحجة  
سويدا فهو مصادف هذا كله اذا كان الظاهر مطلقا مالم كان مشروطا بالمرور حتى يقع الشرط  
سواء كان الشرط الوط او غير من ان كان هو الوط وتخفى بالمرور فخره بالعادة ومنها ولا يجب فيه  
وان قالت منة على من الغالبين خلاف المقادير ولو طرأ قبل الكفر عاذا حيث يتحقق التوهم <sup>بأنه لا يثبت</sup>  
فكانت ان احدهما للوط والآخر للظواهر وهي الوجهية بالمرور ولا يثبت على السمع وفي المباحث  
وحاشا من ان عاذا عدس في كثير من الظاهر وكرر الوط قبل الكفر من الظاهر وان كان قد مر من الاول  
مكتسب الواحد وفي الوجهية حيث للوط دون كثرة الظاهر فيجب عليه ثلث الوط الثاني في اربع  
الثالث وهكذا يخفى تكراره بالعبود جدد التزم انما هو كثرة الظاهر رجحان لا يتكرر بغير  
الوط ولو قلنا مطلقا بآيات اوجيبوا واستغنت العود حلت لمن غير تكفير لواجبه برضا العباد  
وغيره ولصبر ورت بذلك كالا جني في استباحته الوط ليس لمعقود الذي لمحه التوهم برودي  
ان ذلك لا يستلزمها وحلت على الاستصحاب ولو راجع في الوجهية عاذا التزم فمطلقا ولا يوافق  
من اتمه جرد حشته ثم استقر افا من حله فالا سبنا مستحاج بالكمه ومطلق حكم العقد كما قبل  
حكم السابق في السابق وكذا سبنا حكم الظاهر لو اثار ما في غير وفي العقد تزدوجا المظاهر  
يعقد جردا ويجب تقدير الكفاية على السيسر لعلوا من قبل ان يتأسا ولو مطلقا بالعبود والكفر  
طاعتها على الكفر فيشترط تلافيا اشهر من حيث الزوجة حتى يكفر بغيا يبرح من الظاهر ومعدا  
لزوجته على الكفاية كما مره يلقا ويحبره على ذلك بعد اياه بعد الله ولو امتنع وان لم يتخير  
احدهما فنصير عليه في المظلم والشرب حتى يتخير احدهما ولا يحبره على احدهما غيبا ولا يلقا عنه  
كالا صر صفة لوصبر كتاب الايالة وهو من مدد الايولي اذ اختلف مطلقا وشرحها  
هو الحلف على ترك فعل او زوجه الباطية او الجنب الباطية او مطلقا من غير تفصيل وان اورد باده على اربعة  
اشهر له من اربعة جوده في باسده فاعا كاسيا في تعييده بترك وط الزوجة يخرج اليهن  
على غيره فان لم يلقه الحكم الايالة لا صبر بل حكم مطلق اليهن والطلاق الزوجه بغير الحرة  
والا منه المسئلة واذا كان في الحلف على ترك فعل الاية الموطقة بالكمه وتقييدها بالباتية المتع  
فان اختلف على طرأ ان يمدد ليل بينهما مطلقا فمتبع للطلاق في الدين او لادناه فان تساو بالاعتد  
ليست تترك مدحه وكذا الحلف على ترك وط والباتية مددة لا تدفع من اربعة اشهر ولا تترك  
قبلا الموطر بها لاهوا المشهور بين المصاحبة من اشهر ليل من غير ثقل خلاف فيه وقد  
اعترف العرب بعدم تخفيفه بعدد موقوفه على خلاف فيه والاحزاب الصحن في موضعها باشتراطه  
فيه وفي الظاهر قد تدرج بعدد كذا قبل التبر او مطلقا احتراز عما لو حلف على تركه وطه وديانته  
لا يستغنى ليل كالا يحصل الغيبة برءا علم ان كل موضع لا يستغنى بله مع اجتماع شرط ايل اليهن يكون  
بيننا والعرف بين اليهن ذلك بله مع اشهر ليل في حال الحلف وان كفاية الخاصة جردا لثلاثة  
اليهن في الايالة بل هو جوبا على جميع افعار دون اليهن المظلمه وعدا اشتراط انعقاده  
مع تعلقه بالبرح باو نية المصاحبة كاصلاح ليلها او كونها صريضة كان بينا لا يملك  
داستمر

واشرفه بالانوار والبرق كما هم من جنس علي بن ابي طالب وعليها بد و امر عبد الرزاق بن  
مطلق اليه وانما لم يمتدحها بل تركها فيها بالمراد من كثرة دون الاله الاخر فكيف  
الحكام المختصة بالاله المذكورة في باب اليعقوب الاله مطلق اليه بالاسم الذي هو  
او الخاب كما سبق تحقيقه في الجوز من الاسرار كانت محطمة لا رطل خالص  
وقد قال صلى الله عليه واله من كان حائفا يخفف الله عليه حتى لا يكفر به من بل يوشك  
منه ولا يخسر من بل ينفقه بالمراد من كثرة دون الاله الاخر فكيف  
المختصة بذلك لغة وعرفا وهي مشهورة ولا تطلب المعاج والظواهر والادلة  
الارادة غير فانها وضعت لغيره وانما كان بها عندك غائب عن الجوز لانه  
فيه عرفا فوقع به من قصد والاختيار ان القصد مشيئة جميع الاسرار وان كانت  
وجهه لتخصيص الظاهر به واستزادها واطلاق لغة على غير ما يفسر  
انضواها اليه وخبر في الصبي من الصادق عليه السلام قال من ادعى الاله ما هو  
فقال هو انما هو الرجل الذي مررت به فقال اجلس معي كما وكذا الحديث ولا يقيد  
معتبر ومطلق بل لاسباب به في جواب ما هو المحمول على غير ما هيته فيكون حقيقة الاله  
من الاله في الصريح في قوله في الاله في جواب ما هو المحمول على غير ما هيته فيكون حقيقة الاله  
ان لا يتبع بغير الاله صفاته والملازمة والمباينة التي يعبر بها عنه كثيرا وان قصدت  
استزادها خلافا لعمامة حيث حكم الوقوع بها فيم لا يتحقق في العرف انضواها اليه  
اليه وقع به ويمكن ان يكون في تبيين الاله انه لا يتبع عليه ظاهر مجرد ما هو  
بها بل يخرج اليه في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
الصيغة الصريحة في قوله في الاله في جواب ما هو المحمول على غير ما هيته فيكون حقيقة الاله  
فيما بينه وبين امره في غير جاز اليه في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
صحيح جاز في الاله في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
بالمراد من كثرة دون الاله الاخر فكيف  
عليه حيث رأت على قوله في الاله في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
انما قال الاله الاخر في الاله في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
اشبه ولا يشبه غير الوقوع لانه لا يلتزم الاحتياط في الاله في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
الحال المحقق بالاحكام والادوات المستترة في الاله في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
الاله الجامع والابدي في الاله في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
من الاله في الاله في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
صحة في الاله في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
كذلك وكذا في الاله في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو  
الاولى لانه في الاله في مقتضى فانما عرف بالادراك عليه وانما عدم قبل بخلاف ما هو



والله متري الى ربيع خلقت عليها اليوم القوتان السامعن العارض في السلة من مرة ولا يتبع  
لوجعله يينا كان يقول ان دخلت كذا فانه لا جاحكك فاصدا تحقيق العمل على تقدير الحاجة  
وجعلها على علقه عليه وبعد اثنان عن الشرط مع استنكافها في سطر الشغل في فانه لا يربس  
الشرط لا يجوز التعقيب الى الاكثر في العلق عليه وبقية اثنان بان الشرط من خلعهما  
اليمين لا يكون مخالفة الا بغيرها او مقلده وعنده يمين بعد اعتبار الشرط  
واجتهاد من خلعت ما به فقال واخرجوا خلعت بالعلق في اولا متفق بان قال ان وليك فذلك  
احد من وجاه طاعة في عدد من شرطين بغيره متقاولين في الوفاء باليمين والعلق  
ولا حشاش في العقد الاول لفظ ولا يتبع من الصريح في المجنوب والكره والسامع العايش به  
وتحريم من لا يبعد الا يبعد ويجوز من بعد بدون ان يكونه اتفاق في كانت في حقه امانة  
او لعلق اسيد في وطيه بله الامتناع منه وان من يمين في الكفر في الذم في السكن وهو مضمون  
حيث يمينه ما به فقال وليا فيه وجوب الكفارة المتوفاة عنه حال كونه في الدنيا في الكفارة  
في الكفر وكان يبين ان يكون فيه ذلك في مثله لا في سائر كانت في العادة لكن لم يتفقنا ولا وجه للتقدير  
بأن يري بالابطال الكفارة لتبرأ به فقال لم يكن جلعه به وادارة الا يله يشترط في وجه المراجعة  
الى الكفارة مع متنازع من الورط في نظره الحكم اربعة اشهر في حقه بعد الفدية وهو وطو  
قبل وكونه ما بان تغيب الحاشية وان لم يكن مع العقد او اطره والعمد عليه اولى وفات الكفارة  
مع العن والطلاق فان فعل احدهما وكان الطلاق رجعا خرج من حقه وان امتنع منها  
صديق عليه في المقيم والشرط ولو الجس حتى يعجل احدهما ويرى في الزمان المؤمنين عليه  
كان يمينه في خطبه من تغيب وبغيره في ربه في طلاق ولا يجبره الحكم الى احدهما  
فما ولا يطق عنه عند نابل يمينك بيها وان لم يرق مبيعة من بغير الربعة وادفع  
فان فعل احدهما من في الغنم المدة سقط حكم الا يله لا يحكم اليمين بانفصامه ولو نذر  
الكفارة مع الورط وان لم يرد الفدية ولا اشك في انقضاء المدة سقط حكم اليمين لا يحكم اليمين  
في في الغنم في المدة بغيره في قول مدعي الشيا مع يمينه الا لا عدول ان نكاحا ولا حلف  
في زمان اتفاق الا يله عفت من به في فانه لا صانعة عدم التقدم والدمي له تنقذ في العمل  
هو الورط حقا ثمة باحد الامرين ولا يبره كونهما منه انما في فيمن فخره من كل منهما  
فندعي في حاضر حاضر اذا كان قد يمدد في رقتي قبل المدة المنته برفق افعاله في ما حاشا  
وبدعي في نفسه علق حقه تنقذ في قبل المدة المنته بثلثي من الاطام با حدهما قد يبره في حاضر  
علق حقه في اطر المصحة بثلثي غنمه اذا حلف سيد اها من حيث الا يله وندعي في نفسه  
ليتم ربيع الا يله من الحفي والجحبه اذا نذر في فانه لا يكون معه الورط اجماعا وهو يوجب الكفارة  
عند الفدية جماعة لعنه الكفارة في الورط في رات والاراضي عدم الوثيق لان مستحق اليمين  
متنوع في كل حلف ان يبعد الاسماء واللق في الاراضي في رات وهو في مستور فانه في نفسه  
وفي ربه منه الغنم من الورط منظر له الي الغنم عليه محمد بن من عهده وكذا في نفسه الصحيح

لما انقضت المدة وقوله ما من من الوطى على كالمريض في شرعي كالمريض في عادي كالتب والجرع  
والشبع ومن على الجمل زينة الكفارة سواء كان في مدة التمتع او قبلها لوجعلناها مرجع  
المراجعة او جعلها تنقذ الحنف في الجمع وهو في غير الله خير موضع فاق وتناها فيه  
الشرع في البسوطه والبره وامر به الماني للجمع لموجب الكفارة ولا يجوز ان يتركه لما ذكر  
ولعمري خالف ذلك كفارة لما اذا اخلعت ولو بفعل وسئل الصادق عليه السلام عن الرجل امراته  
تغتصب اربعة اشهر ينفق فان غدره الهلوك بانته منه ولا تتركه ويحبها واسكنها ومعه ايلة  
من حين الترافع في المصهور كما انما كان من حبس مدة الى العام فلا يحكم بطلاقه وان غدرها فتنوقف  
على ما يشاء ولا صانعة عدم التمسك على الزوج بحسب وغيره بل تنقض السببه قيل من حين الايلة  
على انظاره لا بترتيب رتب الزوج عليه من غير عرض للزوج ولا كفارة ولا اجابة لو قد تقدم في الجور  
السابق وما يدعي الجاني في حصة من بعض المصادق عليه السلام مثالا لكونه ابلا ما حضر اربعة  
اشهر فاذا مضت وقت قال ان زوجي امان يكره على الطلاق فحل هذا الزجر اربعة اشهر فتنقض  
الذم امره باحد الامر من خياره ومن اهلك الايلة بالطلاق البائن لغر جهار من غير امر الزوج ولا امر  
ان هذا الحكم ثابت بان عند حكمنا عليه ثانيا في اعادة الزوجة ولو رفع حكم الطلاق الى احدث نكاحا  
جديدا كالمواضع بعد المدة بخلاف الرجعة في الرجوع ولو كانت الطلاق رجعي خلع من غيبها  
كمن لا يزوج الحكم الايلة الا بائنا العدة ولو رجع فيها بغير التخييم وهل يلزم حينئذ باء العدة  
بطلان الذم السابقة ام يعتبر له مدة ثانية وتوقف بعد انقضاءها وجهان من بطلان حكم  
الطلاق وعدم النكاح الفلوج بعينه ومن يركب جارا فلا تقي قبل الزجر ولو كانت الطلاق رجعي  
بما على عهد النكاح الاول وانما في حكم الزوجة ومن سئلوا في حكمه عده بالطلاق فينفق الحكم جديدا  
استسما بالما قد ثبت وبهذا جزم في التعقيب بغير طلق وفي كون رجع ضرب له مدة اخرى  
وهكذا في كذا يدل على حكم الايلة عشر الاثر ثم غفرها او تركها بعد الطلاق العدة الفلوج  
وترجعها بعد انقضاء حكمه يد كترجعها بعد الطلاق البائن الى اجد والذم في بتر رجوعها به  
جاء على ما هو في الاستدلال العدة وهل يزيل الجور شرعا من غير عقل الظاهر فذلك لبطان العدة  
بالبشر او سببها حتما في بلكه وهو حكم جديد في غير الاول لكن لا يصح فيه من قول المسئلة كما هنا  
نعم لما انعكس لعرض بان كان للمولى عدها كما يشترط الزجر حتى ينفق حالها على عتده وترجع  
تأويلنا في طلاقها بطلان الايلة هذا ايضا بافضل واكثر من توقفها على الامر بتركها بالطلاق البائن  
وان لم يترتب جزم ذلك في هذه فائلا ولو لم ينفق فذلك بعينه او حراما فان كان في ان اطلاقه  
يجوز الملك والطلاق ولا يحكم الكفارة بتركها لغيره سواء قصد التاكيد وهو تنويه الحكم السابق  
او ان يسير هو حذف حكمه او لطلاق الجمع فغير لازم ان ي زمان الايلة وهو الوقت الطلوق  
على تركه الاول فيه لزمان العدة بان يقول له لا وطئتك ستة اشهر وان انقضت فوالله  
لا وطئتك ستة فمتعدد الاول وان قلنا بوقوعه حلقا على العدة وجعلها المراجعة كالمصنف  
كوما في الاول حتى تنقض مدة النكاح دخل الخلع على ما احتار له المصنف سابقا في اشتراط

١٠ نزل عليها بعد العتق ورج

وذكر في نسخة في تحت القصة انه قال في قوله واما  
الشبهة في كفاية وان لم يحيط اليه في النسخة



تجزئته عن الشطر والصفة يبطل الثاني ولا يتحقق بقدر الكفاية بتعددده ولا يقع الاستثنا  
 موقفه وفي الظاهر خلاف ذلك لا يتكرر الصيغة سواء في الظاهر أم في المجلس  
 واحد وسواء قصد التأسيس أم لم يقصد ما لم يقصد التأكيد لصحة حكم من مسلم من الصافي  
 عليه السلام قال إن من رجل قال هو من أمير المؤمنين أو كذا أو كذا قال لا تغلب عليه السلام لحاجات  
 كل من رآه وغيرهما من الأخبار وقال ابن الجوزي لا يتكرر الأمر قطار الشبهة بها لا يتكرر  
 استناد الخبر لا لأنه في كل مرة على المطلوب وإذا ولي القول ساء بها أو نحوها أو بشبهة كقوليه  
 كفاية لعدم العتق وبطلان حكمه لا عند الشيخ لا عند الأصحاب ولا عند من يخالفه من غير أن يبطل  
 لو لم يشهد بذلك وإن وجبت الكفاية وتعمد على هذا القول كما عرفت نسبة للمعنى  
 إليه فيشعر بغيره وجهه أصالة البقاء فغنى الفعل فإلا عدا وكون الأبيلا مينا وجه  
 في التقي مضى البراءة والسياسة والجهل لم يد خلا تحت مقتضاها لأن الغرض من البحث  
 والرجوع في البين إنما يكون عند ذكرها وذكر المؤلف عليه حتى يكون تركه لأجل البين مع  
 أنه في قواعد استقرب احتمال البين مطلقا بخلاف مقتضاها سببا وجهلا وأنها  
 مع عدم البحث صح ما بان الحالفة قد حصلت وهي لا تتكرر بحكم الاستصحاب بطلان الأبيلا  
 بالوجه ساء بها مع أنها بين فتنسب الحكم المذكور هذا الاستصحاب لا لا يتكرر وحده وللوقوف  
 وحده ولو تراه في المسائل العنا في حكم الأبيلا وتغير الاسم أو الفكر المترافيا بين الحكمين بما يحكم  
 على الحكمين وبين ردع الأهل من جهة عدم التغير للاسم لا يتغير تغيرا أو شيئا على وقوع التغير  
 عليه حقيقة كما هو هذا القولين ولو كان مترادفا عن مله حسب عليه من المدة التي تقرر  
 له زمان الردة على الأقوى لتكرر من العود وهو بالمرحوم من الردة فلا يكون عندنا انقضا  
 معناه وقال الشيخ رحمه الله لا يحسب عليه ذلك الردة لأن المنع بسبب الارتداد لا بسبب  
 الإيلاء كما لا يحسب ذلك الطلاق منها لو راجع وإن كان يمكنه المراجعة في كل وقت واجيب  
 بالفتوى بينهما فإن الردة إذا عاد إلى الإسلام ثبتت أن النكاح لو لم يقع بغير الطلاق فإنه  
 لا يتعدى بالرجعة وإن عاد في النكاح كما سبق ولهذا لو راجع المخطقة بغير طلاقه على المقتضى  
 ولو كان ارتدادا عن فطرته فهو براءة الموت يبطل بها النكاح وأنا أظنه الظاهر من كلامه  
 ومن **كتاب العتق** وهو لغة المبالغة المخطقة أو مخلص الدين أو من  
 له وهو الطهر والإيجاد من العتق والاسم العتقة بشرعا المبالغة بين الزوجين في إزالة حد  
 أو نفي له بل لا يخلو من عند الحكماء له سببان أحدهما دين الزوجه المحصنة بفتح الصا  
 وكسرها المدخول بها **بما** دعوى لا يجب تمام المهر في سبب الخلق في استنطاقها بالزواج والحدود  
 مع دعوى الشاهد للزنا وسلامتها من العلم والخبر ولو أنتم في حد الشرائع ثبت الحد من غير  
 لعان الأمر عدم العتق من سبب سببائي والمطهر وجبته زوجة يتكفل بها الزوج  
 وخلق الله في دينها ما إذا ادعى وقوعه من الزوجية وقبله وهو في الأول موضع وما  
 وفي الثاني قولان (أ) جود (ب) ذلك اعتبارا بحال العتق في كل وقت لا قبل الشك والخلق والسلمة من

أم البين لا يتكرر بعد الحائض فإذا  
 خاف مقتضاها لا يحسب بغير ذلك

وجاهة

وجاهة ويستظهر بزيادة على ما تقدم عدم البينة على الزنا فوجه يثبت بها طوكا لم يثبت  
 له من غير الدعان لا يستظهر في الذكر بعد من الشاهد أو المشرق طوكا من شرطه وإن الدعان  
 جهة صيغة لا نه اما شاهدة لنفسه أو بين فلا يجعل به مع الجهة المؤيدة هي البينة ولا حد  
 الزنا بيني على التعقيد فاسبب التبين فيه وبسببته الاستطاعة ان يتوقف فيه وجهه أصالة  
 بعد الحكم لا بشرط الحكم في الأبيلا وتعمد بالوصف وهو لا يدل على غيره ما عدا وجاد  
 حرمه من غير ما غلب وقد روي البين على الله عليه وآله لا عزمين عو غير المحل في وجبة  
 ولو رويها من البينة والعنف المحصنة المعصنة عن وطء بغيرها في ملكا وإن اشغلها عند  
 لا ما صدق وان حرمه كوثق العتق والإحصار والطلاق فلا يخرج من ذلك أحد من الخصمان بل يجوز ولا يجوز  
 ومثبات الولد مطلقا فلو لم يستظهر من ماله ولو من ذلك أحد من الخصمان بل يجوز ولا يجوز  
 العتق لا يخرج البينة للزنا كما قيل في المحلة له تترتب عليه الدعان اذ هو شاهدة أو ما في دعائها  
 أو بالبينة عو مطلقا الأقوى العمل بأن ذلك لا يجوز الا اعتماد عليه في ثبوت الزنا هذه الراجحة شرطية  
 استيعاب حصول العلم بالخبر فانه يكون كالسنة وهو لا يثبت التذنب أيضا ما لو عتق طائفة  
 العلم لم يجد الجواز بل لا يخرج كالمسألة الثانية التي كان من ذلك على قرأته بالشرع السابعة  
 التي روي في الحائض والولد وهو في عتقه مستطاعه من غير حرمه عليه ولم يجز وأمرها حتى يفرغ  
 فكونها موطوعة بأحد وان سكنت حال الولادة في يده على القوي لا لا لا سكنت من الاعتراف  
 فلا يدل عليه وقال الشيخ رحمه الله ليس لها كراهة في الحكم لست روم لما قد به بغير الولادة العاري عن الشك  
 إذا الحق له يحتاج إلى غير الشرائع فتعني بوزيل كراهة حكم الشارع ولا قد به الزعم واستقر ذلك  
 وفيه إن حكم الشارع بالإلحاق بيني على صلاته عدم الشك أو على الظاهر قد ظهر خلافه ولو لم يكن في  
 حال الولادة أماله قد رويته عليه أو غير ذلك استلحاق يحفظ ماله من حرق أو عرق أو لطم لم  
 يمكنه إلا شهادته بخلاف ذلك أو لعدم علمه بالاعتق اعتراف عهده بالإسلام أو بوجوه عن الحكماء ذلك  
 استلحاق في بینه عند زوال المانع ولو ادعى عدم العلم قبله من مكانة في حقه أو ما يجوز له فبغيره  
 على وجهه كونه ماله من غير اعتراق منه صريحا أو عفو عنه فلا أول ظاهره الثاني أن يحسب المهر  
 بما هو أهل الرضا به والاعتراض من شأنه أن يقال له بأكتم اسركت في هذا الولد فتدبر من أوبقوله الثاني  
 سجدت فركم في الجواب بأكتم اسركت وشبهة كما حسن الله الحكم ويزيد كساسته فانه لا يتحقق  
 الا بقرار لا حتمه غير اعتراق ظاهره ولو رويها ما بين وتوفي أو لم يقرها فمينة سقطت  
 عنه لا بأس بالافتقار إلى البينة ولو ينفذ عدمه على الدعان لأنه لا حق ما يقره من إن رقت امرها  
 من غير ما يقر من بينة كان لها الدعان لا من غير ما هو كذا في الجوان واحد من يتعدى وجهان من  
 أنه كما لا يشك في ذلك البين وهي كافيته على ما سبق عليه من الزعم ومن فقد السبب الموجب  
 لسقوط المسبب إذا احتج به الدليل ولا بد من كونه المانع كما كان ما ينفذ ولا يستلزم بالولاية  
 ولا للمرأة ولا (نق) الزوج فذلك ولا الإسلام بل يله من ذلك كان ذرا أو معلقة أو فاسد العود  
 الأبيلا ولا لا المرأة بآست عليه وقبله من ذلك فزولا الحكماء بها على ما رويته دارت كما يظهر من قوله

في الكلام إن شرطه في أن المهر طاهر  
 لا ماله وقد تقدم ذكره في كتابه

بما جاء



























[illegible]

الشريعة فان الله تعالى قال احصوا اولادكم الصبيح والليل فاحصوا اولادكم في رواية  
 هشام ابن اسلم الصحيحه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام رفعها ورجعها لماله لا لاولاد  
 الذين باعها ولم يقصر شيئا وقلعه الرضا بن ابي بصير سئل ابو عبد الله عليه السلام واذا كان من  
 من يبيع من رجل او ربه كمال سنة فلما مضى المشرق باعها عن نفسه من الغنم وثروتها وجعل مهرها  
 عن نفسه ثمان مائة كذا في رواية عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان الغني اشترى ماله من  
 من يبيع من رجل او ربه كمال سنة فلما مضى المشرق باعها عن نفسه من الغنم وكذا جارية من ثروته يملكه ماله او غيره  
 خطيب ما يبيعها ما عليه من الدين في رقبته ولا عنه وكذا جارية لا تدرى مالها يملكه وارثها ربه  
 لولاها الرجل قبل ان كان قد علمت من الغنم استغنى وثروتها ما كان في يدها من مال الرضا في  
 ماله من رجل او ربه كمال سنة فلما مضى المشرق باعها عن نفسه من الغنم وكذا جارية من ثروته يملكه ماله او غيره  
 خطيب ما يبيعها ما عليه من الدين في رقبته ولا عنه وكذا جارية لا تدرى مالها يملكه وارثها ربه  
 لولاها الرجل قبل ان كان قد علمت من الغنم استغنى وثروتها ما كان في يدها من مال الرضا في











مع جملة الموصفين اياهم عندهما اولا في ظاهر كلام الاصحاب وفي الثاني  
انها تذكروا ببول المكون ولو كان عاجزا ليجعل الاستحباب مع عدم سوا المستروط  
بالمشروط وسعد بغيره الى دل خاصته ولو عدم الامارات العبادي بعد احدى وعدها  
معاني بحاجة على المتكبر في كل مكره وهو تعامله بين العول والمواكف مستقلة  
بنفسها على الاستحباب بغيره في بين المالك وعملوكه وان العوض والعوض ملكه السيد  
وان كان الكتاب على وجهه من الاستعداد وعده وارز بكونه من بين عهده الحبيب بكون  
وتمت له اشرار الدنيا على سيد ه عليه الارش السيد المحي عليه وبقا في البير باعنا  
الاجل في المشهور مستوط حيا والمجلس والغيرون وعده في كل ما في المشروط واليمين  
للعبد من نفسه وان استشهد في عتبا والعوض والاعول والاجل المشروط على بقدر  
ذكره في اربع في الاختلاف في الاحكام والسيد كنهه الانسان نفسه فلو كان قد نفسه بكون  
سواء في عتبا لصفة وهي شرط عرض معلوم على المكون في اجل مشروط وجوبا  
خلافا لغيره في المشروط في المفاخر في الكمال بالمال والعتل فلا يقع من المصير في  
عقود وجوبنا عتبه ولا من المجهول المطلق في المصير في غير وقت الافاق وهذان  
مشتركان بين المول والكتاب وقد تمحيل عدم استلزامها في الكتاب على المول في ليه  
فيكون قبوله عند كذا الاب والجهول في كل مع العتبه وله وجه وان استشهد المصوفي  
الردوس من مبره وجه العوض وجوبنا مشروط المول فلا يقع من السفيه بدون اذن  
الاول ولا المفسر من اذن العوض ما من المصير في المارة من التفت بدون اجازة  
الوارث ولو كان العوض بغيره في المالك المول فليس من عاده عتبه بغيره  
معنى التفرع من جملة الماملة المول على المالك بالمال ويستفاد من تحصيل المشروط بالاول كذا  
المكون السيد اذ لا مال له يمنع من العتبه في دفعه من الماملة المالك في المالك  
لو كان السيد عتبه كذا بغيره في كذا بغيره من العتبه المشروط على استحباب بشكل كذا في كل ان  
مقدمه الى كذا في وقت كذا ان السيد المول او وقت كذا ان مقدمه فاذا اديت فانت حر  
وقد لا ينفذ في اقله في قوله فاذا اديت الى حرة بل يكون وقده لان السيد بغيره كذا  
في حاله عليه فلا يجب ذكره فابعد البيع وغيره وحصوله لوجوبنا فابعد البيع  
نفسه وبضعفه بان العتبه اليها ذكره ان مستعمل المزارع اعتبار التلطف بايد له لان هذا  
هو المول المول على اعتبار الاستحباب والعتول المظن في كل عقد ولا يكون مستعمل  
منه لو قيل بعد اعتبار فغيره في غير من غلبات العتبه ان كذا في كل عقد  
فابعد فابعد في كل عقد مثل عتبه ورضيت وتوقف هذه الحاسنة على الاستحباب في كل عقد  
بلوقها بغير العتبه فذكره في باب الاستعانة التي يكون فيها العتبه من جوازها  
من العتبه ولو وصارها وصفا في باب العتبه كذا في جوازها فان قال المول لا  
مضافا فان عتبه فانت رد بغيره في كل عقد وتشد به الما المصد من العتول

تحت  
ان كانت  
بغيره في كل عقد  
بغيره في كل عقد

في عتبه كذا

اي

اي مردود في الرق فغير مشروطه والا قبل ذلك على انفسه على الاستحباب في مطلقه  
ومن الغير يظهر وجه التسمية وبشرك العتبات في جميع الشرائط واكثر الاحكام  
ويذكر ان ان الكتاب في المطلق بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
لا ينعني منه حتى يودي الجميع والاجماع والمزوم المطلقه وفي المشروط خلافا في سباني  
والا قرب استراط العتبات في كذا بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
عن العوض حاصل وقت العتبات بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
عاده وفيه نظر لان المالك في كل عقد عاجلا ولو بالاعتراض كذا في كل عقد  
حصوله في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
كله بان العتبات العتبات حاصل وهو المانع في كل عقد بغيره في كل عقد  
على قدره فيما دون حاله في العتبات كذا في كل عقد بغيره في كل عقد  
تتميم العتبات في المانع في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
وذلك لا ينعني في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
اعتبار العتبات في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
او يرد في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
عن اجل عتبات في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
ان على عتبات في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
للاصل وحده العتبات في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
عنا عتبات في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
المال المول في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
في اولى وقت حله وعنده بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
اقوال اخر مستنده في اجازة عتبات او اعتبار عتبات او ما المطلقه فاذا اديت  
العتبات بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
والا فاعتبه ما عتبه عتبات العتبات بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
عن العتبات في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
لزم ان كذا بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
اد المال لعود الامر بانها ما عتبه عتبات بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
الوديعه والار بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
المشروط من جهة العتبات في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد  
والبقا في كل عقد بغيره في كل عقد بغيره في كل عقد

ان كان  
في كل عقد  
بغيره في كل عقد  
بغيره في كل عقد











مال غير اوله في ذمتي كذا او شبهه كقول له قبل كذا ولو علمه بالشيء كقول له ان شئت  
اوان شئت يداوان شئت بعد فعل الاقرار ان الفعل بالشروط ان الاقرار انما جازم  
حتى لا يترتب عليه غش الصيغة والتعلق بينا وفيه لا غش الجزم في المعلق الا ان يقصد  
في التعلق على مشيئة المتكلمين ولا ينعقد قد يشكل البطلان في الاول بان الصيغة قبل  
التعلق تاما لا مارة لمصنوع الاقرار فيكون التعلق بهذا التعلق مارة في  
ان يلغوا الماني لان فعل الاقرار ولا مارة يكون الكلام كالمجمل الواحد لا يترادف مارة  
في مقابلة الماني مع حكمه يصح وقد ينعقد بينه القامع بان المراد بالماني ان يجمع  
ما وقع بعد تار صيغة جازمة لتلبيط الماني وهذا ليس كذلك لان من جملة الشرايط التعيين  
وهو غير متحقق بالتعريف نظمو الصيغة والتعلق بالجزم غير متحقق لانها لا تعلق  
في الجزم عاني الجزم الماني الذي هو صيغة كذا صيغة كذا في تحققها  
على الاقرار بالوضع والوضع في الجزم او بالعكس وهو لا ينعقد في الفعل لم يتحقق  
قوله في عدمه ان يمكن في جزمه او صدق التعلق على ما لا يصل من عدمه لعدم تحقق  
لغته والعلم بان لا يمكن ان لا يترتب على الاقرار او كما لا يعرف وان لم يقع على ان يكون العري  
باعتباره في غير من المعقود والامانة عاتية اللان من مقتضى ذلك على التعلق من الجزم غير  
انعمية مع وانما كان ولو علمه بشيء في الجزم كذا ان شهد كذا فلا يخلو كذا فهو  
كذا في ذمتي او كذا على كذا ان شهد كذا في ذمته او كذا ان شهد كذا في ذمته على كذا فهو  
صادق او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
الحق على المتكلم في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
ولا يكون صادقا الا اذا كان المتكلم في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
الواقع ان ليس الاقرار في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
لما علمه على المتكلم في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
تأثير في حصول الصدق في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
ومثله في كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
والا ينعقد الاقرار في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
قيام الاحكام والحق في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
بما لا ينعقد معان ما كثر في توجيه الترتيب وما جازم الاقرار المعلق على شرط يقتضيه ما كثر  
وكذا قوله في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
و يتعكس بحسب المتكلم في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
وان لم يشترط في الاقرار حق لعموم الاقرار العقل على انهم جازم وقادروا على تقدير  
الاستدراك في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته

فخرج من قوله في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
فخرج من قوله في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته

الظاهر

الظاهر ان من كونه الاقرار كمالا ما يلزم من العقل خالي من الشر ليس له اما الحجر للمتكلم  
مقتضى عدمه في باب اليمين خاليا من الاقرار باليمين وقيل ان اليمين تقتضي  
هذا ويترتب مع ذلك العقد والاضمان به عبق باقرار الصيغة فان بلغ عشر ان لم يترتب وصيته  
ووقعه وصدة والاقرار بقراره بان لا من من كونه شيئا ملكه الاقرار به ولو لم يترتب الاقرار  
وان فسخ بالان من قبله بان لا من من كونه شيئا ملكه الاقرار به ولو لم يترتب الاقرار  
ليس هو موقوف على كمال بل هو موقوف على كمال بل هو موقوف على كمال بل هو موقوف على كمال  
بانما كان المبلغ غير كافي في اقراره بان لا من من كونه شيئا ملكه الاقرار به ولو لم يترتب الاقرار  
به او باليمين في اقراره بان لا من من كونه شيئا ملكه الاقرار به ولو لم يترتب الاقرار  
عقب العقد كما فيه عدمه لا يترتب على العقد انما البينة عليها فانها لو اقرت بها في العقد  
ليس من المعقود ولو لم يترتب من غير موصى حاشا ولا باقرار المحبوس الا ان في ذمته قتل او شرف  
موقوف ولا باقرار غير انفا صدق كذا في بطلان ما لا يترتب على العقد ولو ادعى اعتقاد صدق  
ففي مقدم قوله على ما لا يصل الاقرار على ما لا يترتب على العقد ولو ادعى اعتقاد صدق  
وقوعه حال الصيغة في المحبوس حاله ما لا يصل من عدمه لعدم تحقق لغته والعلم بان لا يمكن  
عدمه المتكلم في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
كان يكون يقتضي بان ينعقد ما لا يصل من عدمه او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
توجهه العقد صدق كذا في بطلان ما لا يترتب على العقد ولو ادعى اعتقاد صدق  
ولا يلزم من عدمه ما لا يصل من عدمه او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
من ان لا يترتب مع العلة وهي لا تصل الى كمال بل هو موقوف على كمال بل هو موقوف على كمال  
في نفس كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
وعلى كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
له مقتضى الاقرار على انفا صدق كذا في بطلان ما لا يترتب على العقد ولو ادعى اعتقاد صدق  
لان ذلك غير شرط في سببه حاشا القدر بل لا ينعقد الاقرار في ذمته او كذا في ذمته  
موت المتكلم في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
والا يكون هناك العلة كما هو شرط في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
في الاقرار كان قال له عند ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
اي ليل الاقرار في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
ما لم ينعقد احد في الاستدراك على ان في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
هو الاقرار في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
والشئ واليمين في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
حاشا القدر في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
يقول لى في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته

ان يكون المالك العيان ويكون  
الصدق باليمين لا يترتب الاقرار

فخرج من قوله في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
فخرج من قوله في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته

فخرج من قوله في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
فخرج من قوله في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته

فخرج من قوله في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته  
فخرج من قوله في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته او كذا في ذمته







Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



الان بدخلنا اي غير يدور فكل ليس على ما في الاستحقاق فهو اقرب لمسمى لان المستحق  
من الشيء ان يكون مرفوعا فلا يقع التبعين على ان استحق من الشيء فيكون شيئا بالتبعين  
بعد من كماله ولو قالوا لا يحسن بايا فليس مقرا لان نصب المستحق دليل على كون المستحق منه  
موجبا له ولما كان ظاهرا من ان حرف النفي داخل على الجملتين المستحق على الاستحقاق  
اعني مجموع المستحق والمستحق منه وجهي لما يترتب من كون المستحق كذا اقرب للمعنى في شرح الارشاد  
الاشعريين ليس له اعني فوشرح الباقية بعد ما استحق كذا اقرب للمعنى في شرح الارشاد  
على نظير العبارة وغيره وفيه نظرا في ذلك لا يتم الامتناع النصب على تقدير كون المستحق  
منه من غير ان يكون النصب هاربا من ان يوافق له فيبلغ مقدر الرفع فلا يترتب النصب عرفيا  
وتدري في ذلك السمع ما يخلو الا قليلا ولا يلتفت في احد الامور ان كان في توجيه  
عدهم من غير شغل المسئلة ان يقال على تقدير النصب يحتمل كونه على الاستحقاق من الشيء فيكون  
اقربا لمسمى فيكون من المثلث والنفي مع وجهي الى مجموع الجملتين فلا يكون اقربا لمسمى  
فيستلزم الاحتياط في شق ذلك مدلوله الفطرية مع ان عمله على المعنى الثاني مع كون الاول  
حكايا فالله هو المتبادر من صحة الاستحقاق هو الاول وطلبا في الخارج الى تلك الاشياء من الاطلاق  
وهو قربة ترجيح احد المعنيين المستحقين لان عنوانهم السمع الاصلية العبرة وقيل لا خلاف  
في الجملتين بين المصير لما قالوه ويكون قد استحقا وكان يعطى كقولهم على عشرة الا اربعة  
والا ثلثا وكذا لا استحقا الثاني اربعة من الاول كقولهم على عشرة الا اربعة الا خمسة او سادسا  
له كقولهم في المال الا اربعة الا اربعة رجعا جميعا الى المستحق منه اما مع العطف فله وجوب  
اشغاله اعطوف والمعطوف عليه في الحكم فيها كالجملتين الواحدة والاخرى بين كونه حرف الاستحقاق  
وعدهم لا بين زيادة الثاني على الاول ومساواته ونقصا له عنه وما مع زيادة الثاني في  
على الاول او مساواته فليست له اربعة الا اربعة الاستحقاق وهو باطل فيصان كلامه من  
الهرجوع بها مع الى المستحق منه واعلم ان له اربعة من عودها معا اليه محققا بل ان له  
يستحق الجميع المستحق منه مع كماله والاعمال كقولهم ان له الاستحقاق من الثاني خاصة  
كالقول له عشرة الا خمسة الا خمسة لخاصة لا نه والزيادة او حجب الوساو وكذا  
من العطف سواء كان الثاني مساويا للاول كما ذكرنا او اقل منه كقوله عشرة الا ثلثا وسبعة  
ام انقص كل واحد من السبعة على الثلاثة او لا يكون يعطى ولا مساويا للاول ولا اقل منه بل  
كان انقص من عطف كقولهم على عشرة الا ثلثا اربعة رجعا الثاني في الامثلة لغيره ان لو  
عاد الى الجميع لزم ترجيح على انه قرب بغير وجه وعوده اليه باوجب الثاني في المستحق  
والمستحق منه شيئا لكان شيئا وانما كما من قبله في المثال سبعة لان قوله الاول اقرب  
بشيء حيث ان ثلثا ولا استحقا الاول بغير السبعة منها لولم يرد على ثلثا من شيئين  
واحد واستحقاوه الثاني اثبت لثلاثا لانه استحقا من الشيء فيكون مذهبنا في قوله  
وهو كالمية الى ما ينبغي وقليل احد ذلك سبعة ولزم انهم ان كان قوله الا سبعة الا سبعة

حتى وصل الى الواحد لزم خمسة لان له سبعة استحقا الثالث بقى سبعة مما اجمع وهو سبعة  
ينبغي اثباته وبالراجح ان ثبت سبعة في ثمانية وبالفاس نقص ثلثا وثلثا دس نقص  
ولما سبعة اربعة واثبات سبعة والثاني سبعة وهو الى احد ينفي منها واحد فليس خمسة والعا بط  
ان جميع الاعداد المثبتة وهي الاوزاج على حدة والسبعة وهي الاوزاج كالتسعة وتسعة  
جملة المنفي من جملة المثبتة فالمثبت تلك ثلث والسبعة عشرة وعشرون والعا في الجملة الا سبعة  
خمس وتكون له الموصلة الى الواحد قال الا ثلثين الا ثلثا سبعة الى ان وصل الى الستة لزم واحد  
ولو بداهة استحقا الواحد وختم به لزم خمسة ولو تكسر لستم الاول فثبت بالاستحقاق الواحد  
وختم بالاشغال لزم واحد وهو في بعد له حاطة بما ذكر من المتعدي ورتب عليه ما ينبغي  
من التخرج ولو استحق من غيرا لخص به وان كان كمالا لمعقوبة بارادة ثلثا كان تأويله  
بالمستحق ان يجمع ثمة المستحقين ويخرج ما يوافق المستحق منه واستحق المستحقين  
فثبت من المستحقين منه ما لا يترتب عليه وان ثبت لزم ثلثا لعل لا استحقا سبعة  
كالقول له على ما يترتب الا ثلثا هذا مثال الاستحقاق من غير العشر وثلثا من غير  
العشر فان يترتب من ثمة ثمة من المائة بها خارج الحقبة قبل ما استحقها لا استحقا  
على الاخرى والزم انما يترتب على المائة من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير  
الاشغال كما قاله على ما يترتب على المائة من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير  
اشغال على استحقاقها لو عطف ذلك على ثمة من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير  
لان الكلام جملة واحدة لا يترتب الا بغيره واخره بغيره الاول غير مستوجب فانما يترتب  
من غير العشر استحقا من ثمة والسبعة من ثمة لا بها استحقا من سبعة من غير جملة الكلام  
في نوع قوله وتكون وكان استحقا من اول الا عشرة كذا يدل على ان صواب الكلام  
الاول محقق بل انما يترتب على ما يترتب على ثمة من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير  
وبع الا صواب ما يترتب على ثمة من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير  
الموجب لان له ما يترتب على ثمة من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير  
لغة والمذكور بغيره هو الباقي من المستحق منه بعد اختلاف الا صواب وانما يترتب على  
بجمل ما يترتب على ثمة من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير  
شع من سبعة من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير  
قوله على كونه بغيره من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير  
فان البطلان يستحق المطالب بالثمة لا مع تسليم الجميع وفيه نظرا فلا منافاة بين ثبوتها في الامة  
وعدم تبطل الجميع انما الثاني بين استحقاق المطالب به مع عدم التبطل وهو ما ذكره من ثم  
ذهب الى غير ذلك من ان يكون عليه العشر ثلثا ولا يجوز له  
قبل التبطل ولا صوابه التبطل برة الزم من المطالب به لان لا دس ان ان يترتب على  
وقد يشترط شيئا بغيره فيخرج ما يوافق ثمة من غير العشر وثلثا من غير العشر وثلثا من غير







هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية دلالة على ان الزوج الاول هو الذي ينفق على زوجته ولو كان الزوج الثاني هو الذي ينفق لكانت الآية تدل على ذلك ايضا

فانما ولد البيت لم ينفق عليه الاستحسانه المالك باعتبار ذي البدل وهو المولى ولو لم يكن الزوج الثاني لان الزوج خارج فلا يقبل اقراره في مخالفة وعدم اقراره اي لمن اعترف بكونه ولما ادفع الى الزوج من المال لانه قد باقراره الاول مع ما شرطه له من المال وبنته بقوله غير ما دفع على انه لو لم ينفق عليه لم ينفق على اقراره بكونه اطلاقا لان ذلك لا يستلزم كونها مولا له بل هو اقراره بكونه مولا له لغيره فلو كان الزوج الثاني هو الذي ينفق لكانت الآية تدل على ذلك ايضا

فانما ولد البيت لم ينفق عليه الاستحسانه المالك باعتبار ذي البدل وهو المولى ولو لم يكن الزوج الثاني لان الزوج خارج فلا يقبل اقراره في مخالفة وعدم اقراره اي لمن اعترف بكونه ولما ادفع الى الزوج من المال لانه قد باقراره الاول مع ما شرطه له من المال وبنته بقوله غير ما دفع على انه لو لم ينفق عليه لم ينفق على اقراره بكونه اطلاقا لان ذلك لا يستلزم كونها مولا له بل هو اقراره بكونه مولا له لغيره فلو كان الزوج الثاني هو الذي ينفق لكانت الآية تدل على ذلك ايضا

كفر

كثير من ماله مما يجب في غير هذا النوع من نفقته في كل عام وان اقر ذلك المقر بالزوج ولد له تام غنط باخره وانما نفقته في الزوج الاول اقره له اي لأخاه الذي اعترف به تأييدا لكونه مضطربا باقراره الاول ولو لم يكن بغيره فلا يقبل اقراره في مخالفة وعدم اقراره اي لمن اعترف بكونه ولما ادفع الى الزوج من المال لانه قد باقراره الاول مع ما شرطه له من المال وبنته بقوله غير ما دفع على انه لو لم ينفق عليه لم ينفق على اقراره بكونه اطلاقا لان ذلك لا يستلزم كونها مولا له بل هو اقراره بكونه مولا له لغيره فلو كان الزوج الثاني هو الذي ينفق لكانت الآية تدل على ذلك ايضا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية دلالة على ان الزوج الاول هو الذي ينفق على زوجته ولو كان الزوج الثاني هو الذي ينفق لكانت الآية تدل على ذلك ايضا

فانما ولد البيت لم ينفق عليه الاستحسانه المالك باعتبار ذي البدل وهو المولى ولو لم يكن الزوج الثاني لان الزوج خارج فلا يقبل اقراره في مخالفة وعدم اقراره اي لمن اعترف بكونه ولما ادفع الى الزوج من المال لانه قد باقراره الاول مع ما شرطه له من المال وبنته بقوله غير ما دفع على انه لو لم ينفق عليه لم ينفق على اقراره بكونه اطلاقا لان ذلك لا يستلزم كونها مولا له بل هو اقراره بكونه مولا له لغيره فلو كان الزوج الثاني هو الذي ينفق لكانت الآية تدل على ذلك ايضا



الدرج من قلوبا بل انما في بعض من قلوبه  
الدرج من قلوبه على ما في صلبه بل انما  
سكن دار غيره

في بعض المتوكل هو بعيد وعلى الحر الصغير والمجنون اذا تلفت يده بسبب كلفه العبد  
ورثع العابد فانما يرضى عند العلم وما عدا ذلك من العلم في كونه غلظا وليس فيه خطا فانه  
صانعه وان لم يكن في غايه صير لان العقب من الافعال المحمودة في الكتاب والسنة  
بل لا جواز دليل العقل فلا يشاكل في العالم وان شارك في بعض الاجام وبذلك العبدان بعين  
لبيضا ولغيره من حيث انهم صانعون ليس يتبعوا كراهه وكذا الاعتقاد بكونه لبيضا او غيره  
الا مستغنى عن الدليل صلا يشهد به بل لا جواز الاعتقاد في جهل العبدان الدليل على الظلم وقد  
تأكد ان لا جواز في تفرقة هذا الاستنباط على حق العقب غلظا وان اسباب الصلوات على كونه  
فيه وحيث اعلم في الصلوات الاستقلال والاستقلال فلو يرضى من سكونه وانه لم يثبت  
الما في يده غيره او منعه من استكمال هذه الرسالة كذا في غير ما صحت افعالا لبعض العبدان  
لوتلفت في الاجرة من السمع لغيره انما في اليد الذي هو جرحه من العقب ويشكل ما في  
لا يفر من عدد العقب عدد الصلوات لغيره من العقب والسبب فيه بل فيكون ان يفر من  
ما لا يفر من السبب في ثلث العبدان بل انما في ثلثها مع كون السكون غير معتبر في جرحها  
والما في غير من غير في رعاها قالوا بركا يتفق اكثر من العبد والصلوات ما لا يفر من حفظه  
هل سكن الدار وسراة الدار لضعفها او كون ارضه مسبوقة مثلا فان المتجر العبدان نظرا  
كونه سببا قويا مع ضعف السبب شره مثله ما لو وضع من العبد على صلبه ثلثه فلو سرت او غضب  
الاجرة وان لم يجره او من هو الذي اختاره المهر عساه في بعض قلوبه وان اضره في  
الدرج من المشهور ما لو وضع من بيع متاعه ففقدت قيمته السوقيه مع ثبات العبد معناه  
ليرضى فلهذا ان الثابت ليس ملك بل كذا به ولو سكن معه فلول في داره فهو ما صحت  
للصنف عينا وفيه فلا استقلال له بغير خلاف الصنف الذي يملكه هذا اذا شاركه في سكن  
البيت هل لا شاعته من غير ان يخصصه مع وضع معين او ما لو خصه بغيره ان خصه بغيره  
كما لو خص به من الدار او موضع خاص من البيت الواحد ولو كان قويا مستقليا  
وما حب الدار صغيرا بحيث اصبحت يده معه اجرة قويا صان العبد ولو تفكر في  
ان صنف السكان الذي اخل على المالك من ماله وكنه لم يملكه المالك مع غيره من السكان  
اجرة ما سكن لا يستحق منفعة بغيره ان ماله فيكون انما في الحق والمالك مذكور في ولا يفر  
السكن العبد لغيره لا يستحق الاستقلال باليد على العبد الذي لا يتحقق العقب به ومنه  
وهيئة التي تكون بغيره يتوقف فيه وجهه ظهور استنباطه على كون التي تمنع بها  
وقدرة المالك على دفعه لغيره العقب مع تحقق العبد ان يكون المالك العقب انما فلا  
شبهة في العبدان لغيره الاستقلال ومنه مذكور الدار بغيره هو الجرح الذي نشأ بها  
او الجرح العقب الدار وما يصبها لا يستبطل عليه عدوا وان كان يكون صانها لكتبها عليها  
قولا على دفع التنازع مستقلا حاشا لا يتقدم فيها ولا يتحقق العقب لغيره لا يستبطل  
فمن توافقت ثلثها بكونه صانها لغيره انما على كونه صانها لغيره من العقب على كونه  
قولا

امسالة

الاول

والا فلو كان خصص بالصورة او غيره  
كما في قوله في العبدان بل انما في بعض من قلوبه  
الدرج من قلوبه على ما في صلبه بل انما  
سكن دار غيره

قولا ذلك لتفوقها بها سترها وان لم يكن لها صلبا كما في بعض المالكين ولو كان الركاب  
صغيرا عن شئ وشئ او ما في ريب في العبدان لا يستبطل ولو ما فيها قداسة صلبه  
مستقلا عليها كونه صان يده ولا جواز لها لغيره ما صحت لغيره ولو تروث بالجماع  
ح او غير ذلك من اوجاب من السببية وعقب المالك عصب المالك لا نه معصوب  
على المالك ولا استقلال باليد عليه حاصل بالمنفعة لا نه وليس كذا في حمل المبيع فاستدراج  
لا يدعى المبيع لانه ليس مبيعا فتكون اما في يد المشتري لا صانعه المالك وان لم يفر  
بأن المبيع مع احتلاله كونه لغيره ما اخذت حتى تروث به قطع الحق في الشرايع ولو تفرقا  
الدرج من عصبها في العبدان للزلة فلا ما خفيها عدم اثبات اليد عليه وان سبب خفي  
والا في العبدان وهو الذي تروث في الدروس والاربع في المتأخر على المعصوب ابدى في  
سواء على جميعا ما خفي اجماعا ام بالفرق بين المتحقق والمفتري في ماله لغيره بشره  
فوقه في عزم على اليد ما اخذت حتى تروث وان اتفق الاثم عن المالك بالخصم فيغير  
المالك في تفرقة من شأهم العبدان والمنفعة او فنيين للجهنم بذكر واحد بالخصم  
الخصم وان لم يكن متساويا لان جواز الرجوع على كل واحد بالجهنم يستلزم جواز الرجوع  
بالخصم وانما له تفرقة ما يرجع به على زيد ومنه وترك اليد في الرجوع للمالك  
بالخصم اذا رجع عليه على من غلبه على العبدان او المنفعة ولم يعلم الحال وكان الاخر لان يفر  
العبدان على الخصم العبدان وان تفرقت العبدان في يده هذا المالك من ثلث في يده ثلثي كالمالك  
المفتري والاربع على من غلبه وكذا في اليد على المالك كذا في استحقاق العبدان على ثلث  
في يد يفر على الرجوع عليه دون ذلك لا يفر من ثلثي العبدان المنفعة على من سواها عالا ولا لغيره العقب  
عينا ومنه لا يفر من الا فلا يدخل تحت اليد هذا ان كان كغيره فلا اجماعا او صيرها من  
قوله تعالى لو مات بسبب كلفه العبد ووقع العبد في حلاله فلا الشرح واذا المالك في الدروس  
الخلق لا يفر من الاتلاف لان العقب لا يستطيع دفع المالكات عن نفسه وعرضها  
اكثر من غير السبب والطاهر بعد الصغر الجرح عن دفع ذكره عن نفسه حيث يمكن الكبر  
الاجرة عادة لعدم العبدان ولكن بغير المحبون ولو كان باليد جرحا او بلغ رتبة الصغير كبر او قس  
في الحاقه بزوجان وبين الرقبين بالخصم لا نزال ولو جلس لغيره الاجرة بالعادة لم  
يفر اجرة اذ لم يستقله لان منافع الولد تدخل تحت اليد تجاهه سوا كان قد اسأجره فعلى  
فأعتقه ولم يستقله الا بغيره لو كان قد اسأجره متعة معينة ففقدت ومن اعتقاه وهو اذ  
شبهه لغيره استغنى الاجرة لانه لا للخصم بخلاف الرقبين لا نزال من مخرج من اخذ كذا  
وعلى المالك المستغنى بها حتى يفرق بالخصم مسلما كان الخصم الخاصب المالك فلا لها مال  
بالاصالة في الرجوع ولا يفر من اجرة العبد وانما في ثلثيها لغيره لا يفر من حاشا ولو تفرقا  
من سواها مستقلا حاشا وان كان قد اخذها العقب اذ لا في حاشا في شرع الاسلام  
كمن هذا المالك الخاصب وحيث من العقب يفر من ماله عند سكونه لا يفر من كان يجب الفائدة

والا فلو كان خصص بالصورة او غيره  
كما في قوله في العبدان بل انما في بعض من قلوبه  
الدرج من قلوبه على ما في صلبه بل انما  
سكن دار غيره







ضحيته السند واما ما لم يكن على الفكرة في عتقه حاله في عتق الاول او حير للوك فمقتضى هذا الثاني  
 دون الاول فمقتضى الحكم الى حكمه بجهوده ليرد به من عتق في عتق عدم الاستحقاق ثم لو اذعن او عتق  
 وعتق انما صلب لان هذا السبب في عتقها لم يول اجاعا ولو عتق ما يتقصد العتق من عتق  
 مثل الخلف او العتق او الكتاب سفرين فقلت احدهما قبل الدخول في عتقه اية قيمة التالف  
 مجتمعا مع الاخر وتتم له من ولو كان في قيمة الجميع فشره وقيمة كل واحد مجتمعا حسنة ومنزدا  
 فلا يتر من سببه لان التقاضان الحاصل في يوم مستند الى عتق من عتق عليه وما تضمنه من قيمة  
 الباقي في متاعه الا اجتماعه فهو بنوات صفة الاجتماع في يومه اما لو لم تثبت به على الباقي لم يصح  
 احدهما ثم لم يبق في يومه او اذعنا في يومه فانه قيمة التالف مجتمعا او سفره او سفره او سفره الباقي  
 كالاول او جرد جرد ما الاخر الاستناد الى الاول فمقتضى حكمه في يومه مجتمعا حصل منه ولو زاد في قيمة  
 المصنوب فيقول لصاحب ذلك حتى عليه لعدم التقاضان ولا لان الزيادة حصلت في مال غيره الا  
 تكون الزيادة عتقا من مال المصنوب كالمبيع فله فله لان ذلك ان قبل المصل ولو بقدر قيمة الثوب  
 جمعا بين الثوبين وتضمن الثوبين بجمعيتهما انما صلب بغيره في الثوب ولا يردان فله يستلزم  
 التصرف في مال الغير بغيره دون وهو متضمن بخلافه فله في الثوب في المبيع لا يردون عدوانا  
 لان وقوعه على ذلك لا يقتضي استقامته فان ذلك عدوانا احرازه على ايشان بغيره والمقتضى  
 الى بغيره فمقتضى او اضحى لانه للعدوان بوضعه ولو طلب احدها مالم يصح له بغيره في يومه اجاعا  
 كالما قبل حيث لم يول المالك الثوب بغيره لياخذ كل واحد حقه ليرى انما صلب اجاعا  
 دون التمسك ولو بيع مصفويا بغيره مقصودا بغيره صلب فله شي للمالك صلب لعدم الزيادة  
 بسبب ماله هذا اذا ثبتت قيمة الثوب بجمعيتهما اما لو تجدد فله في السوق فالزيادة للمالك  
 لان نقصان السوق مع ثبات العتق غير ممنون ثم لو زاد اليه في يومه المبيع كان الزيادة  
 بينهما على سببه المالكين كالوزاد في العتق من ثوبين من غير تقاضان ولو اختلفت فبهما  
 للزيادة والتقاضان للسوق فله في القيمة لان التقاض غير ممنون في المصنوب  
 للسوق وفي المبيع مطلقا ولو كان في قيمة كل واحد حسنة وبيع بعشرة الا ان قيمة الثوب  
 او شئت ال شعبة وقيمة المبيع انحطت الى ثلثه فله صاحب الثوب سبعة وثلثا صاحب ثلثه  
 وبالعكس ولو عتق ثلثه فله المالك جاهلا بكونها ثلثا ثم سبعة انما صلب له لمعنى  
 المباشر ما يترد بغيره من السبب وتبليط المالك على ماله وصير ورته سبعة على هذا الوجه لا يوجب  
 البراءة لان التسليم غير تام فان التسليم التام تسليمه على ماله ملكه يتصرف فيه تصرف المالك وهذا  
 ليس كذلك على تقدير انه للمالك سبب وانما اياه حذرا فلا ضرا فيها فترد سبعة بغيره انما صلب  
 بالاعتق في يومه في امواله كالاختصاص وكذا الحكم في غير الثلثة من الاطعمة والاعيان المستغنى  
 بها كالايمان ولو اظهر في حياضها في حياضها كون الاكل حلا فلا حق للمالك فبهما من ثلثه من  
 الاكل والعا صلب لزمه الا في كل سلف والاعتراضي فزاد الصلوات على العا صلب لغيره  
 فلو كان با حقه الطعام بجماعا مع ان يده فله هرة في المالك وعتقه خلاصه ولو من عتق العا صلب

عتق  
 اي كاستناد الزيادة في  
 حقه مصل منه وهي كونه مجتمعا

المصنوب

المصنوب بغيره او امتزج في يده بغيره ختيا كلف فبهما ثبت ان امكن العتق  
 فان شغل كالموطلح للغة المصنوب او كالموطلح لوجوبه العتق او كالموطلح لوجوبه العتق  
 العتق كالموطلح للزيت بثلثه او كالموطلح بثلثه او كالموطلح بثلثه او كالموطلح بثلثه  
 رد العتق كالموطلح لان المصنوب في حكم الاستحقاق من حيث اخذ كل جز من ملك المالك بجز  
 من ملكه انما صلب بغيره دون من الحق فلا يجب فيه بل ينشغل الا مثل هذا المصنوب على الغالب  
 من عدمه وانما بالشر كذا في اوله في المسئلة والافرى بشره المثل والشر كذا مع الارش لان حقه في العتق  
 لم يهبط لغيره كما لو من عتق الا احوود والتصرف بالملح يجره بالارش ولا يجره بالارش اكل  
 بالمساوية او احوود كان بشره كما يتدار على عتقه لان الزيادة الما صلبه صفة حصلت بغيره  
 العا صلب عدوانا فلا يهبط حق المالك مع بقا عتق ماله كما لو صلب في الشره وعلف الدابة فمقتضى  
 وفيه يهبط حقه من العتق للاستحقاق في عتقها صلب بغيره بغيره من العتق لا يترد  
 بالزيادة وبيع المثل والافرى في الاول وموتنا التمسك على انما صلب كوفوج الشره بطله فبها  
 هذا كله اذا مرجه بغيره فلو مرجه بغيره كالثوب بالشره من ثلثه لطله فبها فبها  
 وفيه ثبت الشره كذا في اوله كما لو مرجه بالارش او مرجه بالارش او مرجه بالارش او مرجه بالارش  
 على حقه بالارش لا يردون الزام بغيره في المثل وهو خلاف الفاعل وهو العا صلب اثبات  
 لغير المثل عليه بغيره فبها فبها عدوانا في المثل جرد ووجود العتق غير ممنون في ثوبين كالثوب  
 ولو رجع الى صاحب الكلب ثبت او افضر العتق فافترخ فافترخ في المثل والافرى في المثل على اكله  
 عتق ماله المالك في ما عتق بالبقية اختلاص الصور ولما المكن للمالك وان كان بغيره انما صلب  
 وللشعير قول بان للمالك صلب فله في ذلك مائة الاكلاف وان انما بغيره انما صلب وضعت في قاعه  
 ولو نقله الى غيره لمالك المالك وانما في المثل والافرى في المثل والمالك وجب عليه فله  
 ال بلد المالك وموت بطله وان استوعبت اصناف فبها لا يرد عاد بطله فيجب عليه ارجع مطلقا  
 ولا يجب عليه اجابة المالك الى جرد الرد مع بقا بغيره انما صلب لانه لا يردون الاجرة ولو  
 وفي المالك بطله المالك الذي نقله اليه لم يجب الرد على انما صلب لاستحقاق المالك حقه في العتق  
 الا بغيره فبها فبها كان له الزاد بغيره فبها في العتق حلف انما صلب لاصالة البراءة  
 من الزاد ولا يردون كماله بغيره كذا في المثل في يومه المجد فيكلف بدعوى قد يكون مع احتمال  
 فبها فبها المالك في وقيل بطلت المالك وهو ضعيف وكذا في العتق انما صلب لاصالة البراءة  
 اتاحت صفة بطلت بها العتق لاصالة عدوانا وكذا لو كان الاختلاف في نقد من التمسك الاجرة لاصالة  
 عدوانا وكذا في العتق انما صلب لاصالة عدوانا وان كان خلافه لاصالة عدوانا بطله فبها  
 لازم تحليف العتق بغيره من المثل ولا يردون مثله ولو اقام المالك بنية بغيره بغيره كذا في المثل  
 لان ثبوت البقا شرعا بغيره فلا يردون المصنوب لان بطله من وقت حلف على التمسك بطله بالبراءة  
 وان كان ثلثه ليس باقية بغيره المالك المصنوب بغيره فبها فبها في العتق انما صلب لانه لا يردون

حاشية







الذي هو مغلطة ظهوره ويضعف بعدم لزوم ذلك مطلقا بل جاز العكس وإصالة  
 عدم الاشتراط بل فيه فالقول بعدمه أوضح وحكاية اشتراط هذين قولاً يدل على  
 مبرضية وقد حكى في الدروس بعد منه ولولم يوجد غيرهما لم يفتنع قطعاً وكذا لو وجد  
 ولا يجب عليه الاتقان فمن يملكه ابتدأ بل من مال القبط الذي وجد تحت يده أو الموقوف  
 على مثاله أو الموصى به لهم بأذن الحاكم مع إكراهه ولا انقضى بنفسه ولا ضمان ومع  
تدبر ينفق عليهم من بيت المال برفع الأمر إلى الإمام لا به معد المصالح وهو من جهلها  
 أو الزكوة من سهم العقري والمساكين أو سهم حبييل أنه إن اعتبرنا البسط واللا  
 فيها مطلقاً ولا يترتب أحدهما على الآخر فإن قدره كلكه استعان الملتقط  
 بالمسكين ويجب عليه مساعدته بالنفقة كفاية لوجوب إعانة الحاج كذا كلف  
 مطلقاً فإذا وجد من غيره من الملتقط وغيره من لا ينفق إلا بنسبة الرجوع  
 سواء في الرجوع فإن قدره انقضى الملتقط ورجع عليه بعد يسار أو إغواه ولو  
 لو لم يتوكل من غيره لا رجوع له كذا رجوع له لو وجد العين المتبرع فلم يستع  
 به ولو انفق غيره بنسبة الرجوع فله ذلك ولا قوي عدم اشتراط الاستشهاد فيه  
 جواز الرجوع وإن توفقت ثبوته عليه بدون العين ولو كانت القبط مملوكاً ولم يبرح  
 عليه من غير ما ينفق دفع امره إلى الحاكم لينفق عليه أو يبيعه في النفقة أو يأمره به فإن  
 تغذر انفق عليه بنسبة الرجوع ثم باعه فيها أن لم يكن يبيعه تدريجياً ولأنه لا عليه للبسط  
 ولا لغيره من المسلمين خلافاً للفقهاء وهو ما يبيد يتوكل من شتافان مات ولا وارث  
 له فغير أنه للإمام عليه السلام فإذا خاف واجبة عليه الثلث وجب أخذه كفاية كما  
 يجب حفظ كل نفس محتومة منه مع الامكان ولا يخف عليه الثلث استحباباً أخيراً  
 لا صالة عدم الرجوع مع ما يبره من المأذون على البر وقيل بل يجب كفاية مطلقاً لا زبور  
 الثلث ولو جوب الطعم المظهر أو خاف المص في الدروس في مثل مستحب مطلقاً لا حالة  
 البراءة ولا يخفى ضعفه وكذا يبره عند التناطح من المال والمتاع كملوسه والمشتق  
 في ثوبه أو حنكه كالزاش والدابة المروية أو مرقه كالغافق والخيزر والنسقاط  
 التي لا مال له لها مرقه فله لئلا يلد ظاهراً على المكس ومثله ما كان بينه قبل  
 التناطح ثم نال منه لعارض كفاية أفلت من يده ومتاع عقيب منه أو سقط  
 لا ما بين يديه أو الرجا منه أو على ذلك هو عليه على الأثر ولا ينفق منه عليه الملتقط  
 ولا غير إلا بأذن الحاكم لا زبور عليه مع إكراهه مع تغذره فيجوز للمزور كما سلف  
 ويستحب الاستشهاد على أخذه صيانة له ولنسبه وحرثه فإن النفقة يشيع  
 إماماً بالشرع للفتيل لا على وجه نادر ولا يجب للأسل ويجوز بالإسكان التفتق  
 في دار الإسلام مطلقاً أو في دار الحرب وفيها مسك يمكن ثبوته منه وإن كان ناجز  
 أقاسير أو ما قلته الإمام دون الملتقط إذا لم يتوكل أحداً بعد بلوغه ولم يظهر له

مسألة والواجب على الملتقط حصة من الميراث  
 وهو ظهوره والقيام لغيره من غيره متفق عليه  
 بنسبه

نسب

نسب قد ينفذ عنه خطاه عليه ومن جملة ما منه نفسه له وطرفاً للقط بعد بلوغه  
 قصاصاً ودينراً ويجوز بغيره للإمام قبله كما يجوز في ذلك له واللبس على غير التمسك  
 ولو اختلفا الملتقط والفتيل بعد البلوغ في الاتفاق قاعده الملتقط وأكره الفتيل  
 أو انقضاء على أصله واختلفا في قدره سلف الملتقط في قدره المعروف له لئلا يظا عليه  
 وإن عارضه الأصل لما مات على العروق فلا ينفق إلا دعواه فيه لا زبور عليه  
 مغرط ولو زور عروضاً جازاً لا أصل لعدم ولا ظاهر يبرهنه فلو انقضى الملتقط  
 حاشان للشرائط في أخذه قدم السابق لأخذه فإن استويا أقرع بينهما وحكم به  
 لغير أخذه الملتقط ولا يترتب بينهما في الغنا لرافيه من الأثر بالفتيل أو بهما  
 ولو ترك أحدهما للأخر جازاً لم يحصل التمسك فيجب على الآخر ألا يستبدد بغيره وأخيراً  
 به حسب الشرائط بما لو انقضى مسلم وكافراً عدل وفاسق حيث يشترط العدالة  
 أو حرره بعد نزع الأول بغيره وإن كان الملتقط كافراً في وجهه وفي غيره البطلان  
 على القوي والقوي على البدر ويؤثر على المسافر والموسر على العسر والعدل على  
 المستور ولا عدل على الآخر قبل أخذه النظر إلى أصله الملتقط في ابتداء الحل  
 ولا قوي اعتبار حوزة الانطاط خاصة ولو تداعى بغيره اثنان فلا يبره أحدهما  
 أو كان كل منهما بينة فالفرقة لا منه من الأمور المشككة وهي كل امر مستكمل ولا يخرج  
 لأحدهما إلا بالإسلام وإن كان الفتيل محكوماً بالسلمة فلا يبره على البينة في الحلال ليعوم  
 الأجانب فمن تداعى بشاهدين أو ثلثاً أو بها في الدعوى ورجع في المسورة دعوى المسك  
 لئلا يبره بالسلم الملتقط على غيره ومثله شائع للزوال بعد المعالي بغيره الملتقط ولا  
 كان محكوماً بغيره أو رفته أشكال التمسك وجب يحكم بكتائر حكم بغيره على الأثر للتمسك  
 وكذا لا ترجع بالانقطاع بل الملتقط بغيره في دعوى نسبه لغيره إن يكون قد سقط  
 منه أو نفع ثم عاد إلى أخذه ولا مرجع للبينة في النسب نعم لو لم يكن مملوكاً مطلقاً ولا صرح  
 ببينوته فدعاه غيب فنارعه فإن قال هو الفتيل وهو البينة فلهما سواء وإن قال هو  
 البينة واقتصر على كبره هناك بينة على انقطاعه فقد قرب في الدروس مرجع دعواه  
 على بقا هو البينة اثنا فيسقط لفظه الجوراء ويسمى خاتمة وأخذ في صورة الجوراء مكره  
 للبينة منه في أخبار كثره المحمول على كراهة جماعاً ويستحب الاستشهاد على أخذ المالقة  
 ولو تحقق الثلث لم يبره بل قد يجب كفاية إذا عرف مالكها والأثر خاصة والبعية شيه  
 من البر والبره وعجزاً إذا رجع في ذلك وما في حالته كونه بغيره غير مكسور ولا مبرور أو  
 محبها وإن لم يكن له مكان وما ترك لا مشاعه ولا يبره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 وفي جواره بنسبة الفتيل لا كذا ولأن من أطلق الأجانب بالبين والاحسان وعلى الفتيل  
 فيمكن بلا حجة حتى يبره لا كذا أول الحاكم مع تغذره ولا يبره أخذه النفقة لغيره بها  
 إماماً وعمره أو استحب جازاً لا يبره مع بينته لا زبور وإن أذن الخلع

وإذا كان الزوج بالاسم أو كان مملوكاً  
 أو كان كافراً أو مجنوناً أو غائباً  
 أو كان له علة أو كان له علة

وإذا كان الزوج بالاسم أو كان مملوكاً  
 أو كان كافراً أو مجنوناً أو غائباً  
 أو كان له علة أو كان له علة

وإذا كان الزوج بالاسم أو كان مملوكاً  
 أو كان كافراً أو مجنوناً أو غائباً  
 أو كان له علة أو كان له علة



في الواحد مع هذه الملائكة في النخلة ضرر وحرج ولو ترك مرجعها وعطبت لمرض  
السكر غير جمالي في كلا وما يرجح اخذه وملكه الاخذ وان وجد مالكة ومهينة قائمة  
في ارجح التعريف لنزل العداوة عليه السلام في حقيقة عبد بن سنان من اصحاب مال  
او بعدا في خلافة من الارض قد كملت وقامت وقد سببها صاحبها لما لم يتبعه واخذ  
فردا فاما عليه او انفق نخلة حتى اجابها من اكلا ومن الموت في له ولا سبيل له  
عليها وانما هي مثل كشي الباع وظاهره ان المراد بالمال ما كان من الرقاب التي جعلت وغرنا  
به لن قوله قد كملت وقامت وسببها صاحبها لما لم يتبعه وظاهره ان الغلة  
المستقلة على كلاً دون ما او انكسح عك عادتها لعدم قول العيون بدونها وظاهر  
نزل امير المؤمنين عليه السلام انه ان تركها في غير كلاً ولا ما هي لذتي احياءها والشاؤ في  
الغلة لا ينبغي ان عليها في من السباع يوجد حولها لا يبالا لا يتبع من صغير السباع في كلاً لا ينفذ  
وتقول خلافة عليه وآله في اولها فيك اول الذيب وحج بملكها ان شاؤ في النعمان لما كملها  
على قدر يرضون اكونه معلوما وجه حذره الم في الردس لعدم قول الباقر عليه  
السلام ناديا عليه ربه عليه ومضى عن عنهما من فيسبها فلا يفي ذلك حول فكيفها بالغير  
على قدر يرضون لانه ملكه من ليل ووجه العدم غور حقيقة بن سنان السابقة  
وقوله صلى الله عليه وآله في ذلك ان ان الما دونه عدم النعمان مطلقا ولا ريب ان  
النعمان احوط وهل ينفذ فكيفها على التعريف قبل غيرها بما مال فيضطره عمود الاجاب  
والا فوالعدم لما ذكره وعليه هو سنة كبرها من الاموال او يفيها في يد امانه الى يظهر  
ملكها او يوصلها اها ان كان معلوما او يد فيها الحكم مع نفاذ الوصاية ثم الحكم يفيها  
او يبيعها في مالها في السبع في المسوطة وعلقه منوها عن بل اسند في الرد كقولها في  
مطلقا وكذا في مالها يتبع من العيون من صغير السباع وقوله العيون والافاقه وان كان من ثمة  
الا متناع اذا كمل كصغر الابل والبقرة وسببه عدم الابل ليل لعدم رض عليه بخصوصه وانما ورد  
على الشاة فينبغي عزها على مالها البشاة ملكه لملكه وح فينبغي ما حكم النخلة فنحن سنة  
ثم بملكها ان شاؤا لا يصدق بها كن في قوله صلى الله عليه وآله في ذلك اولها فيك اول الذيب اياهم  
حيث انما لا يتبع من السباع ولو اكرنا متناعها ما بعد ذلك انما او كالطيران لم يرجع اخذها  
مطلقا لان بها من متناعها فالأرب للعيون بنية لفظ لملكه وقيل يجوز اخذ الصلابة  
مطلقا لهذه البنية وهو حسن لما به من الاعا من لرحسان ويجعل خبا را لغيره طار الاخذ بنية  
الملك والتعليق كبرها منوطه بنفسها غير كاف في الخصال الا ان كان كذلك حيث كانت  
مع جواز التقاضي بنية التعريف وان فارتفع بعد ذلك في الحكم ولو وجدت الشاة في العيون  
وهي التي لا ينفذ على غيرها من السباع وهي بالقرب من المسكن احبها الواحد ملك فربا من  
حيث هو العيون فان لم يجد صاحبها بها وصعدت بفتحها ومن ان لم يرض لملكه على الاقرب  
ولما بانها جابرين مع وابها منها انما نزل ان يظهر لملكه او يرض منه ولا ضمان في ارجح  
اخذها

أخذها كما يظهر من العبارة والذي صرح به فهو عدم جواز أحد شي من العورات  
وكن لو فعل المرأة هذا في الشاة وتبين كان فليس له تمليكها مع الضامن على الأقلية للأصل  
وأما العور والعمى وعدم وجوب التعريف به وغير الشاة يجب مع أخذه تعريفة سنة  
كثير من المال إذ يحفظه مالكه من غير تعريف أو يدفعه إلى الحاكم ولا يقرط في البيع الأخذ باسم  
الفاعل من الشاة المحذرة في أخذا التعطيل ومن هذا الأحكام المعتبر في الخصومة بين الناس  
بيور الدنيا والى موضع الجوارح للتعريف والكبر والكره والكره والمساواة والكره في تعريف العبد والعلة  
وجعلهم وعنده بهم الولاء على لفظه غير الكامل من طرفة حجرين وسنية يجب عليه حفظ ماله  
لأنه لا يضمن على خلاف أهل الولي فمن ولو أقره شريك تولد الولي فيجعل بعده الدال المصلحة  
من ملكه وغيره والافاق على الصلابة كما مر في الاتفاق على التعطيل من انزع عدم بيت المال والى الميق  
ويبرح مع نية على العورين لو وجب حفظها ولا يبرح الا بالاتفاق ولا يجب اذن من الشاة  
فيه كخصمه مع نيته وجعل لا يبرح هذا لأنها نفاق على ما لا الغير فيها فانه يكون مترعا وقد  
ظهر صحنه ولا يبرح الا الشاة على الأقلية الأصل ولو اتفق الاخذ بالظهور والكره والكره  
فأصل المال بالحقه ورجحه ذو الفضل يفضلوه وقيل يكون الانعاع بأثر الشاة مطلقا  
وأما العور وجواز الانعاع لأجل الافاق سواء من أم جعله عوضا ولا يعرض لأحد الصلابة  
حيث يجوز له اخذها بالغير بعد والمراد بها بيت المال العبد أو مقدر الملك في موضع جوارحه  
وبه وهو لم يتبين في غير موضع الجوارح مطلقا للصوت في ما لا الغير به وأما الشاة في إخلة  
الملك غير الحيوان مطلقا وما كان منه في الكرم وحرا حذره بنسبة الملك مطلقا فليده كان العور  
لعمريه فقال أبو بكر وأما جوارحه ما أمنا ولا جوارحه لا على التي عنه مطلقا وفي بعضه عن الكناظم  
عليه السلام لفظ لا يضمن بغيره لا يصلح لوان الناس تركوها لما صاحبها وتخذها وذهب بعض  
الأكابر مطلقا استغنى عنه ما يدل بالتحريم ما في الأثر فمن حيث الدلالة وما في الخبر فمن حيث  
السند وحذاه للمصنف في الدروس وهو جازي وعلى آخره لو أخذه منه لو تركه تلف بغيره  
بعضه لأنه يصير بعد الأخذ أمانة شرعية وبشكل ذلك على القول بالتحريم لم يضمن الشاة عن  
أخذها فكيف يصير ما منتهه والناصب القول بالتحريم بثبوت الضامن مطلقا وأما ذلك  
قبل التعريف ولا بعده بل يتعدي به بعد التعريف ولو كان مالكه سوا قدام كثر لولا في  
أبي ابن جعفر عن الكناظم عليه السلام قال سألته عن رجل وجد في بيتا في الحرم وأخذها قال ليس  
باصح ما كان لأن بها حذرا قال قلت قد أبتى بذلك فلا يعرفه سنة قلت فانه قد عرفه  
في عهده ما عاينا فقال رجل له مالكه فقصه فقال هل بيت من المسلمين فان جاء طالع وفواه  
صا من وقد دل الحديث على تحريم الاخذ وعلى أن المصدق لو كره المالك كره صنف سنة  
ينع ذلك فالأثر في أخبار المصنف في الدروس من جوار ملكه ما نشره عن الدروس ووجوب  
تعريف ما زاد كغيره وفي الصلابة لو تصدق برهها المصدق وأظهر ما كره في خبره المصدق  
حلالا منسبا ومن ذلك الخبر السابق على الصلابة وعبره على الله عليه قال أبو بكر

انصاف الله في ريعه  
ان مع كل معصية  
من انصاف في ريعه  
ان مع كل معصية  
انصاف الله في ريعه  
ان مع كل معصية

10

بہارِ ناسخ و تفسیر



حق تروى وانما قد مال الغير بغيره لانه ومن كونه امانة قد دفعها باذن الشارع فلا يعقبه  
العتان ولا صالة البراء والعقل بضمان ما يجب ترويه اقوى ولو اخذه بنية الاخذ  
والتعريف لم يجر وان كان كذا لانه محسن والاخبار الدالة على التزم مطلقة وعلى هذا  
الاكثر مطلقا ولو تمت لم يكن التعريف جيدا ويجب ترويه حولا على كل حال فلو كان انما كثر  
اخذ بنية الاخذ ادم لا لاطلاق الخبر السالف وقد عرفت ما فيه وما كان في ترويه محمل  
منه ما كان وجب رده عليه لا لا شهور في وجوب عودته مع ثبوت قولنا ما اخذها  
انما تصرف ترويه فلا يعقبه ضمان وظهوره لا استحسان وما عداه وهو ما كان يتردد  
المرهم او اريد قننا او قننا ويحق الواجب فيه بعد ترويه حولا عقيب الانفاط مع  
الامكان متناهما بحيث يما السامع ان الذي يكون لمعه ولكن في موضع الانفاط مع الاحتيا  
ان كان بلدا ولو كان بريد عرف من يجده فيها في اكله اذ اختصت به ولو اراد ان يفسر  
قبل الترويه في بلد الانفاط او اكله فان اكله الاستنباط اخذنا انما وا غير القول حيث  
يشهر بغيره في كيله في غير ولو اخذه من وقت الانفاط اخذنا انما وا غير القول حيث  
الشروع وترتيب عليه احكامه مطلقا على الاقوى ويجوز التعريف بنفسه وبغيره  
لحصول التزم بما كثر في نية في التناوب العدا والاطلاع على الترويه المعتبر شرعا  
اذ لا يتقبل احكاما سابق بين الصدقة على مستحق الزكاة لها حيث وان اريد وكثيرا  
والفلك بنية ويصير لظهور المالك في الثاني مطلقا في الاول والادوية والادوية  
ولو وجد العين باقية في غير وجه بها ولو طلبها او غير الملتقط بين دفعها ودفع  
الملك مثلا او بنية قولان ويظهر من الاحكام الاول واستغنى المدة في الروي الثاني  
ولو عابت ضمن رشا او يجب قبوله مع العمل الاول وكذا في الثاني على الاقوى وانما ردة  
المقتطعة للمالك والمقتطعة للملتقط اما الزايد قبل بنية الفلك فتابعة للعين والاقرى  
ان صارت الى وجه لم يجر الفلك او الصدقة بل يظهر للمالك سواء غاب ام لم يغب مع احتيا  
توقفه على مظهره ايضا ولا يملك بان استحسان المطالبة تنوقت على ثبوت الحق فلو توفرت  
ثبوته عليه دار مبلغ توقفه على ثبوت الحق بل على مكان ثبوته وهو هذا كذا ونظيره  
انما يده في عدم ثبوته دينا في ماله قبله فلا يسطر عليه ماله لو افسر ولا يجب عليه  
الادب بانه ولا يحد مدونه ولا عار ما بسببه ولا يطالبه في الاخرة لولا يظهر في الدنيا الى غير  
ذلك لغير ابقائه في يده اقل من موصوع في حيز استأله ولا يضمن ما لم يضره هذا اذا كان  
مالا يضمن البقا كما لو اضر ولو كان مالا يضر كالطعام فترده على نفسه او اضره وحفظه  
ثم عرفه او دفعه الى مكان وان وجد والا يضمن عليه الاول فان اخل به فتنفذ او عاب من ولو  
كان مما يضمن على ماله او اوقات لا عاجلا كما في ثياب تعلق بها عند خوف التلف ولو اضر  
اعا ولا يدرج كارتب المقتطعة الجفيف اكله كالحكم ببعضه بان جعل بعضه عرضا

من المقتطعة قول الدرم او ما كانت  
فجسده لانه لو كان من غير ذلك لم يكن  
ولكن لو ظهر ذلك وعينه بنية

فصل في ان يكون من قبل الترويه  
الملتقط من دفع العين والادب  
والتناوب على ان يكون من قبل الترويه  
تبع العين سلفا

الباقى

الباقى او يبيع بعضه وينفقه عليه وجوبا حد را من تلك التجميع ويجب على الملتقط اعلامه  
بما كان له من وجب عدمه بئولا بنفسه حد را من الضرر بتركه ويكره الانفاط ما كثر وينفقه  
ونقل بنية مثل الادوية وهي الملتقط بنية ايضا والتعليل لانه لا يضره المطروح منه  
مجهول بنية او عمل على ظهور امارات تدل على كذا كثر فقد يظهر من المعنى بنية القبول  
عليه وذكره هنا مطلقا متغا للرواية ولعلها تدل على الثاني والمقتصر بالكثر وهي كل ما اختص  
الانسان بنية فامسكه من عصا وعولها فانه الجوهرى والكلام فيه اذا كانت جلد اكله هو الغالب  
كما سبق في العدا وهي كل ما ذكره للجوهرى اخضر من الخضرة وعلى المتعارف غيرهما وانفاط  
بالكثر حيث تدل على الطرف تدخل في عروة الجوهرى تجمع بينهما عند حملها على  
العين في جميع اشتراطه والكل لا يترك سلفا والمقتصر بالكثر هو كل ما يصدق به فانه للعين  
وقيل بغيره من الجوهرى من سلفه ويكره اخذ القطعة مطلقا وان كانت في السابق  
لارويين على ملة السلام لا ياخذ الفاعل الا القليل وحدها بغيره لانه وحمل المعنى على  
اخذها بنية عدم التعريف وقد روي في الخبر الثاني زيادة هذا الموضع ما حسن  
الفاسخ والمسلم لان الاول ليس له المقتطع مال الغير بغيره لانه الثاني فيض المالك  
اذا ظهر قد نكته وانما جاز ذلك لان القطعة في معنى الاكتاب لا استنباط محض هذا  
اذا لم يخلها بنية والاوجب على المالك ان يرضى عنها منه حيث لا يجوز له الفلك او ضم مشرف  
اليه من باب الحسبة ولا يجب ذلك في غير وجه اجزا عنها اي العنق والاعراس والذلول  
عليها بالمشرف عليها تزيد اكله لزيادة سببها وليشهد الملتقط عليها عند  
اخذها عند كبر سببها تنزلها لنفسه عن الجميع فيها ومنها الوارث من الترويه لو مات  
وغيره لو لم يضره الفلك بعد الاوصاف كالمدة والوعاء والمقاصد لو كان لا يجمعها  
حد را من سببها فخرها فطرح عليها من لا يثبت عنها فيها ويداكر الوصف والمقتطع  
للمالك من حلية الاكتاب وان كان يترك او عولها كذا يجب ان يخط الاول ما المقتطع  
الصحيح كما يجب عليه حفظ ماله ولا يمكنه منه لا لارويين عليه وكذا المحضون فان اقتصر  
الارويين عرفت ثم فعلها ما هو الا غلبت ايمان التملك والصدقة والافاء وانما ترويه  
ترويه الى الفلك بالغة درهما فاما حولا كما قد تقدم وانما عاده لا يربط عليه قوله  
ولو مشرقا وما بعده ومعنى حوله متفرقا لانه لا يثبت وقوع التعريف كل يوم من ايام  
الحول بل المعتبر ظهوره بان التعريف الثاني كذا بلما سبق لا للقطعة حد بنية متبني التعريف  
في الاوقات كل يوم مرة او مرتين ثم في كل سبع ثم في كل شهر من ايام الاكثر  
تكراره لهما ما يسويها فاسبوها بنية الشهر شهرا بنية الحول وان كان ذلك تجزيا  
على التعريف ان لا يفي بوجوب التكرار لما معنى لان الشارع لم يحدد بحد دفعه فبها  
وتكراره البرى عليه وليس اراد بحد لا يستغنى ان الحول يجوز تلقيقه لو ترويه  
التعريف في بعضها بل بغير اجماع في حوله واحد لانه المهور منه شرعا عند الاطلاق

بالكثر  
وهو المقتطع من الجوهرى او ما كانت  
وان كان جعل التعريف المذكورة

جاء في كبرى المهور والام والتمتع  
الام والام والام والام والام والام  
سكنى

اباكو والاقطه فانها من المهور  
الام والام والام والام والام والام

فصل في ان يكون من قبل الترويه  
الملتقط من دفع العين والادب  
والتناوب على ان يكون من قبل الترويه  
تبع العين سلفا



خلافا لظاهر المذكورة حيث انقضى به وما ذكرناه من نفسه المتفرق صرح في التوعد  
 ووجوب التعريف ثابت سواء في الملتقط التملك او في اصح التملك لاطلاق  
 الامر به انما للتعريف خلافا للشيء حيث شرط في وجوبه سنة التملك فلو نزل  
 الخط لم يجب وبذلك باستلزامه هذا المقتضى وبان التملك غير واجب فكيف يجب عليه  
 وكما انه اراد به الشرط وهو امانة في يد الملتقط في الواقع فله يضمنه التملك بغير  
 ما لم يتو التملك ببعضه بالنيابة كان قبل التحول لا يعود امانته لوعاها لا يتبعها استحقاقا  
 لها ثبت ولم يرد التملك في غير وقتها لكن لم يمتنع الولي مع قيامه بالتعريف وتلكها تح  
 بنى بها العنان وعدمه على ما سلف من تحيز العنان او نفيه على ملكه المالك ولو التفت  
 العبد عزمه بنفسه او بما يملكه كالميراث لولا انما قبل التعريف او بعد من بعد عزمه وبان  
 كما يضمنه من اموال الغير التي يضمنه فيها بغير اذنه ولا يجب على المالك ان يرضعها  
 منه قبل التعريف وبعد وانما يكون العبد امانة لا فائدة البراءة من وجوب حفظه ما لا يرضع  
 مع عدم قبضه وحسنه مع وجوده بغيره فله في التعريف بغيره في يد غيره الا يمتنع  
 لتعديده وهو ممتنع نعم لو كان العبد غير ممتنع فقد قال المع في الدرر ان الممتنع  
 ضمان السيد لغيره ان العبد بغيره المملوكة بعض ما يملكه من ماله  
 الغير مع امكن حنظله وفيه نظر للفرق بصله حيث ذمة العبد لغيره مال الغير  
 دون العاير والاصل براءة ذمة السيد من وجوب ائتمار مال غيره وحفظه ولو اذن  
 له في الاقفاط ائتمار ضمانه مع عدم غيره او عدم امانته اذا قصر في الاقفاط فله  
 مع عدم انقضاء ائتمار حيث ان يد العبد يد الولي فيكون لولي التملك بتعريف  
 العبد مع على المولى به او كون العبد ثقة ليقبل خبره والمولى ائتمارها منه قبل التعريف  
 وبعد ولو ملكها العبد بعد التعريف صح على المولى بملكه وكذا يجوز لولاه مطلق  
 ولا بد من المقتضى اليه فيها وجوب الا بالبيعة العادة والاشهاد واليمين لا بما وصاف  
 وان خفيث بحيث يملك الظن بعد فله عدم اطلاع غير المالك على ما عاينا  
 كوصف وزنها ونقدها وكمها لتمام الاحتمال نعم يجوز ائتمار بها وظاهره كغيره  
 جواز الدفع مطلق الوصف لان لغيره ليس يحصل في الاوصاف للقيمة وانما ذكرت مباينة  
 وفي الدرر شرط في جواز الدفع اليه فله صدقة لا طنا به في الوصف او رجحان عدلته  
 وهو الوجه لان مناط اكثر الشرايات الظن والتقدير فامته البيعة فالباقولاه انما عدم  
 وصولها الى المالك كذا وفي جواز الاحتمال ارشاد ابيهم ومنع ابن ادريس رحمه الله من دفعها  
 بدون البيعة لا يخفى لانها لم يمتنع بها وعدم ثبوت كون الوصف حجة ولا منهي الاول  
 وعليه فلو قام عقد اى غير الوصف بها ببيعة بعد دفعها اليه استبعدت منه  
 لان البيعة حجة شرعية بالملك والدفع بالوصف انما كان حصة وبنها لظاهره فان  
 تفرد ائتمارها من الوصف ضمن الدافع لغير البيعة مثلهما او دفعها ورجحه  
 الغارم

ان

ان

الغارم على التاخير بما عزمه لان التفت في يده ولا يضره الا ان يتعرف الدافع له بالملك  
 فلا يرجع عليه ليرجع عليه لا عزمه يكون لاحتماله فلا ولا التملك الرجوع على الوصف الغارم  
 ابتدا فلا يرجع على الملتقط سواء تملك في يده ام لم يملك وان دعيها الى الاول بالبيعة ثم اقام اخير  
 بيعة كما راجح البيعة من عدلها وعدا فان شاؤا اخرم وكذا لو اقامها ابتدا او اخرم  
 العدة الثاني انهما من الاول وان تملك قد لها مثلا او حصة ولا يخفى على الملتقط ان كان دعيها  
 حكم الحاق والاثنين ولو كان الملتقط قد دفع بها لهما تملكها ثم ثبتت الثاني رجوع على الملتقط لان  
 المرفوع الى الاول ليس عين ماله ويرجع الملتقط على الاول بما اداه ان لم يتعرف له بالملك  
 لا من حيث البيعة اذ ما لو اعترف له لهما ليرضى لهما بغيره على الظاهر قد تبين خلافا لوجود  
 في المارة وهي البرز الخمر والجمع الما وتاخذ من الاثر في البرز وتناظره في عينه من اثاره  
 اليها سميت بذلك ولا يسلطه والغرض من الحصة التي اداها له او مدتها في الارض  
 كما ظاهرها تملك من غير تعريف وان كثر ذلك لم يكن عليه من الاسلام من الشهادتين او من  
 سلطان من سلاطين الاسلام ونحوه ولا يكره لك ان وجد عليه اثر الاسلام  
 وجوب التعريف لانه لا اثر على سبق يد المسلم فيستحب ويكفي ملكه مطلقا لعموم حجة  
 محمد بن مسلم ان الواجب ما يوجد في الغريم ولو ان اثره اسلام قد يهدر عن غير المسلم وحلت  
 الرضا على الاستحقاق بعد التعريف فيما عليه الا انه لا يهدر عن الاسلام الاول اظهره  
 ويستفاد من تقييد الموجود في الارض لئلا يملك لها المدة فون عدم ائتمارها في  
 الاولين بل ملكه ما يوجد فيها مطلقا على ما ظاهره النصف والعشوى في غير المدة فون  
 في الارض المذكورة فهو لقطه هذا كله اذا كان في دار الاسلام اما في دار الحرب فلو جاء  
 مطلقا ولو كان لله ربحه الذي وجد فيها ما كان عرفه فان عرفه ادى له ذمة  
 اليه من غير بيعة ولا وصف ولا يدعيه فهو لواجب مع انشا اثر الاسلام والا فلقطة  
 كما سبق ولو وجد في الارض المملوكة غير مد فون فهو لقطه الا ان يجب تخير تعريف  
 المالك فان ادعاه فهو له كما سلف والا عرفه وكذا لو وجد في حوزة ذمة عرفه ملكها  
 كما سبق لسبق يده وظاهره بكونه من ماله دخل في عليها بعد وجوده في العبد او غلظ  
 فان عرفه المالك والافه الواحد لمحبة على من جعفر قال كنهت الى الرجل سأل عن رجل  
 اشترى حوزة او يعرفه الا صاحبه فلما ذبحها وجد في حوزتها حصة فيها درهم  
 او دينار او حوزة من تكون قال فوقع عليه السلام عرفها بالبيع فان لم يكن يعرفها  
 قال في كذا ذلك الاعاياه وظاهره لثبوتها والنقص عدم الفرق بين وجود اثر الاسلام عليه  
 وعدمه والفرق العرف وان حصة من ماله لا اش عليه والا فهو لقطه جميعا بين الدعة والاش  
 اثر الاسلام على يد المسلم سابقا اما ما يوجد في حوزة المملوكة لافها بالملك بالجملة  
 والمحرر بالامانة فكذلك خاصة لعدم عرفه بما في بطنها فلا يتوجه مقدره اليها على ان المالك  
 انما تملك بالبيعة والبيان معا الا ان تكون المملوكة مقصورة في ثا تملك فتكون كما لا يبرهن

ان

فهو

فانما يضمنه من اموال الغير التي يضمنه فيها بغير اذنه ولا يجب على المالك ان يرضعها منه قبل التعريف وبعد وانما يكون العبد امانة لا فائدة البراءة من وجوب حفظه ما لا يرضع مع عدم قبضه وحسنه مع وجوده بغيره فله في التعريف بغيره في يد غيره الا يمتنع لتعديده وهو ممتنع نعم لو كان العبد غير ممتنع فقد قال المع في الدرر ان الممتنع ضمان السيد لغيره ان العبد بغيره المملوكة بعض ما يملكه من ماله الغير مع امكن حنظله وفيه نظر للفرق بصله حيث ذمة العبد لغيره مال الغير دون العاير والاصل براءة ذمة السيد من وجوب ائتمار مال غيره وحفظه ولو اذن له في الاقفاط ائتمار ضمانه مع عدم غيره او عدم امانته اذا قصر في الاقفاط فله مع عدم انقضاء ائتمار حيث ان يد العبد يد الولي فيكون لولي التملك بتعريف العبد مع على المولى به او كون العبد ثقة ليقبل خبره والمولى ائتمارها منه قبل التعريف وبعد ولو ملكها العبد بعد التعريف صح على المولى بملكه وكذا يجوز لولاه مطلق ولا بد من المقتضى اليه فيها وجوب الا بالبيعة العادة والاشهاد واليمين لا بما وصاف وان خفيث بحيث يملك الظن بعد فله عدم اطلاع غير المالك على ما عاينا كوصف وزنها ونقدها وكمها لتمام الاحتمال نعم يجوز ائتمار بها وظاهره كغيره جواز الدفع مطلق الوصف لان لغيره ليس يحصل في الاوصاف للقيمة وانما ذكرت مباينة وفي الدرر شرط في جواز الدفع اليه فله صدقة لا طنا به في الوصف او رجحان عدلته وهو الوجه لان مناط اكثر الشرايات الظن والتقدير فامته البيعة فالباقولاه انما عدم وصولها الى المالك كذا وفي جواز الاحتمال ارشاد ابيهم ومنع ابن ادريس رحمه الله من دفعها بدون البيعة لا يخفى لانها لم يمتنع بها وعدم ثبوت كون الوصف حجة ولا منهي الاول وعليه فلو قام عقد اى غير الوصف بها ببيعة بعد دفعها اليه استبعدت منه لان البيعة حجة شرعية بالملك والدفع بالوصف انما كان حصة وبنها لظاهره فان تفرد ائتمارها من الوصف ضمن الدافع لغير البيعة مثلهما او دفعها ورجحه الغارم

انما يضمنه من اموال الغير التي يضمنه فيها بغير اذنه ولا يجب على المالك ان يرضعها منه قبل التعريف وبعد وانما يكون العبد امانة لا فائدة البراءة من وجوب حفظه ما لا يرضع مع عدم قبضه وحسنه مع وجوده بغيره فله في التعريف بغيره في يد غيره الا يمتنع لتعديده وهو ممتنع نعم لو كان العبد غير ممتنع فقد قال المع في الدرر ان الممتنع ضمان السيد لغيره ان العبد بغيره المملوكة بعض ما يملكه من ماله الغير مع امكن حنظله وفيه نظر للفرق بصله حيث ذمة العبد لغيره مال الغير دون العاير والاصل براءة ذمة السيد من وجوب ائتمار مال غيره وحفظه ولو اذن له في الاقفاط ائتمار ضمانه مع عدم غيره او عدم امانته اذا قصر في الاقفاط فله مع عدم انقضاء ائتمار حيث ان يد العبد يد الولي فيكون لولي التملك بتعريف العبد مع على المولى به او كون العبد ثقة ليقبل خبره والمولى ائتمارها منه قبل التعريف وبعد ولو ملكها العبد بعد التعريف صح على المولى بملكه وكذا يجوز لولاه مطلق ولا بد من المقتضى اليه فيها وجوب الا بالبيعة العادة والاشهاد واليمين لا بما وصاف وان خفيث بحيث يملك الظن بعد فله عدم اطلاع غير المالك على ما عاينا كوصف وزنها ونقدها وكمها لتمام الاحتمال نعم يجوز ائتمار بها وظاهره كغيره جواز الدفع مطلق الوصف لان لغيره ليس يحصل في الاوصاف للقيمة وانما ذكرت مباينة وفي الدرر شرط في جواز الدفع اليه فله صدقة لا طنا به في الوصف او رجحان عدلته وهو الوجه لان مناط اكثر الشرايات الظن والتقدير فامته البيعة فالباقولاه انما عدم وصولها الى المالك كذا وفي جواز الاحتمال ارشاد ابيهم ومنع ابن ادريس رحمه الله من دفعها بدون البيعة لا يخفى لانها لم يمتنع بها وعدم ثبوت كون الوصف حجة ولا منهي الاول وعليه فلو قام عقد اى غير الوصف بها ببيعة بعد دفعها اليه استبعدت منه لان البيعة حجة شرعية بالملك والدفع بالوصف انما كان حصة وبنها لظاهره فان تفرد ائتمارها من الوصف ضمن الدافع لغير البيعة مثلهما او دفعها ورجحه الغارم

انما يضمنه من اموال الغير التي يضمنه فيها بغير اذنه ولا يجب على المالك ان يرضعها منه قبل التعريف وبعد وانما يكون العبد امانة لا فائدة البراءة من وجوب حفظه ما لا يرضع مع عدم قبضه وحسنه مع وجوده بغيره فله في التعريف بغيره في يد غيره الا يمتنع لتعديده وهو ممتنع نعم لو كان العبد غير ممتنع فقد قال المع في الدرر ان الممتنع ضمان السيد لغيره ان العبد بغيره المملوكة بعض ما يملكه من ماله الغير مع امكن حنظله وفيه نظر للفرق بصله حيث ذمة العبد لغيره مال الغير دون العاير والاصل براءة ذمة السيد من وجوب ائتمار مال غيره وحفظه ولو اذن له في الاقفاط ائتمار ضمانه مع عدم غيره او عدم امانته اذا قصر في الاقفاط فله مع عدم انقضاء ائتمار حيث ان يد العبد يد الولي فيكون لولي التملك بتعريف العبد مع على المولى به او كون العبد ثقة ليقبل خبره والمولى ائتمارها منه قبل التعريف وبعد ولو ملكها العبد بعد التعريف صح على المولى بملكه وكذا يجوز لولاه مطلق ولا بد من المقتضى اليه فيها وجوب الا بالبيعة العادة والاشهاد واليمين لا بما وصاف وان خفيث بحيث يملك الظن بعد فله عدم اطلاع غير المالك على ما عاينا كوصف وزنها ونقدها وكمها لتمام الاحتمال نعم يجوز ائتمار بها وظاهره كغيره جواز الدفع مطلق الوصف لان لغيره ليس يحصل في الاوصاف للقيمة وانما ذكرت مباينة وفي الدرر شرط في جواز الدفع اليه فله صدقة لا طنا به في الوصف او رجحان عدلته وهو الوجه لان مناط اكثر الشرايات الظن والتقدير فامته البيعة فالباقولاه انما عدم وصولها الى المالك كذا وفي جواز الاحتمال ارشاد ابيهم ومنع ابن ادريس رحمه الله من دفعها بدون البيعة لا يخفى لانها لم يمتنع بها وعدم ثبوت كون الوصف حجة ولا منهي الاول وعليه فلو قام عقد اى غير الوصف بها ببيعة بعد دفعها اليه استبعدت منه لان البيعة حجة شرعية بالملك والدفع بالوصف انما كان حصة وبنها لظاهره فان تفرد ائتمارها من الوصف ضمن الدافع لغير البيعة مثلهما او دفعها ورجحه الغارم



ما ذكر ومنه يظهر ان المراد بالادب الاهلية كما يظهر من الرواية فلو كانت وحشية  
لا تختلف من مال المالك فكلما لمكة وهذا كله اذا لم يكن عليه ان لا يسلطه الا لظنفة كما مر  
احتمال عدم كون فيها لا اطلاق الضرر والفتوى في الوجود في صدد هذه ادواره او غيرها من الملك  
مع مشا كذا الخبر في القرب فيها خصوصا او غير خصوص على ان يقتضيه المصلحة انما مع  
عدم الضرر فظاهر لا يفتقر الى غيره لا يله له خصوصية فيكون في ما مع اعتبار ان ملكه فلا  
المز وشر لا لا بد منه فلا يكون له بدون التعريف ويحتمل قويا هو كونه مع تعريف المخصص  
لا من بعد اعتراف المشارك بغيره لا مشاركة فيه ولا معها اي لمع المشاركة حل للملك  
انما جلد لا من مزاج ملكه المحكوم له به هذا اذا لم يعط ما يتناير عنه والا فكل المكون له بل  
ينبغي ان يكون لظنفة المالك كلهم هنا مطلق كما ذكره المصنف ولا فرق في وجوب تعريف المشارك  
هنا بين ما يقتضيه المصنف من مال لا يشترط في اليد بسبب التعريف فلا يقتضيه عليه معهم  
اللا يفتقر ولا الوصف لا يرمك لا يدعيه احد ولو جعلوا جميعا امره فلم يفتقروا به ولم يفتقر  
فان كان الا شرا في التعريف خاصة فهو للملك منهم وان لم يكن فليس ملكه فهو للملك  
وان كان الا شرا في الملك والشرع فيه فهو سوا ولا يفتقر في حوله في الملك لا يجب  
تعيينه بل لا بد بعد القولين البينة للملك وانما يجدت التعريف حولا غير المتعديين للملك  
بالتيه وبين المصدق وبين الباير فيه اما لما كان هذا هو المشهور من حكم المسئلة  
وفيها قولان احزان على طرف التعريف احدها دخول في الملك فله من غير احتياج  
الى امر لا يد على التعريف لظاهر قول المصنف عليه السلام فان حالها طالع ولا يفتقر  
كسبل مال والا للتعقيب وهو قوله ابن ادريس ورد بان كونها من كسبل مال لا يفتقر  
حصول الملك حوتقة والثاني افتقار ملكه الى اللفظ الما عليه بان يقول احترف ملكها وهو  
قوله في المصالح وغيره لا يترجمه جميع على ملكه ويعبر له ليل عليه والا فقول الاول لموله على الملام  
والا فاجلها في يترجمه ملكه وصيغة فعل الملام ولا فاعلم ان يكون للا با حوتقة  
ان يكون المصور به معد وراجه التعريف وعدم جري الملك ولم يفتقر لللفظ فدل لا دل على ان  
الاول والثاني على انهما لا يفتقر به جميع بينه وبين قوله كسبل مال ولا لا كذا ظاهره الملك  
الغرض لا كما ورد سابقا فالاموال انما تملك بالشيء وهذا الكلام  
وهو ان الموات من الارض لا يفتقر به منها لعلته او لا يستلزم او لعدم الما عدوا ولا  
شكلا لما عليه ولو جعل هذه الاقسام افراد لعلته لانها ام منها كان اجرد ولا فرق بينه  
ان يكون قد سبق لها احكام ماتي وبين موتها ابتداء بعينه لاطلاق وهذا  
بما داه اهل بحيث لا يبرزين وبعضه فلو عرف المي لم يجد احيا واهلها صرح به  
المصنف في الدروس وسيات ان شاء الله ما فيه ولا يفتقر به تحقيق موتها العارض في جانب رسم  
الصارة باساليب اربعة اعطى وان غيبته انما لا يفتقر بها المصنف عرفا معها  
خلافا لظاهر المذاهب ولا يلحق ذلك بالفتوى حيث انزلوا في ابتداء كان في غير لان  
شرط

هذا الكلام لا يفتقر به  
فان كان الموات من الارض  
لا يفتقر به منها لعلته  
او لا يستلزم او لعدم  
المات عدوا ولا شكلا  
لما عليه ولو جعل هذه  
الاقسام افراد لعلته  
لانها ام منها كان  
اجرد ولا فرق بينه  
ان يكون قد سبق لها  
احكام ماتي وبين موتها  
ابتداء بعينه لاطلاق  
وهذا بما داه اهل  
بحيث لا يبرزين وبعضه  
فلو عرف المي لم يجد  
احيا واهلها صرح به  
المصنف في الدروس  
وسيات ان شاء الله  
ما فيه ولا يفتقر به  
تحقيق موتها العارض  
في جانب رسم الصارة  
باساليب اربعة اعطى  
وان غيبته انما لا يفتقر  
بها المصنف عرفا معها  
خلافا لظاهر المذاهب  
ولا يلحق ذلك بالفتوى  
حيث انزلوا في ابتداء  
كان في غير لان

شرطه بناء اليد وقصد انوارق وهما منتفستان على النقيض خصوص ما يند الا لاجل لا يفتقر  
الشرع فيه حيث لا يفتقر فكذا يفتقر على غيره بانواع يفتقر فيما جره باجاء وغيره  
وكما لو ان ملكه ما جبه اذا قصد ملكه مع غيبة الامام عليه السلام سوا في ذلك المصنف  
والكافر ليعود من احيا ارضا ميتة في له ولا يفتقر في ذلك كونه الامام عليه السلام على غير  
ظهوره لان ذلك لا يفتقر عن حقه من غير ما كان كالمصنف والفتوى بغيره انه لا يفتقر الكافر  
والخالف في وجوه الملك حال الغيبة ولا يجوز ان يفتقر منه وهذا اولى لا يكون الامام عليه  
السلام قايما بغيره الا لاجل ان لا يفتقر ان كان مسلما ملكها باذنه وفي ملكه الكافر مع  
الاذن قولان ولا اشكال فيه لو حصل اما ان يفتقر في حوزة الامام عليه السلام له فظاهر  
ان الكافر هل لما عليه ذلك ام لا والفتوى فيل للفتوى ولا يجوز احيا الامام عليه السلام ولا يفتقر  
الغنى اليه والشرع بغير الشين واصله المصنف الما منه قوله قال وله شرب يور معلوم  
والمراد هنا المصنف شبهه بعد المصنف الما منه قوله قال وله شرب يور معلوم  
احيا المصنف عنوة فيما بين اي يفتقر في ملكها كارض الشام والفتوى في بلاد الاسلام  
اذ عاصرها حال الفتح لمسلمين فاعلمه كونه يورها صلا يور في مصلحتهم لا يفتقر في كونه يور  
كاسيات وغاصرها بالجمعة وهو خلاف في العامر بالجمعة قال الجوهر في وانما يفتقر عامر  
لان الما يفتقر فتموه وهو فاعلم يفتقر كونه يورها صلا يور في مصلحتهم لا يفتقر في كونه يور  
العامر وبذل العامر من الارض ما يورها صلا يور في مصلحتهم لا يفتقر في كونه يور  
له عامر نظر الى الوصف المتقدم والمردفان ان موافقا مطلقا الامام عليه السلام فله يورها  
بغيره انه مع حضوره ما مع غيبته فملكها المي ويرجع الان في المي منها والبيت في ملك  
الملك الا لغيره ومنها حذو الخراج وانما حوتقة انفتق فالا فاعلم يفتقر عدم العامر  
فكذلك يور منها شي بالملك لو ادعاه وكذا اكل ما اي موات من الارض لم يفتقر عليه ملكه  
فانه الامام عليه السلام فلا يورها صلا يور في مصلحتهم لا يفتقر في كونه يور  
عليه ملكه في باد اهل ولو يورها صلا يور في مصلحتهم لا يفتقر في كونه يور  
ولا يفتقر حوته يورها صلا يور في مصلحتهم لا يفتقر في كونه يور  
وهو محصور وليس منه الخراج وقبل يملكها المي بعد صيرورتها مواتا وبطلان السابق  
لعموم من احيا ارضا ميتة في له ولا يفتقر في ذلك كونه الامام عليه السلام على غير  
في كتاب على عليه السلام ان الارض لم يورها صلا يور في مصلحتهم لا يفتقر في كونه يور  
ترد او حرقها فاخذها رجل من المسلمين من يورها صلا يور في مصلحتهم لا يفتقر في كونه يور  
وقول المصنف في ملكه السلام انما يورها صلا يور في مصلحتهم لا يفتقر في كونه يور  
فيما الصدوق فان كانت ارضا رجل قبله فخاب عنها وتركتها وحزها ثم جاء بعد يورها صلا يور  
الارض منه ولم يورها وهذا هو الاقوى ويمنع الخلاف ما اذا كانت السابقة قد ملكها بالاحيا فلو  
كان قد ملكها بالشرع او عود ليرسل ملكه عنها ارجا عاقل ما قلله الحلافة رخصا في التكررة

هذا الكلام لا يفتقر به  
فان كان الموات من الارض  
لا يفتقر به منها لعلته  
او لا يستلزم او لعدم  
المات عدوا ولا شكلا  
لما عليه ولو جعل هذه  
الاقسام افراد لعلته  
لانها ام منها كان  
اجرد ولا فرق بينه  
ان يكون قد سبق لها  
احكام ماتي وبين موتها  
ابتداء بعينه لاطلاق  
وهذا بما داه اهل  
بحيث لا يبرزين وبعضه  
فلو عرف المي لم يجد  
احيا واهلها صرح به  
المصنف في الدروس  
وسيات ان شاء الله  
ما فيه ولا يفتقر به  
تحقيق موتها العارض  
في جانب رسم الصارة  
باساليب اربعة اعطى  
وان غيبته انما لا يفتقر  
بها المصنف عرفا معها  
خلافا لظاهر المذاهب  
ولا يلحق ذلك بالفتوى  
حيث انزلوا في ابتداء  
كان في غير لان



عن جميع اهل العلم وكل ارض اسلم عليها اهلها طوعا كانه بنو الشفة والبحر والخراف  
 في كل ارض من سائر ارضه فيها كيف يشاءوا وليس عليهم فيها سوا الزكاة مع اجتماع الشرائع  
 الشريعة فيها هذا اذا قاموا بها ارضها اهلها تركوها فثبت فانها تدخل في عموم قوله وكل ارض  
 تركها اهلها عارضا فاحي الحق بها منهم لا يعني ملكها بالاحياء كما لا سبق من ان ما جرى عليه  
 ملك مسلم لا يتخلل عنه بالموت فيتركه العارضة التي هي من الموت او بل بفعل شخصه  
 الشرف فيها مادام قاما بها فاعاد عليه طسما اي ارضها لا رباها الذين تركوها عارضا  
 اما من تركوها من ملكهم فقد تقدم ما جاز ان اجابا مع القيام بالاحياء فلو رباها ربا مسلم  
 بن خالد وقد سأل عن الرجل ياتي الارض الخربة فيستخرجها ويحرقها ويحرقها ويحرقها  
 وماذا عليه في المصلحة قلت فان كان حرقها صحتها قال فليؤد اليه حقه وهو الذي لم يحرق  
 الموت به عن الملك ايضا لان نفس الارض من صاحبها الا انها مخلوقة للمستد صفة فلا يتخلل  
 وشروط في الدروس اذن الملك في الاحياء فان تقدر فالحكم فان تقدر جاز ان لا يتغير  
 والملك خرج طسما وادله غير واحد في الارض فان كان حرقها عن ملكها جاز ان اجابا بغير  
 احده والامتنع الشرف فيها بغيره وقد تقدم ما جاز منه خروجا عن ملكه وعدمه  
 نعم الامام عليه السلام بتفصيل المملوك المتبع اهلها من عارضا ما شاء اولا بل من يرب  
 من ارضه وارضه التي ياتي اهل القصة وقد سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن السلام على  
 الارض من اهلها نعم على من يرضى الشرف وعلية لغيره ما دام اهل قسمة ولو سألوا صارت كالأرض  
 التي اسلم اهلها عليها طوعا ملكا لم يغير عوض ولو دفع العدا اهلها اعلن ان الارض للمسلمين كما  
 خبر في كماله من حقه غيره وبه قال الامام صاحب الارض المتفرقة عشرة الهامة حال الزينة  
 في مصلح المسلمين العاينين وغيرهم كسند التفرقة ووجوه الغزاة وارتقاء الدولة هذا  
 مع حضوره اما مع غيبته عليه السلام فما كان منها يبعد الجايز عن المعنى هو في حكمها  
 في غير شأنه والخراج والتمسك منه بعبدة وشرا وسقطا وغيرهما مما يقتضيه شرا  
 ما يمكن استقلاله ناهب الامام عليه السلام به وهو الحكم الشرعي فامر به اليه بغيره  
 مصلح المسلمين فاطمين وحدث من ذلك اليوم ومن يجهل ان يوم الجمعة لا يعني ملكه الرقبة  
 بل بالجنس السابق وهو من حاله في مصالحهم ولا هيكل ولا دفعها ولا نقلها بوجه من  
 الوجوه الممثلة لا ذكرها من الحلة وقبل والناظر جماعة من الفقهاء من منعه المم وقد تقدم  
 في كتابه البيع اختياره له انه يجوز بيع جميع ما ذكر من البيع والوقف وغيره بغيره  
 المستوفى من بنا وعرضه بغيره كماله ما دام حتى من الاثر اياها اذا زال رجعت الارض  
 حكم الاول ولو كانت مبيعة حال الفخ أو عرضها الموانع اياها حبي او شربة حالها  
 حالها وحدثت في يد احد بدعي ملكها حيث لا يلحقها ودعواه في غير هاتين الارضين  
 المماثلة بالشرط السابق بيقين فيها الملكة كيف يشاء بغيره كماله وشرط الاحياء الملكة  
 الجارية ستم اشفا يد اهلها عن الارض المبيعة فلو كان عليهم ان يحتزمه لربيع اياها  
 لان

في الارض ولا يجوز بيعها  
 الا بغيره ولا يجوز بيعها  
 الا بغيره ولا يجوز بيعها  
 الا بغيره ولا يجوز بيعها

في الارض ولا يجوز بيعها  
 الا بغيره ولا يجوز بيعها  
 الا بغيره ولا يجوز بيعها  
 الا بغيره ولا يجوز بيعها

لان اليد تدل على الملك فانه اذا لم يعلم انتفا سبب صحيح الملك او لوبه والا لم يثبت الا اليه  
 وانتفا ملكه سابق للارض قبل بيعها فلو كان انتفا سبب صحيح الملك او لوبه والا لم يثبت الا اليه  
 لوبه سبب صحيح الملك السابق وهذا ان الشرائع من قبلها على ما سبق من عدم بطلان الملك  
 بالمرت مطلقا وقد تقدم ما فيه من التفصيل المختار وانتفا كونه حرة للعالم لان ملكه العام يثنى  
 حرة لا من مرتفعه وما يتوقف كماله انتفاعه عليه وسياتي تفصيل الحرمة وانتفا كونه  
 مستعرا اي بحالة العباد كحرفة والمشعر مني ولو كان يبيعها لا يبيع المستعدين سدا الباب  
 من احدة الناس ومن يفتقر الناس كافة بها فانه ليسوع ملكها مطلقا لا اذ يبيع  
 هذا الموضع الشرعي وجوز الحق اليه يرضه لعود الاصل ان لا يربح ملكه لاحدهما وهو ياد  
 وعليه لو لم يرضه الشرع فوقف به لم يربح من الموضع في ملكه الغير لا يربحها عليه وهو مستند  
 للعبادة التي هي حرة عن الكون ومن شرطه ان يكون للمكان والموضع وجهه وجهه  
 جها بين الكون واخره التفصيل بتفصيل المكان فيجوز بيعه فلا يربح الملك مطلقا ياباها  
 وانما يتوجه ان لوجهه مشروطا باحد الاسرين او مطلقا من النبي صلى الله عليه وسلم والامام عليه السلام  
 لاحد من المسلمين لان الموضع يبيع بغيره كالموضع الذي يبيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 ملكا وقدره في ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام اقطع بلال بن العارث العنقي وهو راد بظا لمد يديه  
 واستقرحت بينه وبينه في قطع الزمير من العوام حضوره في الجاهل المملوك المملوك والصاد  
 المعجزة وهو عوده ومقدار ما جرى فاجري فربحه حتى قام اي تجزى من التذم من بغيره  
 طلبا للربا به على العوض فاعطاه من حيث وقع الصوطة وقطع عنهما واصبح اخره اذ جاز  
 ان يمشي عا في احياءه بشرطه بل يحد الا حيا اذ ياشي بالشرع بغيره او لوبه لا يبيع لغيره التخليل  
 اليه والام لا يملكه فلا يبيع بغيره كمن يربح ويبيع الصل عليه الا ان يعمل الا نام للملك في الرامة  
 او يربح به عده فان امتنع اذن لوبه في الاحياء وان اعتذر بشاغل امه له من بغيره عندك  
 فيها ولا يتخلل غيره اليها مادام مملوكا وفي الدروس جعل الشروط مسقة وجعل منها اذن الامام  
 مع حضوره ووجود ما يجزى من الموت بان يفتقر الاحياء اذ لا ملكه قبل كل العمل المتغير  
 وان انا الشروع بخير لا يبيد سوى الاولوية كما مر قصد الملكة فلو فعل سببا للكم  
 بتعدد غيره او لا قصد له ملكه كحارة سائر الحيا حات من الاصطلاح والاختلاف ولا  
 والشرط الاول قد ذكره هنا في اول الكتاب والثاني يلزم من جعلها شروط الاحياء مضافا الى  
 سابق من قوله والمرجع في الاحياء الى العرف والاشارة والتألف بهتفا من قوله في اول الكتاب  
 بتعدد من اجابا اذ الملكة يستلزم التسديد اليه فان الموجد في بعض النسخ بتعدد بالاجد  
 اليه بوجدي في بعضها يملكه وهو لا يبيد ويمكن استفاد من قوله بعد حكم بوجوه العرف  
 لمن اراد الزرع ولم يولد البيت فان لا زرع لا يبيد ولا يبيد في قصد الملكة وان لم يبيده  
 بتعدد من حيث بين ان من الشرط ان لا يكون حرة اياها من بغيره هذا على ان حرة بغيره  
 الاملاك بقوله وحريم الدين الذي ذاع حولها من كل جانب في الارض الحرة وحريم الدين







من الامتياز ان حق اولوية النجس لا تسقط بتغلب غيره ويتبين من ذلك ان حق طهارة التاني  
وعدمها لا يشترط المعروضة في الذكر في بقائه مع هذا الطهر ان لا يكون الكثرة وفي التذرية  
استترب بقا الحق مع المارته لئلا يكاد يذوق ويغيب ويؤخر فاحاجه وان لم يكن له رجل  
ولوا سبق اثنان ونفقة اليمين واحد ولم يكن الجمع بينهما اخرج لا يجوز الاولوية فيها  
وعدم المكان للجمع هو احد هاتين النعمتين احدهما ان لا يكون كل من استكمل مع احتمال العدم لان  
النعمتين ليسوا المجموعين عندنا الميعن في نفس الامر وليس كذلك هنا وقد تقدم ان الحكم بالنعمتين غير  
فيما ذكره فيكون للغير في دفعه والجمع اليها هنا هو الوجه ولا فرق في ذلك كله بين الخاد لبقعة مينة  
وغيره وان كان عبادته لدرس واما متروكها بين المار في التا الصلوة وغيره للجمع واستترب  
المعروضة في الدرس بقا اولوية المار في ثبوتها الا ان يجرى بها الا ان يجرى بها الا ان يجرى بها  
او اولوية تحتها بقا الصلوة واحدة فلا يمنع من انها ما لا يخفى ما بينتها من المار في التا  
فمن سكن بينهما او اقام بينهما فحصر من له السكنى بان يكون منصفاً بالرجل المعين  
في الاستحقاق اما في اصله بان يكون مستغله بالمعالي في المدرسة او يجب الشوط بان يكون  
موقوفاً على قبيلة مخصوصة او منع من العلم والمداعب ويتصف الكسب به فله حق برون  
نفاذات المدة الامع بحالته شرط الوقت بان يشترط الوقت امدا فينتهي العمل للمدرسة  
في الدرس في المدرسة وتكون هذه الامور اذا تم عز منه من ذلك وقوى الاحتمال لذكر  
الافتقار بالعلم وان لم يشترط الوقت لان موضوع المدرسة ذلك وان يمنع من يشاركه  
لا يمنع من الضمان اذا كان السكنى الذي اقام به مع واحد فلو عد لما موزه لم يكن له منعه  
الزائد عنه الى ان يزيد من المضارب المشروط وكذا في السكنى المدرسة والرباط لغيره  
بطل حقه سواء بني حلوا لا وسوا طالت مدة المار فقام تصدقاً وحلوا المكان للمعجب  
لا يستحق غيره استحقاقه ومعه من انه لو فارق احد لم يسقط حقه مطلقاً وبشكل  
مع طول المدة والحق اكثر مطلقاً حقه بالمنا دفعه في التذرية انما عاقبة اياها فليكن له منعه  
وشروط بعضهم بقا الرجل وعدم المدة وفي الدرس وقوى المسئلة او جهاد فاحقه كالمسئلة فساد  
مطلقاً لا نرى استنباطاً بغير حجة كالكثرة وبقا وان حضرت المدة دون ما اذا اذ طالت ليله  
بغير المستحقين وبقاوه ان حزم الضرورة وان طالت المدة وبقاوه ان بقي رجله او خاد  
ثم استترب نفوذ الامر بالمداير انما طرأ على حاله لا قوي انه مع بقا الرجل وقصر المدة لا يطل  
حقه وبدون الرجل يطل لان بعضنا لزمان بحيث لا يخرج عن الاقامة ههنا وبشكل الرجوع  
الى ما انظر مع اطلاق التذرية ليس له اخراج المستحق اذ اخرجنا فخرج مع الاستحقاق  
وعدمه فلو من غير الامر مطلقاً فلا يحال ومنها الطريق وقايدتها في الاصل الاستحقاق  
والناس فيها شريح بالنسبة الى المنفعة المادون فيها ويمنع من الافتقار بها في حجة التذرية  
وهو الاستحقاق مما يثبت به مستغلة المارة المطلقاً ولا يجوز للرجل بها للرجل والشرا  
وغيرهما من الاعمال والا كان الامع السعة حيث لا يصح على المارة لومروا في الطريق وفيها  
موضع

نفسه فلو لم يكن له ما يشاء في غيره  
او حال كونه مستغلاً في غيره  
فحينئذ لا يثبت له حقه في غيره  
وشروطه الصلوة واحدة

طهر

اشترط في شريح ان يكون  
لا يضره ما لم يضر غيره  
مصدره ان يضر غيره  
يستوي في الامر والاعمال  
والجمع ما

موضعه وليس له حق اختصاص المجرى موضعه اذا كان لغيره حقه من حيث لا يشترط  
على هذا الوجه فلو كان الناس على كسب في جميع الاصناف ولا فرق في ذلك بين المسلمين وغيرهم لان  
لا يخل ازمعته بالمسلمين في الجلة فاذا تفرق الكسب الذي جلس فيه البيع وغيره بطل حقه مطلقاً  
لا مكان متعلقاً بكونه فيه وتزلك وان كان رجلاً بائناً لا اختصاصاً بكونه بالمسجد والحق  
المعروضة في الدرس وبقا حقه مع بقا رجله لئلا يجرى للمؤمنين عليه السلام سوف  
المسلمين كسبهم والطريق على هذا الوجه ينزل السوق ولا فرق مع سبق طهرته على التذرية  
بين تفرقه حاله وعدمه فاحق في الدرس بقاوه مع الضرب لان الظاهر انما صدى  
ان يعرف كما يليق به العالمون فلا مع طول زمان المار قد لا يستأد المرشح اليه وفي  
التذرية بقا حقه مع الرجل بقا الزمان فلو دخل الليل سقط حقه تحتها الخ لا يثبت  
قال فيه فمن سبق الى مكان فله حق به الى الليل وبشكل بان الواجب ان يطل بها على الحق  
الى الليل سواء كان له رجلا ولا الوجه بقا حقه مع بقا رجله ما لم يطل الزمان او يضرب المارة ولا  
فرض عين الزايد من مقدار الطريق شرعاً وما دونه الا ان يجوز احيا الزايد فيجوز للرجل فيه  
مطلقاً وصيحت بجورده للرجل من غير ما للتفصيل عليه بالاضطرار في دون التخييف وبقا  
ذكره في غيرها الا على الوجه المصغر في الطريق مطلقاً وقد تقدم وكذا في مغلابة الاسواق انما  
ولم يذكرها المصغر هنا وصرح في الدرس بالمنا بما ذكر في حكم الطريق ومنها المياه المباحة  
كبابه الصبي في المباح والبابا المباحة والضيقة والافراد الكبار كالفراش ودجلة والنيل والاصفهان  
التي لم يجزها بنسبة التملك فان التملك في شريح فمن سبق الى الغداني شي منها فهو له به  
ويملك مع نية التملك لان المباح لا يملك الا بالاحراز والنية مستغنى للحدادة ان الاولوية تفضل  
بدون نية التملك بخلاف التملك ثم يلا العمل ببل النية منزلة التملك وهو مفضل هنا بان يترك  
بالاحراز التملك فحق جعل الشوط والا كان كالعابث لا يستغنى اولوية ومن اجري منها  
اي من المياه المباحة بفضل بنسبة التملك ملكه الما المجرى فيه على وجه التوليد وحكي عن الشريح  
اقادته الاولوية خاصة استناداً الى قوله صلى الله عليه وآله الناس شركاء في ثلث الاشياء والماء  
وهو محمول على المباح منه دون المملوك اجماعاً ومن اجري عينا بان اخرج من الارض  
واجرها على وجهها كذلك يملكها مع نية التملك ولا يجوز لغيره اخذ من مائها الا باذن وليها  
المجرى جملة مملوكة على نسبة علمهم على نسبة حزمهم لان يكون التذرية ناسياً للعلم وحزم  
في الدرس لومروا والفصل وتظهر الشريعة منه خلاف بقا هذا المال الامع النبي ولا يجوز ذلك  
من المجرى في الاثالة ما يظن ان كراهته فيه مطلقاً ولولم ينشأ التذرية في النهي العين الى المباح  
يجري فيه فله حق في نية الاولوية كما مر ذكره وكان الماهر اختلفت فيها من مياه الغنث  
او السيل تحتها الاحراز مع نية التملك كما جاز الماهر مثله بالواجرى ما الغنث في ثباته  
وحزمها لكان بنسبة التملك سواء احرازها بنسبة لا حق احرازها في ملكه الغير وان كان  
عاصياً للغير فيه لا اذ اجلها بابتدائها في ملكه الغير فانه لا ينفذ ملكه اجماعاً كالمجرى في النية

لا فرق في الحكم بين من جاز في غيره  
طريقه ومن لم يجرى في غيره  
او في غيره من الارض  
او في غيره من الارض  
او في غيره من الارض  
او في غيره من الارض

نفسه فلو لم يكن له ما يشاء في غيره  
او حال كونه مستغلاً في غيره  
فحينئذ لا يثبت له حقه في غيره  
وشروطه الصلوة واحدة







لم يجل وان زاد ما غنى انفسهم لو جره فوثق ثم ارسله حل وان لا يعيب المصيد من المزل  
 وجبوه مستقرة بان يكن ان يعير ولو نصف يوم فلو خاب كذلك لم يجل لم يجل اذا استند  
 انقل لا غير الكلب سوا وجد الكلب وقتا عليها لا وسئل وجد فيه اقل غير منه الكلب  
 ام لا وسئل انشا عليه ام لا اول منه لو تروى من جمل دونه وان لم يرب فان الشتر مونة <sup>بما يخلع</sup>  
 يخرج حق لو مات باقاه وعنده لم يجل بغيره لو علم انشا سبب خارجي لقاب بعد ان صارت  
 حيوته غير مستقر وصار في حكم المذبح او تروى كذلك حل ويقتطف مع ذلك كون المصيد  
 محتقرا سوا كان وحشيا ام اهليا فلو قتل غير المتخبر من المذبح او الا هلية لم يجل ويكول ايضا  
 من الصيد ما اكله السيف والرمح والسهم وكل ما فيه بطل حله هو حرف ام لا حتى لو قطع  
 بصفين اختلفا ام انشا عرفا ام لا وهما الا ان يكون ما فيه الراس مستقر في اليد فذلك  
 ويجوز الاخر والآخر من السهام المجددة التي لا تصل فيها اذا حرق الدم ولم يثقل  
 من ضما لم يجل دون المشكل كالحجر والبندق فانه لا يجل في ذنوبه وكان المصيد في من حد يد  
 والظاهر ان الربح يحكم الا ان يكون محددا بحيث يصح الحرق والخرق كذرة كدح الصبي  
 عند الرمي ان جده قبل الاصابة ولو تركها جدا او سهوا او جهلا فكمما سبق والقصد الى الصيد  
 فلو وقع السهم من يد فنتله او فنتله من لاد فنتله او فنتله من يد فاصابه فيها او فنتله من يد  
 فبان طبعها لم يجل بغيره المستقر حتى لو قصد فاصبا فخطا فقتل صيدا او اخر جمل او قصد  
 صيدا وسحره ما حل للمحل والاسلام اني اسلام الرامي او حكم كحسب وكذا ان يثبط موته  
 بالرجح والانيب عدم وفيه حيوة مستقر فما متاع القتل كما مر ولو اثبطه في  
 اجتنان مسلوكا وقاصدا وغيث او مهي وعقرو وبالمجلة فالتجميع للشرائط وقدره لم يجل  
 الا ان يعلم ان جرح السهم ومزجه او حمله لو كانت الاثر كالمهي فاصبا فاصبا فاصبا فاصبا  
 وان كان الاثر حينا على اثنائه ويحرم الا صليما دمالا لغيره فاصبا فاصبا فاصبا فاصبا فاصبا  
 بغير اذنه وكل لا يجبر المصيد بها ويملكه الصايد وعليه اجرة الا ان سوا كانت كلها ام  
 سلاحا ويجب عليه غسل موضع العنة من الكلب جميعا بين جناحه الكلب والاذن والامر  
 بالاكل وقال البيهقي رحمه الله لا يجب الاطلاق الاكل منه من غير امر المالك فاما القنول  
 بالاذن مطلقا اذا اذنه ميتا او في حكم ولو اذنه ذوالسهم او الكلبة المصيد مع اسرعه اليه حال  
 الا صايد وحيوته مستقر وكذا في الاخير ما لو لم يدر كسر مران اشبع الزمان لم يجل  
 حومات ولو فتر للزمان عن ذكاه فاشهر وحله وان كانت حيوته مستقر والمدا فانه  
 بين استقر وحيوته مستقر للزمان عن ذكاه مع حيوته المستقر لان استقر الحيوة مساهم  
 الاكلان وليس كل يمكن بواحد ولو كان عدم اكلان ذكاه فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر  
 بحيث ينعقد الزمان طويلا عادة فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر  
 غايه العتوان على ما ذكرنا احصل مما يبحث عنه في الفصل باننا نخرج عنها جمل في بعض  
 الافراد واستقرها ولو جعل المصنوع الذكاه كما صنع في الدرس كان اجرة المصنوع في بعض

الذكاه

ذكاه السمات وغزو

ويشترط في المباح الاسلام او حكم وهو طوله المهي فلا تخل ويحتم الكافر مطلقا وشبها  
 كانت تام ذميا سمعت تسبيحه ام على شهر للذوال وذهب جماعة الى جمل ذميا الذي  
 اذا سمعت تسبيحه واخرى ذميا شرا لحيوي مطلقا وبه اجناد صحبته معارضته بشلتها  
 وحملت على السقنة او الضرورة ولا يشترط الايات على الاصح لقول امير المؤمنين عليه السلام  
 من دان بكلمة الاسلام وصام وحل ذميا سمعت تسبيحه كحلاله اذا ذكر اسم الله عليه وسمنه الشترط  
 انه اذا لم يذكر اسم الله لم يجل وهل يثبت مع الذم انشا فاصبا فاصبا فاصبا فاصبا فاصبا  
 ذكر الله عليه واصالته عدم الا بشرط ومن اشترط اعتبارها على وجهه كغيره من العبادات  
 الواجبة والاولا اخرى بحيث لم يثبت الا بان سمع مطلقا للذن اذا لم يذكر اسم الله عليه  
 لعدو اهل البيت عليهم السلام فلا تخل وان كانا بانه صليان ما المعلوم من دين النبي صلى الله  
 عليه وآله فهو من ضرورة فيكون كما في ذمنا وله ما دل على تحريم ذميه الكافر ومثله لما روي  
 والجسم وقصره على اللعل على ما يدا بجمعه المومن لئلا يظن عليه السلام لذكره يا ابراهيم  
 اني انا فكم عن ذميه من كان حل خلاق النبي انت عليه واصبا فاصبا فاصبا فاصبا فاصبا  
 اليه ويحل على امواته بغيره الضرورة فانها اعم من ذمته في ذم النبي ويحل على النبي الواردة  
 في جميع احواله عليه السلام وجماعه لعله اولى من الحل على السقنة والضرورة ويحل ذميه المسئلة  
 ولتقوى ما تجب بوجوب والصبي المهي دون المجنونة ومن لم يرب المهي المهي المهي المهي  
 والماضي والنتا لانها الخارج مع وجوده المتخفي للحل والواجب في الذميه امور سبعة  
 ان يكون ذميا الاغنيا المهي مع القدرة عليه لقول الله عز وجل السلام لا ذكاه الا بالحرية  
 فان خيف ذمته الذميه بالموت وغيره فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر  
 العقل الا على العتبات المتصل بها ومرة حادة وحج مجرى يد الكافر او رجا حجة خيرة فكم  
 من غير شرج وكذا ما يشهد بان الاذنه فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر  
 عليه السلام قال ذم يجلو والاعلم والاعتصم والاعوذ اذا لم يرب المهي اذا فلعلمه وحج  
 القدر فلا بأس في حسنة عبد الرحمن عن ائمة علم عليه السلام قال سالت عن الذميه والاعتصم  
 والاعوذ يدا بها اذا لم يرب سكتا قال اذا ذم في الاذنه فلا بأس بذكاه وفي الطعن والاعتصم  
 متصليين ومتصليين للضرورة فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر فاشهر  
 قطع للطمع وخرق الاوداج والاعتصم من صفة الطالع وهو موجود فيها ومنه الطعن والاعتصم  
 في الخلاف محققا بالاجماع وشرطه ان يرب المهي ان يرب المهي ان يرب المهي ان يرب المهي  
 عليه السلام الا اذا كان من سن او طهره ما حكم عنه ذكاه اما السن ففقط من الانسان واما  
 الطعن فمزدك الحديث والرواية عامية والاجماع مع موقوف على كون ان يشايع ائمة اهل البيت  
 يخرج من مسمى الذميه وهو ما يشبه بالاكل والقطع من مستقر المهي في الشترط المنع منها  
 مطلقا وعلى ان يرب المهي ان يرب المهي ان يرب المهي ان يرب المهي ان يرب المهي ان يرب المهي

ذمها



مطلقا متضمن سدا لال للجوهر بالحد بين الدالة وفي الردوس استقرب الجوان  
بهما مطلقا مع عدم غيرها وهولاء هذين تليق الجوان بهما جانا على الضرورة  
اولا ضرورة مع وجود غيرهما وهذا هو الاول الاستقبال الاستقبال  
بالمذموم لا استقبال الزاوي والمفهوم استقبال المذموم الاستقبال بمذموم بل  
ومنه من جهة وراى ان الاستقبال بالذموم حاصه وحقيقة محمد بن مسلم  
عن ابي جعفر عليه السلام قال سالتهم عن النجاسة فقال استقبالها بحكمها القبلية  
للمذموم يدل على الاول هذا مع الاحكام ومع الاستقبال لا يشبهه الاول لا منظر  
لتردي الحيوان واستصحابه او غيره يستلزم ولو تركها ما سببا فلا بأس للاخبار  
الكثيرة وفيها هل وجبات والحق انه بالذموم وفي حسنة محمد بن مسلم قال سالت ابا  
جعفر عليه السلام عن رجل ذبح وجعه فقال ان وجعه الى النجاسة قال كل ذبحا من النجاسة  
عند الذبح وعلى ان يدرك الله تعالى كما سبق فلو تركها بعد افعى حية اذا كان حيا  
او جوفيا وفي غير النجاسة وجبات وظاهره لا صحاب النجاسة ليقعها في غير  
بفصيل فاستقبل المص ذلك بحكمه بجاذبه الجاذبة على الاطلاق ما لم يكن ناصبيا  
ولا ريب ان بعضه لا يستند وجوبها وبكس دفعه بان حكمه بجاذبه من حيث  
هو نجاسة وذلك لا ينافي خبرها من حيث الاطلاق بشرط اخر غير ان  
يقال بجلها منه عند اشتباهه لانه علة صالحة للصحة والطلاق الاول ونجاستها  
لما هي من حيث وجباتها عند من لا يوجبها وعدم اشتراط اعتداد الوجوب بل العبرة  
بقيلها كما مر في سابق الخبر مع العلم بعدم رسميته وهذا حسن ومثله الاول  
في الاستقبال ولو تركها ناصبيا لم ينص وفيها لوجباته وبكس الثاني الخالف  
الذموم لا يستند وجوبها بالما هل لشاركة له في المعنى معنوصا القليل منهم الاستقبال  
الذموم بالذموم وفي باب شرائط الذموم استقرب او تليق اسم الذموم على ما يشمله وما  
عداها من الحيوان انما بل للذمومة غير ما يستند في الذموم فلو عكس ذلك لال اجمع بينهما  
بين الامرين او عكسها عداها بخلاف حرر مع الضرورة كالاستعصاء على ما جعل  
طوبى كذا اشق ولوا استدركت الذموم بعد النجاسة او العكس جعل الخبر لا يستند  
موتها لهما وان كان كل منهما كما في في الارهاق لوانفرد وقد جعل المذموم في شرط  
استناد موته الى الذمومة حاصه وفروا عليه انه لو شرع في الذموم فخرج اخر حشوة  
معا فميتة وكما ان فعل لا يستند حصة الحيوة وهذا منه والاكتفاء بالذمومة بعد  
الانفعال لعبره لا حذره في الدم المتولد كما سبقت في الاستقبال الاعضاء الاربع في المذموم  
وهي المذموم بنوع الدم والحق ان حذره وهو يحرك الطعام والشراب المتصل بالذموم  
والذموم من غيرهما وهو النفس اي المذموم يحرك فيه والود حاد وهو ما في  
يكفي ما ان المذموم فلو قطع بعضه لم يجعل وان يفسد فيل يفي قطع المذموم

يعني

لصحة من يرد النجاس من الصنادق عليه السلام اذا قطع المذموم وخبره الدم فلا بأس  
وعلقت على الضرورة لانها وردت في سببها مع معارضة خبرها وجعل الذموم الخلق  
بنت النجسين وجعل النجس هذه البنية ولا يقرب فيه قطع الاعضاء بل يكفي في النجوس  
طهنة في جهة البنية وهي لفرة النجسين التزويين واصل الوعد المكان المظلمين  
وهو المختص بالذموم بنوع الدم ويشهد بذلك النجس والاحد للطننة طولا ولا عرضا بل النجس  
موتها بها حاصه اذ في الحركة بهذا الذموم او النجس وبكس مسماها في بعض الاعضاء كالذموم  
والاذن دون النقص والاختلاج فانه يحمل في النجس المسلوخ او خردج الدم المذموم  
وهو الخارج به في المذموم فلو ان غيبا حركه ليجوز للجلي على الاول وروايت الحسين بن مسلم  
قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل ذبح النجس فوجدها في النجس فوجدها في النجس  
بالنجس وهو الامور في صحة الجلي وغيرها مصدرها الاكتفاء في الحركة بطرف العين  
او غير ذلك الذموم او الاذن من غير اعتبار امر اخر ولكن المذموم هنا وفيه من النجس  
اشترطوا مع ذلك امر اخر كما فيه عليه بتواه ولو علم عدم استقبال النجس حرره له  
نفذ لغيره على مستند وظاهره انما كالاخبار الاكتفاء ما وجد الامرين او بهما من  
غير اعتبار استقبال النجس وفي الايتا يا ابي جعفر عليه السلام في خبره ان اذ كنت سنيا  
قوله الا ما ذكرت في صحة من رارة عن ابي جعفر عليه السلام في خبره ان اذ كنت سنيا  
منها عينا فذكرت او فائدة في كذا ذنب ليس فميتة ذكرت وكذا في كذا ذنبها اجاب  
كثيرة قال المذموم في الردوس وعن يحيى انا اعتبار استقبال النجس ليس من المذموم  
ونفسه ما قال وهذا خلاف ما حكى به وهذا هو الامور في النجس هذا يعني المتشبه على  
الموتة في كل السبع وغير الحركة بعد النجس وان لم يكن مستند للحيوة ولو غيرهما  
خردج الدم المذموم ان كان او الاستقبال مشا جة الذموم حتى يمتد في قطع الاعضاء فلو قطع  
البعض فادله ثم غمده او فميتة قطع البعض حرره ان لم يكن في النجس استقبال لعدم  
صدق الذموم مع النجس في كثير من الاول غير جعل طائفي في خبري النجس على الميت  
وبشكل مع كذا اسم الذموم عرفا وبكس استناد الاباحة الى النجس ولو له ولور مثله مع  
التوالي واعتبار استقبال النجس مع غير الحركة البنية الاكتفاء معي فيهما مع امالة  
الاباحة اذا صدق الذموم وهو الامور وعلى التوابع لا يفسد النجس البنية التي لا يخرج  
من المتابعة عادة وميتة محض عز الابل فميتة اخفاها اي اخفاها بها  
الى اطلاق بان يرد عليها محققين من النجس الى الابل وروي انه جملها بالبيس من النجس  
الى الكربة وبوقتها على البنية وكذا ما حسن واكتفت رجلها والمذموم يعاد او رجلاه  
ويطوف فيهما والذموم يربط يدها ويحلق واحدة ويطلق الاخرى ويسكن موته في  
ووروى في خبره وفي رواية هراة بن ابي ان كان من النجس فامسكه صوته او شبع  
ولا يسكن يدا ولا رجلاه ولا شقه الاول والطيب يذبح ويبرسل ولا يسكن ولا يكتف

يعني



















ويخند عطشه عرفا حارة حتى يستريح على الاقوى لحسنة هشام بن سالم  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تاكلوا لحم الجمل ولا تاكلوا العذرة فان اصابك  
من عرقها ما غلبه وقرب منه حسنة جفوت في معناه عار وراثة اخرى ضعيفة  
وقبل وانما لا تاكلوا اللحم لانه اذا خاضع استضعفا المستند او جعلها على  
الكلية جمع بينهما وبين ما طاهر العقل على العقلين فتستبرأ لنافة اربعين يوما  
والنقرة بعشرين وفي كل لنافة واثنانة عشرة وفي سبعة مستند هذه التقديرات  
كلها ضعيف والمسهور منها ما ذكره المصنف في العقل بوجوب الاكثر للجماع  
على عدم اعتبار اربعة مستند فلا يجب الزيادة والشك فيها وانه فلا يثبت زواك  
الجماع مع ما ذكرناه حيث منعت المستند فيكون ما ذكرناه طريقا للحكم وكيفية الاستدلال  
بان يربط الحيوان بالمدان فيضبط على وجهه يوم اكله الخبز فيعلم علقا طاهرا  
من النجاسة الاصلية والعرضية طول المدة وتستقيم الطبيعة ونحوها من طريقها  
بمستند ايام والرجاحة وشبهها اما في جميعها يتكافأ ايام والمستند ضعيف كما تقدم  
وكذا في قول من ذكر الشبيه لها وما عدا ذلك من الحيوان الجمل يستبرأ بما يليق  
على القول في الجمل بمرور ما بعد زرو ومقداره شرا ولو طرقتا فكله التقديرات  
لضعف مستندها كان حكم الجميع كذلك ولو شرب الحيوان الجمل لذيخ زريق  
واشدد بان زادت قوته وقوي عظمه ونبت لحمه بسببه عزم ولم ينسلك  
فكر كان ام انق وولده يستدركه تشتد كره هذا هو المشهور لا فعل فيه تخالف  
والمستند اجاب كثره لا مع من ضعف ولا يتعدى الحكم الى غير الخنزير بل لا يصل الى سواه  
في الحكم كالكلب مع احتمال مدعي ان اذا شربه لبن ادمية حتى اشتد كره لحمه وسحب  
استبرأه على تقدير كرهته بسبعة ايام اما بعلف ان كان ياكله او يشرب لبن طاهر  
ويحرم من الحيوان ذوات الاربع وغيرها على الاقوى المذكور والامانة موطاة لانس  
ونسلكه المتحد بعد انوط لعل الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام  
سئل عن البهيمة التي شرب الحنظل ولحمها وخضه العلامة بن واث الاربع انقضا  
فيما خالت الاصل على المقيض فيجب دجه وحرقه بالنيران لم يكن المعهود منه  
ظهوره وشغل الاطلاق الانسان الكبير والصغير والعائل والجنون والاطلاق الصنفين اول  
ايضا ما يقبضه الاكمام غير الخنزير فيقتصر على الخنازير كما سبب ان شاة الله تعالى مع  
بقية الاكمام في الحدود ويستثنى من الانسان الخنزير فله يجرم وطوره لا حمار الزيادة  
ولو اشتبهه بغيره وتم بغيره واقرع بينهما بان يكتب روثان في كل واحد اسم  
بضع منهما ثم يخرج على ما فيه اهرم فاذا خرج في احد النصفين شتم ذكرا وافرغ وعكلا  
حتى ينقي واحدة فيجعلها ماله بالمعلومة ابتدا والرواية بضعين فستشبه بضعين ابدا  
كما ذكرنا في الجوارات خالصة من غير عماره المم هنا وفي الدرر في العقائد شتم فستدفع

والمراد بالحيوان الجمل  
والمراد بالحيوان الجمل  
والمراد بالحيوان الجمل  
والمراد بالحيوان الجمل

شتم ذكرا وافرغ وعكلا  
حتى ينقي واحدة فيجعلها ماله بالمعلومة ابتدا والرواية بضعين فستشبه بضعين ابدا

وصرح الاطلاق اعم من التصفيف ويكمل التصفيف ايضا لو كان العدد فرد او على  
التصفيف ما كان والحق بغيره العذر والافنية فاذا كانت فردا جعلت ازيد مع احد القسمين  
وكذا في الجمل الجمل ثم وجب عقيبته لربو كمال في جوفه من الامعاء والقلب والكبد ويجب غسل  
باجته وهو المثل على المشهور والمستند ضعيف ومن ثم كره ابن ادريس خا صفة وقيدنا  
في حقه كونه عتيب الشرب شعاعا لرواية ونيارات الاحباب مطلقة ولو شرب بولا غسل في  
طهنة واكمل من غير تحريم والمستند لا محل ولكن لا راد له والا لا يمكن العقل بالمطهرة فيها نظرا  
الى لا يتناول كغيرها من النجاسات ونزف مع النفس بين اللحم والبول فان العزل لطيف  
تشر به الامعاء فلا يظهر البطل ويحرم بخل في البول فان ذلك يصح للعدا ولا تقبله الطبيعة  
ونيمان غسل اللحم ان كان يغزو للفساد في اللحم هو الطاهر لم يمتزج بينه وبين ما في الجوف  
فان لم يصل اليه لم يجب تطهيره عن ظاهر الحكم عند طاهر اللحم الملائق للجلاء وراثة الجوار  
للأمعاء والرواية خالصة عن غسل اللحم وهذا ما سأل عن كرهه لحيته اكله واستعمالا اجاعا ويجعل معها  
عشر اشيا متفق عليها وحادي عشر يختلف فيه وهي الصوف والشعر والوبر والريش  
فان جاز فطرها حرقا قلح غسل حكم المشمل بالميتة لا تقار بوطيها والذين والعلف  
والسمن والغلم ولم يذكره المصنف ولا بد منه ولو ابدله بغيره كان اولى لا نراه منه ان لا يجمع  
بينهما لا يجمع وهذه مستثناة من جهته الاستعمال ما لا اكله الطاهر جازان لا لا يشرب  
ما بهن لا يصل ولا يكون لا لا لا لا العارة عليه ويقدره قوله والبيضة اذا انقضت لقتلها لا  
الصلب ولا كان يحكم والا لا تحية كسر اللحم في فخ الماء والحق المصحلة وقد كسر الفاكهة في  
الفاص من حوشى يتخرج من بطن الجدي الراضع اصغر ويصغر صوته فيعطف كالحيوان  
وراد اكل الجدي فهو كرش وطاهر اول التصفيف فيكون الا نحة هي لبن السخيل  
في حرقه السخيل فيكون من حمله ملاخلة تقيض وفي الصالح الا نحة كرش الحنظل والورد ماله ياكل  
قادر اكل حوشى كرش وقرب منه في المهرق وعلى هذا انفي مستثناة ما خله للبعث وعلى الاول  
فهو طاهر لا الاصله وعلى نجس ما لم يرض ملكه صفة الميت وجبه وفي الذكر في الاول لا يظهر طاهرا  
واطلاق التصفيف فيطهره مغلنا نعم بشي الشك في كون الا نحة المستثناة هي  
على اللبن السخيل لانه كرش بسبب اختلاف اهل اللغة والمحققين في داخله لا يمتنع  
وله والذين في صرع الميتة على قول مشهور بين الاحباب مستند رواية حجة زارة  
من ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الا نحة يتخرج من الجدي الميت قال لا بأس به  
قلت الذين يقولون في صرع اثنانة وثمانون قال لا بأس وقد روي بغيره صريحا في  
خبر اخر كنهه عن السند الا انما من المصالح من خا سة المانع علة فاة النجاسة وكل نجس  
حرام وبسببه القول الى الشهرة بغير بثوته فيه وفي الدرر من جعله ارح وضعف  
وقاية الحرق وجعل القابل بها ما رواه على النقية ولما خلط الذي من اللحم وشبهه  
بالميتة ولا سبيل الى تميزه اجنب الجميع لوجوب اجتناب الميت ولا يتم الا بوجوب











والأشهر كونه معزوب بالحد يد في بعض حيزه لجوار كونه استعصى فذكر كيف التفت  
 حيث يجوز في حقه ذلك بالعملة كالشروط الحان كونه مدرك على وجهه يسبح بحمده  
 أنما شرع لا يجوز استعلاء شعر الخنزير كغيره من أجزاء مطلقا وإن جلت من المنبه غير  
 ومثله الكلب فإن اضطرر إلى استعمال شعر الخنزير لاستعمل ما لا دسم فيه وعمل يده  
 بعد الاستعمال يزيل عنه الدسم بأن يلقه في النار ويجعل يدهب دسمه  
 وعاء يرد ذلك سكا في عن الصادق عليه السلام وقيل يجوز استعماله مطلقا لا لطلب رواية  
 سليمان الأسكاني لكن فيها أنه يدخل يده إذا أراد أن يمسك ما لا سكا فإن جعله في الفم  
 بالجوهر مع المزج حرم وبردنها مع منع لاطلاق تحريم الخنزير لطلب موضع النزاع  
 وأما يجب غسل يده مع مباشرته بطريق كثير من النجاسات الحادثة عن غير لا يجوز  
 لأحد الأكل من مال غيره ممن يحتقره بالله وإن كان كافرا أو أوصيا أو غيره من الغرث  
 بغير إذنه لئلا يفتقر في مال الغير كونه ولا يذلل بالمال ولا يفتقر على الله عليه وآله  
 المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه إلا من بيوت من يضمنه الدين ويحرم مؤلفه عالم  
 ولا غلاما تحريم أن يأكلوا من بيوتكم أو بيوت أباكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت أخواتكم أو بيوت  
 أعمامكم أو بيوت عماتكم أو بيوت أخوانكم أو بيوت خالاتكم أو ما ملكت منكم منكم أو صديقكم  
 ويجوز للأكل من بيوت المذكورين مع حضورهم وفيه شبهة مع الإجماع على الكراهة ولو بالقرن  
 الحلية بحيث يترأى الظن الغالب بالكراهة فإن ذلك كاف في هذا وإنطابره ويظهر عليه العلم  
 كثيرا ولا فرق بين ما يتخفى فيه من هذه البيوت وغيره ولا بين دخولها بأذن أو غير  
 عليها لطلاق الدين خلافا لغيره فيهما ويجب الانتصار على مجرد الأكل لكل  
 يجوز العمل ولا المعام الخنزير ولا الأضداد بعضها دة الحلال ولا يتعدى لكم الغير البيوت  
 من أموالهم انتصارا فيما خالف الأصل على مورد ولا التناول غير المأكول إلا أن يدل عليه  
 الأكل منه وهو المواقفة كالشرب من ماير والوصف به أو به لعل به بالالتزام كالكون  
 حالته وهل يجوز دخولها لغيره ولا يكون بها بعد وقبله نظر من تحريم الشرب من  
 مال الغير إلا ما استثنى من ذلك العذابين على تجريم مثل ذلك من المنافع التي  
 لا يذهب من المال ببيعها شيء حيث جاز الكاف ما ذكر والمراد ببيوتكم ما  
 يمكن الاستطاعة الأكل لا رخصته فيه ويمكن أن يكون النكته فيه مع ظهورها في  
 الإشارة إلى المساواة ما ذكره في الأباحة والتنبيه على أن الأقارب المذكورين  
 والصديقين جعلهم كالنفس في أن يجب لهم ما يجب لها وبكره لهم ما بكره لها كما جعل  
 بيوتهم كبيتهم وقيل هو بيت الزوج وأما في بيت الأولاد لا يفسد لهم  
 يدركوا في الأقارب مع أنفسهم أو من يمتهم بالمودة والمواصلة ولأن ولد الرجل يمتهم  
 فتح نفسه وهو ماله لا يبرح فجاز نسبة بيته إليه وفي الحديث أن الميت ما ياكل  
 الرجل من كسبه وإن ولد من كسبه والمراد بما لكم من أخذ ما يكون عليه ذلك أو  
 فيها

لأنكم أو بيوتكم

ينبغي

أو بما حفظها والخلق على ذلك ملكه المتأخر كونه في يده وحفظه روى ذلك بن أبي  
 حنيفة عن سلا عن الصادق عليه السلام وقيل هو بيت الخائض والمعنى في قوله أو صديقكم  
 بيوت صديقكم على حد من المنافع والصديق يكون واحدا أو جمعا فذلك جمع البيوت  
 وشمل الجميع والمرجع في الصديق إلى المعروف لعدم تحدد يده شرعا وحفظه الجاني في الصلاة  
 عهد الله عليه السلام قلت ما يعني بغيره أو صديقكم قال هو والله الرجل يدخل بيت صديقه  
 فيأكل فيه لا يذم وعنه عليه السلام من عظم حرمة الصديق أن جعل لمن الأضلاع السبعة ولا  
 بنفسه وطرح العنمة بغيره النفس والاب والاب والابن والمشا ومن المذكورين  
 كونهم كذلك بالنسب وفي الحان من كان منكم كذلك بالوصلة من حيث أن الرضا لعمدة  
 كلهم في النسب ولما وازل في كثير من الأحكام ووجه العدم كون المتأخر النية منهم  
 وله أف فيه على غير نية أو نية أو لا هية طائفة التمسك ما صاله للهمة في موضع الشك والحق  
 بعد الإجماع الشك في النية والزرع والمبايع فإن له الأكل من ثمره في غير  
 من الشك بكونه بدون إذن شريك مع عدم علم الكراهة محتجا بقوله تعالى لا تأكلوا مما  
 عن من أمركم فيه ونظر من عطف الزاوية مطلقا وجعلها صفة للنجاسة فينبغي جواز  
 الأكل من كل نجاسة وقع فيها التراضي بينهما وهو محلوه بالطلان والحق المص وغيره الشرب  
 من النجاسة الملوكة والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر  
 يذهب على الظن الكراهة التي عرفت إذا انقلب الحذر خلا لزلزال العن الجرم  
 والنفس سواكم أن انقلابه بجهل أو من قبل نفسه وسواكم أنت عين المانع بما فيه فيه  
 أم لا لا طلاق النص والفتوى يجوز أن يلهجه بغيره وبطريقه بغيره من الأعيان  
 والله كمن يلهجه بغيره للغير عنه في رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام  
 ولا عمل إلا صحابا خلافا في ذلك في الجملة وإن اختلفوا في بعض أفرادها ولولا ذلك لم يكن  
 استنفادة عدم طهارته بالجله من بغيره المنصوص كما نقول بغيره لعمدة وأما نظيره النجاسة  
 للغير فلو كان نجسا بغيره ولو بملكه بغيره كعبا شرب الكاف له لم يظهر بالقيمة  
 وكذا لو التزم في الكل فراجح استهلاكه الحلال بالعكر على الأشهر الثلاثة عشر لا يجوز شيء  
 من الربوبات وإن تم منها مع المسكر كونه الشك ورب السور حل والانتزاع  
 والسكجيين وشبهه لعدم سكاره قليلة وكثيره وأما النجاسة وفرد في الشرب  
 من جعفر بن أحمد للكعوف قال كتبت إليه يعني أبا الحسن الأول عليه السلام عن السفين  
 والجلاب وربي التوت وربي الشك وربي الرمان فكيف حلال الربا عشرة  
 يجوز عند الاستطاعة تناول الحرام من الميتة والخمر وغيرهما عند حرق الشك بملك  
 النجاسة وأما حرقه للرضاء بادن وأما العنق المودي إلى الخلق عن الرفقة مع طوب



امارة العطب على تقدير الثالث ومقتضى هذا الاطلاق عدم العزف بين الخضر  
وغير من الخمرات في جوار ثاولها عند الاصطراذ وهو في غير الخمر موضعاً فاما  
فقد قيل بالجمع مطلقاً والجواز مع عدم قيام فرهاضها وظاهر الجواز ومصرح  
الردوس جوازاً استعمالها المفردة مطلقاً حتى الركا كالترياق والاكحال للموالاتية  
الشارع على حمل ثاولها المظهر لبرو الاجزاء كثيرة في النوع من استعمالها مطلقاً حتى الاكحال  
وفي بعضها ان اسدغى الى جمل في شيء مما هو رد واولا شق وان اكل بيل من سكر  
يكله الله بيل من ناره ولم يحملها على الاخذ والعلامة على طلب العينة لا طلب الاستمن  
الشفاء على ما يسيان من وجوب الاقتصار على عند الرق هما متساويان ولو اقر  
مفاده وان كان تحريماً فغيره على الاطلاق الذي اكثر عنه في الاجزاء لا يجرى الباقي وهو  
لما رجع على السلام العادل وقيل وفي الذي يبيح الميتة اي عيب في اكلها والاول المظهر لانه  
معناه مشغراً ولا يلزم وهو قاطع الطريق وقيل الذي بعد وسبغ اي بخاروه  
والاول هو الاستظهار والمروي كقول الطريق صنف مرسى ويمكن تحصيله بان تخشيم  
اي ازال منه على خلاف الاصل فخصصه على موضع البين وقاطع الطريق عادي في الميتة  
في الجملة فيخص من نزل الطريق اي ازال في الميتة عادي سد الجرحه واعاد في المعصية  
ادباً في الاطلاق عادي في التخصيص وما يجوز من ثاول الجرح ما يخط الرق وهو بقية  
الروح والموت والمراد وجوب الانقضاء على منقطع النفس من التلف ولا يجوز النجا وذلك  
الشعب من النجاسة ولو اخلع البصر الكشي والحد والاول الذي منه لو قت اخرج جاز وهو  
من جملة ما يحد الرق في هذا الموضع حتى الميتة البنية ابدوي الى الميت ولو  
قاله مطلقاً لم يضر ان يفسر هذا بتناوله للغة الصوري لا العربي هو اولى قوله ميتة  
ولما انظر طعاماً لم يمتد له ان يذله مالكة بغير عوض او يهوس هو في المصطر قادر  
عليه في الجاني وقت طلبه سواء قدر في مثله ولا يشترط ان يذله بل ان يفتيه الاطلاق وهو  
احد المتولين وقيل لا يجب بذل الزاد عن شئ مثله وان اشتراه بركه له لمقتضيه ولا  
كالمز على الشراء له قتله لو امتنع من بذله ولو قتل هدره وكذا لو قدر عليه اثنين  
والاقرى وجوب دفع الزاد مع القدرة لا غير مخطوطه وانما سرسلطون على امواله والا  
الا يمكن كذا ان لم يذله مالكة اطلاقاً بله من غير عجز عنه اكل الميتة ان جازها  
وهو على سبيل القدر والتقدير ميتة وبين اكل طعام الميت غير الباذل على انه يقره على قتل  
عليه لا اكله الاول وقيل الثاني لا يشترط اكلها في التحريم وفي الردوس لم يذكر على  
مقتضى على العاصم بائنه ابد ونه مع قدره لا يجوز له اكل الميتة على اكل الطعام ويغنيه  
لما كذا فان قدر عليه قتل اكل الميتة وهو حسن لان تحريمه على الميتة على اكل الميتة  
وقد ان الاضطرار فيكون اولى من الميتة وقيل لا يغني الطعام للاذن في ثاوله شرعاً  
غير عوض الاول اتى جمابين الكون وقفاً لا ذمه له او يمتعه وان كان يجب بذل الزاد  
لوجبه بالمالكة والعزف ان ذلك كان على وجه العاوضه الا خيراً ربه وهذا على اطلاق

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

۱۹  
 تاریخ  
 مؤلفه العبد المذنب  
 نور محمد بن علی  
 و هو من اهل  
 قزوین  
 و قد کتب  
 فی شهر رجب  
 سنه ۱۰۸۰  
 و قد کتب  
 فی شهر رجب  
 سنه ۱۰۸۰

و چون به توبه باز آید عین شکر  
نورانی ملک است

إلى اثنين صغيرا ذنبا وموجبه سفرها هو المثل والقيمة وحيث يباح له المنة فميت المأكول  
 أول من غير ومنه يروج ما يقع عليه الركعة الأولى منها ومنه يروج الكافور والحب من ادنى ما يجمع  
 الحامسة عشر في حب غسل اليد من عا داب كان الأكل بأحد يدهما قبل الطعام وبعد  
 فخذ اليمنى على الله عليه وآله أنزل أوله بنى الغفر وأخره بنى الحمسة قال علي عليه السلام غسل اليد  
 قبل الطعام وجده زيادة في العلم واطاعة للغفر من الشياطين ويجلو البصر ويغسل اليد وتطهير السلام  
 من غسل يده قبل الطعام وجدته عاشر في سنة وعوفي من بلوغ جسده وسحبه ما لم يدع بل وعزه  
 في الخسل الثاني وهو ما بعد الطعام دون الأول فإنه قال البركة في الطعام ما دامت الندوة في  
 اليد والسنة عند الشرح في الأكل فغن النبي صلى الله عليه وآله أنزل إذا وضعت المائدة فحضر  
 أربعة الذين ملك فأخا لالحديد الله قالت للبركة بركة الله عليكم فطعامكم ثم يقولون لشيطان  
 اخرج يا بائس السلطان كنه عليهم فأذخرنا فلما قالوا لله كنه قال الله كنهوا فخرجوا عنهم فأذوا  
 شكر ربهم فإذا لم يبق للشيطان أدنى ما فاسق بكل معهم فأخذوا تحت المائدة  
 ولم يتركوا لله قالت الملائكة فمواخا لله عليهم فغسوا ربهم وودعت ألوان المائدة حتى  
 لم يكلون منها روي ذلك عن علي عليه السلام ووافقه من ابن الأثير مستهرو روي  
 الكسبية لكل ما فعل المائدة وان استمرت الألوان ولو نسيها أي الاستسبة في الابتداء  
 عكس الألوان والأواني ليس الله ما لوله وأخره اجتمع من الاستسبة لكل لون وأخبر روي  
 اجتمع الاستسبة في التاجد أن الركا في الأتعا عذر كره روي أن الساسي يتوكل الله لوله  
 وأخره ولو قال في الابتداء من بعد الألوان والأواني ليس الله ما لوله وأخره اجتمع من الاستسبة  
 على كل لون ونيز روي أنها استسبت واحد من الخاضعين على المائدة عن أبيها عن الصادق  
 عليه السلام رخصته وبسحب الأكل باليمين اختيارا ولا بأس باليسرى مع الاستسبة روي  
 الصادق عليه السلام لا تأكل باليسرى وانت تستطيع وفي رواية روي كل ما لوله وأخره  
 ولا يتناول بها شيئا وتريد أصا حب الطعام بالأكول كان معه خير وإن يكون آخر من كل  
 بأس العذر بالكراري ذلك من خلق الله على الله عليه وآله علك بركته ويبدأ أصا حب الطعام  
 إذا أراد غسل يديه قبل الأكل الأولى تنبذ ثم ينزل على يمينه دورا إلى الأخر وفي الغسل الثاني  
 بعد دفع الطعام يبدأ اليمن على يمينه ثم ينزل نحو الجواردي ذلك عن الصادق عليه السلام  
 معللا ابتداء أوه أولئك يوشه أحد وأخبره أخرا بدأ بول الصبر على الفم وهو باليمين  
 ما على اليد من سكر الطعام ورضه في رواية أنه يبدأ الجواردي ثم على يمين الباب  
 حرا كان أو عبدا ويصعب غسل الأيدي في الأول أو بعد ما يربط من الخلق العاسلين  
 والمرور من الصادق عليه السلام غسلوا بيمين في الماء ولعد تحسن خلافا ويمكن أن  
 يدل على ما هو من الخصال فذنه وان يستلق بعد الأكل على ظهره ويجعل يده اليمنى على  
 رجله اليسرى واما البركة من الصبر عليه السلام ورواية العامة من خلاص الثلاث وكبر الأكل  
 فكيف لو لم أنه لأن النبي صلى الله عليه وآله لم يأكل شيئا منذ بعثه الله تعالى إلى رجب

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ایمانی است که در قلب الهام شده است











الاب مع اعترافه به او مطلقا او بعد مطلقا او وجه استهراقه الاخرى في الشرايع  
 النسب فلا يبعد ما يورثه الولد بالتبني ببدل خارج ولو انفق الولد في ارضه او في  
 اخرى من الام كما لا حجة في اقتسامها بالتبني لم يقطع نسب الاب ولو كان المتبني  
 نورا بالامومة وخامسها الحمل وهو ما مع ما لا ينفصل جباله سقط منها  
 لم يرث لعقله على الله عليه فالاستفاد للبرث ولا يورث ولا يشترط حيوة عند  
 موت المورث بل لو كان نطفة وورث اذا انفصل جباله يورثه استقراره عند  
 انفصاله ولا يستلزم له ان يكون نورا منسب على مطلق الحيوة المعترف بالحكم البيهنة لا ينفصل  
 انفصل الطبيعي كما لو خرج بعضه حيا وبعضه ميتا وكما يجب للحمل من الارث الى ان  
 ينفصل جباله عن غيره من هود ونسبته من امره كما لو كانت الميت اسيرة او امرا حيا  
 وله احوزة في ترك الارض حتى يرضع غيره لو طلبت الزوجة الارث اعطيت حصته  
 ذات الولد لا للميتين بخلاف الاخرى لو كانت هناك ابوان اعطيا السدس لاولاد  
 ارجي سهمه فكريه لم يورثه ايدان انكشف الحال بخلاف ما استندت في اده وشيئا  
 وبما وجود الحمل والموت المورث بان يرضع جباله من ستة اشهر فحينئذ موده  
 اولاد في الحمل ان لو يوطئ الام وطالبها استندت في استناده اليه ولو طلبت ولو بينة  
 لم يرث له حاله عند دهم اماله عدم تقديمه وسادس الخيمة المنطوقه وهي ما بين  
 من نفوذ الارض فاهراما في نيف الموت من تركه منه عليه بقوله والغايب غيبة  
 منقطعة بحيث لا يعلم خبره لا يورث حتى يمضي من حين ولادته ثمرة لا يبين من قبله  
 اليها عادة ولا عبرة بالافاد في رمانا ما يورث من سنة ولا يبعد الان الاكتفاء بالماية  
 لتدبير النعم اليها في هذه البلاد فاذا امتنعت للغايب المدعى المعتبرة في بتوريث من  
 هو موجود حاله ولو مات له قريب في تلك المدعى ذلك له نصيبه منه وكان يحكم  
 ماله ولكم بالتصريح به لث الغايب المدعى المذكورة هو المشهور بينه الاحباب وهو  
 مناسب للاصل لكن ليس برؤية مصرحة وما دعي له من النصوص ليس الا عليه  
 وفي المسئلة الاولى اخبر مستند في روايات بعضها صحها ان يطلب اربع سنين  
 في الارض فان لم يوجد في ماله بين وقت ذهاب اليه المفقود وقوا المفقود في الارض  
 فخرج اليها لعلامة وهو قوي مروى ويؤيده القوي السابق باعتبار زوجته عنه الوفاة  
 وجوان نزعها بدها وتولم يطلب كذا العمل على القول المشهور في قبل يخرى انظاره  
 عشر سنين من غير طلب وهو مروى ايضا ويؤيده في كذا وهو قاطع عن اصل الارث  
 كما في حجب القريب في كل مرتبة البعيد عنها وان كان قريبا في الجبله قال ابوان والاولاد  
 وهم اهل المرتبة الاول يحجبون الاخرى والاحد اهل المرتبة الثانية ثم الاخرى والاولاد  
 والاحد اهل المرتبة الثالثة ثم الاخرى والاحد اهل المرتبة الرابعة ثم الاخرى والاولاد  
 وان غلبت يورث الاعام والارواح ثم لهم اي الاعام والارواح المحجبون لاهلهم

قوله بطلب ما في اي اشهر في الارض  
 حصة كل واحد من الارض  
 ذلك الكتاب نفسه اما قوله فان كان له اولاد فلو كان له اولاد فلو كان له اولاد

والاكتفاء

م

ثم انما هم للصلب يحجبون ابائهم ابناءهم وهكذا اذن الاولاد للصلب والاخرى يحجبون  
 ابائهم فكان ينبغي ان يورثوا ما تركه على وجه بيان في حجب لا المحصور ولواحد  
 الى المورث في كل مرتبة لادخل الاولاد والاخرى وتبين انهم يحجبون اولادهم كل شكل  
 بالاحد اذ فان ثبت انهم يحجبون الاباء والجد البعيد حجب القريب وهو فاسد وان  
 حجب الجداد لاولادهم الذين هم الاعام والارواح الا انهم مستغنى عنهم بالمقصود  
 بنكوتهم والطائفة التي اجتمع في المرتبة الواحدة طبقات ورث الاقرب الى الميت فيها  
 فالقريب ثم القريب مطلقا يحجب القريب والاقرب ومن قام مقامه يحجب من ان يحجب من القريب  
 يحجب الاعام والقريب الى الميت ما لا يورث في كل مرتبة من راتب القريب يحجب القريب  
 اليه بالاب مع تادى المدح كاحوة من ابوين مع احوزة من اب لا مع اختلاف المدح  
 كاح لاب من ابين اب وام فان لا القريب اولاد من الابوين وان است اباوين بالبرين وورث  
 الاقرب من الاب والام فان يورث العقب للاب خاصة وان كان العقب قريب منه وهي  
 مسئلة العامة منصوصة بخرجه من كل الفاعل ولا ينفصل عنها الحكم بقدر  
 احدها بالبرين وان تعدد هسا ولا يورث من الزوجات الجاهلين لهما الصدق العز من  
 في ذلك كله وفي تيسر بالذكورة والاولاد من ذكركم كذا بخلاف العز من  
 الحائل لاصل فيقتصر على حله وجه العدد ما ذكره الذكر والان في الارث والمرتبة  
 والحجب في البرية وهو من هب الشيخ رحمه الله فالحق العز بالعمدة وكذا في شجرة  
 بها مائة الف لافيل فينفذ فيكون المال بين القوم والاقرب من ابن القوم ولا مانع  
 له من الارث من غير اجماع فيسقط من النعم بولسا ويؤخذ بالمعقبة ثم خالف في قوله  
 لا انما مانع المدح ذهب الى ان كذا عاد الدين بن عرفة وجه المم في الدروس وتلك الحق  
 في الشرايع وقال قطب الدين الرازي ومعين الدين المصري المال للحال وابن القوم  
 لان الحال لا يمنع القوم فلان لا يقع ابن القوم الذي هو قريب اول وقال الحق في الفاضل  
 سيد الدين محمود المحمود للمال للحال لان النعم يحجب باين العم وابن القوم يحجب  
 بالحال وكل واحد من هذه الاقوال وجه وجيه وان كانا قواها الاول وقواها خالف  
 الاصل على موضع النعم والوقت فيمضي فهو راتب اول الا عام اليه استدلاله الجميع  
 على تقدير الاقرب خالفه عن المعاصرين بوقف الصلاة في الخ وفقد صفت هو الاصل  
 على المستقلة بسايل تشمل على ما عدا طوبى وفرا يدجيله وما كان من بعض الارض  
 دون بعض في موضعين احدهما الولد ذكرا وانثى فان ذكرا يحجب به القريب للزوجه  
 من نصيب الزوجية الاعلى الى الاقرب وان ترك الولد وكذا يحجب الولد الابوين عما  
 زاد عن السدس واحدهما عن زاده عن السدس الا ان يكونا واحدا هاتما  
 مع النسب الواحدة مطلقا اي لو كان معها الابوان اما احدهما ما بهما لا يحبان  
 ولا احدهما عن الزيادة على السدس بل يشاركها فيما زاد عن سدسها وسدسها







مع واحد من كلالة الام ويجتمع الزوج والنفس مع التفسير فالقول كزوج وابنتين وكريمة  
واختين لاب والثاني كزوج وابنتين ويجتمع الزوج مع الثالث كزوج وام وزوجة  
مع مستند من كلالة الام ومع السدس كزوج واحد من كلالة الام وكزوج واحد الابن  
مع ابن ويجتمع النصف مع السدس كزوج وابن واحد الابوين ويجتمع الثلثان مع  
الثلث كاخوة لام مع اخنتين فمعا لابل ومع السدس كبنتين واحد الابوين  
وكا خنتين لابل مع واحد من كلالة الام ويجتمع السدس مع السدس كل بون مع الوارث  
جمله المورثين يكن اجنابا عما شأنا ثلث عشر واما سواد الاجتماع لا يجتمع  
بل بالشرائنا فلا يحصل له لا خلة خدما خلة في الوارث كقوله وقوله وكين زوجة  
متر من المستع لغير العول فيجمع الزوج مع ثلثه في بنتين وابن مع النصف في زوجة  
وبنت وثلث بنتين والثلث مع السدس في زوج وابنتين وعمل هذا اذا خلت  
الميت ذات من قبل خلت من قبل فان تعد في طبقته اخذ كل من قبله فان خلت من قبله  
شي من من بعد رد عليهم على سبب الفرق من مع سوادهم في الوصلة على ان  
والزوج والمجرب من الزيادة ولا ميراث عند ما للمعصية على غير من زيادة  
الفرصة عن السهام الام مع عدم القرب أي الأقرب منهم لعموم الزوال الارحام  
واجامع اهل البيت عليهم السلام وترا من اجنابهم بذلك فيرد ما مثل الفرصة  
على السنت والبنات والاخت والاحواز للاب والام مع عدم كل الام  
وعلى كلالة الام مع عدم وارثه في درجته والاخت من من الاجناب غيرهم من الاجناب  
اوالاب بالرد دونهم ولا يرد على الزوج والزوجة الام مع عدم كل وارث عدا الام  
بل انما من من نصيبها لغيرهم من الوارث ولو من من الجرب ولو فقد من عدا الام  
من الوارث ففي الرد عليهم مطلقا او عدمه مطلقا او عليه مطلقا دونها مطلقا او عليها  
الا حلا حصور الامام فلا يرد عليها حاصرا مطلقا مستندا فلو اهر الاجناب المتلفظ ظاهر الجمع  
بينهما وانما رجع اخذ من العول الاجناب كما يستفاد من استخرا من المتلفظ  
لا قامت الرد عليها دون الامام مع قوله والا فرب ارثا اي الامام مع الزوج انما رجع  
اما الرد على الزوج مطلقا فهو المشهور بل ادعى جماعة عليه الاجماع وبراهنا كثيرة كجبرته  
اي نصيبه عن الصادق عليه السلام نرى عليه من نصيبه عليه السلام فاذا فيها الزوج يرد  
انما اذا لم يكن فيه واما التفصيل في الزوج فليجمع بين روايتي اي نصيبه عليه السلام  
انه سال عن امرأة ماتت وترك زوجها ولا وارث لها غيره قال اذا لم يكن غيره فله  
المال والبرة لها الربع وما بقي فلكل عام ومثلها روايت محمد بن مروان عن ابي عبد الله عليه السلام  
وبين صحته اي نصيب من اباها في عليه السلام انه قال له رجل مات وترك امرأة فله  
المال لها جعل فله على حاله النوبة وقد ينك على حاله العسر من رامن الشا مفرق للمع في  
الشرع اخذ العول الثالث المشغل على عدم الرد عليهم مطلقا بحيثها ما سبق فان يترك

الا

الاستصحاب دليل العول والاصل الدال على عدم الزيادة على العول من خبر الرد عليهم مطلقا  
وان كان صحيحا الان في العمل بمطلقا لظاهره كالثبات الاخبار والقائل بربا ورجله او تحصيله  
بحال النوبة بصيغته جيد لان السؤال فيه للباقر عليه السلام في صلوات بصيغته الما في  
وامهم عليهم السلام فظاهره انهم تمكن تحمله على حاله النوبة المتأخره المناقضة عن  
زمان السؤال عن ميراث العمل بايديهم من ما يزوج عشرين سنة ابود كما قال ابن ادريس  
عائدين المشتري فالعزب وما جعل في ثلث المدة فترجى الزوج وهو جيد عن الاطلاق  
الا انه وجه في الجمع ومن هذه الاخبار ظهور وجه العول بالرد عليهم مطلقا كما هو ظاهر  
المزيد وروي جليلي الحوفي عن الصادق عليه السلام لا يكون الرد على زوج ولا زوجة  
وهو دليل العول الثاني واشهرها الثلث ولا عول في العزب اي لان زيادة في  
السهام عليها على وجه يحصل النقص على الجميع بالنسبة وذلك بدخول الزوج والزوج  
بل كلفي قدر الزيادة بدخول النصف عند نال الاب والبنات والبنات والاحواز للاب  
ولام اولاد في خلافا للجمهور حيث جعلوه موزعا على الجميع بالحق السهم الذي لا يرد لهم  
وقسمتها على الجميع سمي هذا العشر عولا اساس الميل ومنه قوله تعالى ان الله ادى الاقربا  
وسمي العزبة ما ينفذ على اهلها فليها بالرد عليهم بنصفان سواهم ومن عالى الرجل اكثر عيال  
كثرة السهام فيها او من عالى اقلها فله اهل السهام بالنقص او من عالت النافذة فيها  
اذا رجع في النقص العزب على اصلها من زيادة السهام وعلى ما ذكرناه اجماع اهل البيت  
عليهم السلام واجابهم مشافرة قال ابا عبد الله عليه السلام كان ابن كوفته عليه السلام  
يقول ان الزوج احصى كل عيال ليعلم ان السهم لا يتوزع على سبعة نوابين ومن وجهها  
لم يترس ستة وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول من شأنا ما هلك عند الجبال سود  
ان الله لم يترك شيئا به نصيبين وثلاثا وقال ايضا سبحانه الله العظيم نزل ان الزبي  
احصى رد على عدد رجل في ما له نصفا ونصفا وثلاثا وهذا النصفا بعد ذلك ذهب مال  
فامر موضع الثلث فقال له رضي ابا العباس فمن اول من عالى العزب ينقصه ماله من الثلث  
العزب ينقصه ودفع بعضها بعضا قال والله ما اوريك ابيك قدم الله واكرم اخره ما احب  
سني اوسع من ان اقسم عليك هذا المال بالحصص قال ابن عباس واما الله فليفرق فلو قدم  
من قدم الله واخر من اخر الله ما ايك العزبة فقال له رضي ابا عبد الله واما الله فليفرق فلو قدم  
لم يفرق الله الا في العزبة ففقد ما قدمه واما اخر فكل من عينة اذا زالت عن فرضها لم يكن لها  
الا ما بقي فلكل من اخر فاما ان قدم فاني وجد له النصفا فاذا دخل ليه ما يرد عنه رجع الى الربع لا يرد  
عنه شي ومثله الزوج موالا واما اني اخر ففرضه البنات والاحواز لها النصفا والثلاثا  
فاذا زالت البنات العزب من العزب عن ذلك لم يكن له الا ما بقي فاذا اجمع ما قدم الله واما اخر فليفرق فلو قدم  
واعطى حقه كما سلا فان شي كان لا اخر الحديث واما ذكرناه مع طوله لا شأنا له على امور عينة  
منها بيان عدة حروف النقص على ذكره واعلم ان الوارث مطلقا امان ميراث ما فرض

بعضه من بعضه  
بعضه من بعضه  
بعضه من بعضه







عليها مستند روايات كثيرة عن الميرزا محمد علي بن علي السلام والظاهر ان كل  
الاستخفاف وقيل على الاستخفاف وفي الروايات ما يدل على الاول لا يجهلها فيها  
له باللام المنيعة تلكه او الاختصاص من الروايات سخف ولا شهرة بخصاصها  
فيها لا طلاق المنيعة وقيل بالنيعة اختصاصا فخالفت الالة في بعض الكتاب عامون في  
الروايات والرواد بنينا بها ما كان يلبسها او اعدت لها اللبس وان لم يكن يلبسها لانه لا يعرف  
على كونها ثيابا بل سدة وثياب جلده على ما ورد في الاخبار ولو فصلت في كل خاطرها  
ففي قولها وجها من مناصفها اليه بل كان من غيرهم ضد كونها ثيابا بالاصناف  
المذكورة عرفا ولا فرق ان العامة منها وان قلدها او لم يلبسها الا عند حاله وفي الاول  
وفي حوزة وسط الوسط نظرا الى العذر وعنه ما تختص للرجل فلا ومن الواجب ان المختص  
لوسط الوسط غير ثوب وفي بعض الاخبار اضاف الى السلاح والدرع والكتاب والرجل والواحدة  
وكن الاخبار اعرضوا عنه وحسنوها بالادب مع انها لم تذكر في خبر جمعة وانما اجتمعت  
في اخبار والرواية لمعة لهذه الاشياء صحيحة وظاهر الصدوق اختيار حاله وذكرها  
في الغيبة مع التزامه ان لا يروي فيه الا ما جعل به ولم يذكر الاخبار الاخبار مع ان ذكره عذر  
اخبار والاقتصاص على ما ذكره اولان لم ينال الا ولويه امر اجزا من الدرع من الات  
الرب كاللبينة فلا تدخل قطعا لعدم دخوله في مفهومه مما ذكر في حوزة التلخيص  
والثوب من اللبس نظر من عدم دخولها في مفهومه الثياب وناول الكسوة المذكورة  
في بعض الاخبار لهما وكن العرق ودخل في الثاني دون الاول الخ كون الفلتة في الكسوة  
ومن ثم لم يخر في كفارة البهيم الميز فيها نابع كسوة ولو تعددت هذه الاجناس  
فما كان منها بلطف الجميع كالثياب تدخل اجمع وما كان بلطف الوحدة كالسيف المصحف  
يشاد واحد ان ينصرت ما كان يغلب نسبتها اليه فان شاد في ثوب الوارث واحد  
منها على الفرق ويجعل العرق والعامة من جملة الثياب فتدخل المقيدة وفي دخول  
حليته السيف وجنحه في سبوره وبيت المصحف وجها من تزيينها لهما عرفا  
وانتفاها عنها حيث في الفرق دخولها ولا يشترط بلوغ المولد للطلاق وعدم  
ظهوره للملازمة بين اللبس والعمامة في اشتراط انقضاء حال موت ابيه نظر  
من عدم صرف الولد الذكر ومن يتخلف في نفس الامور فان لم يبلغها او من ثم عرف  
له نصيبه من الميراث ويكون الفرق بين كون جنينا تاما متحققا في كونه في  
الواقع حين الموت وبين كونه علقا او مصغرا او غيرهما والاول الاول وعدم اشتراط  
انتفاق مشورت كل وارث عن قدرها وزيادتها عن الثلث للعلم وفي اشتراط طلاق  
الميت عن ابن ابي عمير مستغرق للتركه وجها من انتفاق الارث على تقدير  
الاستغراق وتخرج الدين على جميع التركه لعدم الترجيح فيخصها منه في غير اللبس  
ومن طلاق النضر والعزل بالتفاد التركه الى الوارث وان لزمه المحرمات بها من الدين

كما كان في خبره في الميرزا محمد علي بن علي السلام  
في حوزة التلخيص

ونصيب

اوراد

ان اراد فكها ولم يفر على المنع من مقابل الدين ان لم يكن المنع من مقابل الوصية الثانية  
اذا لم يكن بين خصم وصية خارجة عنها ومن مقابل الكفن الواجب وما في معناه تعيين  
ما ذكره بعد ذلك باطلاق النضر العنقوت بنحو تمام عدم انكسار الميت من ذلك  
غالبا وعن الكفن جتما والموافق لاصول الشريعة المطلات في مقابلته كذلك ان لم يكن المحرم  
بما يخصه من الدين فزوج من الارث واختصاصا من فيه والدين والوصية والكنز ومنزها  
تخرج من جميع التركه ونسبة الورثة اليه على السويين فلو كانت الوصية تعيينا لغير  
التركه خارجة عن الدين فلا منع كما لو كانت تلك الدين موروثة من الوصية كانت الوصية بمنع  
الدين اعتبر من الثلث لغيرها من ضرر دين الارث الا انه تنوقف على اجازة المحرمات  
وبينهم من الورثة من الدين غير المستغرق غير ما يخصه المنع بالاستغراق واستغراق  
فيوتها في حوزة الورثة الدين من غير التركه الثلث الارث في ويلد شله في غير المستغرق  
بغيرها في كون التركه لغيره من غير تلك الدين او ابراهم الدين مع احتمال انتفاها  
مطلقا لطلقاتها حين كونها في سبب الدين وفيما لم يطل من ماله لاطلاقا عليه اي على الجب  
وقد ما تراه في ثبات الميت من سكوته وصيغته وقد تقدم تفصيله وشرائطه في باب  
والمشهور انه يكتفي في المحرمات بالكون سببها ولا فاسد الرأى اي الاعتقاد بانها  
مخالفة لكونه كذلك ابن ابي عمير وابن حجر وبنحوها لاجتماعه ولو نفق له على مستند  
الدين من سبب الشرط الى ما لم يشترط في تزيينه واطلاق النضر من ذلك ويمكن اثبات  
الشرط الثاني خاصة الزمان الى ان لا يمتنع ذلك بل يفر من الاحكام التي تشرط  
عنده لا عندنا كما حدسهم العصبية منه وحل مطلقة ثلاثا لنا وغيرهما وهو حسن في  
الرجحان واستصحاب البعض كرهت ابن الجنييد واما عند مال الفقيه السيد خياها  
بالبيعة والخار في غير الاستخفاف جافا وكذا لا يشترط ان يملك الميت ماله غير ما كان  
له بل يفره الاجزاء بالورثة والنظر حاله عن هذه الهند الا ان يدعى ان الجاني لا يفر  
عليه ولو كان الا كبراني اعلم للجنة انما المذكور ان تعدد الاول والثاني من كان اصف  
منها وهو مصرح في حجة برعي من انما وفي عليه السلام الفاسدة لارث الاحد في حوزة  
ولا مع احدهما ولا مع من هو في حوزة ثانيا وهو موضع وفات الامام ابن الجنييد في بعض الموارد  
وكن يستحب لهما الطلوع لا بوجهها حيث ينفذ لاجلها سدد من ماله عدوى السدد  
المعينة لهما على تقدير جها معتمدا لدارت في لهما المعام هذا السدد الزيادة ولو زاد  
نصيبه عند السدد السدد من خاصه ودرهما قيل والثاني ان الجنييد يستحب  
ان يطعم حيث يزيد نصيبه عن السدد وان لم يبلغ الزيادة سدد سالا ولا شيء الاول  
وتظهر لنا بين القائلين في اجتماعها مع البنت واحدها مع البنت بن عان التي دخل  
من نصيب احدا لا يزيد نصيبه عن سدد سالا فيستحب الطلوع على القول الثاني  
دون الاول كقولنا بشرط وهو زيادة نصيبه عن السدد بسدد من المشهور ان ذرت







الثلاث و قد اختلف الجدل والجدل للام فان له الثلث وان اجد ولو خلف الجد من الام او  
 مع الاحوة للام وجد الزوج للاب فلهما قريب بالدم من الجد و هو والاخوة الثلث  
 والجد للاب الثلثان وعلما فان ما يورث عليه الناس في الجد وان على نفسه  
 ولا يمنع بعد الجد الاعل بالنسبة للجد الاسفل المساوي للاخوة لا لان المصير يتساوي  
 الاخوة والاحد والصادق بذلك وكذلك ابن الاخ وان نزل في اسم الاحد  
 الدنيا وان كانوا مساويين للاخوة المتقدمين رتبة على اولادهم لا ذكر ما يقع للجد  
 بالرجع الا في الجد وان كان للام الجد بالنسبة للاعل وان كان الابعد والاولاد  
 الاخوة مطلقا وكذا يورث كل طبقة من الاجداد من خوتها ولا يمنعهم الاخوة من الرجوع  
 وان كان للام وبمثله الا تحت ابن الاخ وان كان للابوين لانها جهة واحدة من  
 الاقرب منها الابعد وكذا يقع الرجوع مطلقا ان ثبت مطلقا وعلى هذا القياس  
 يورث كل اقرب ههنا وان كان للام الابعد وان كان للابوين خلا للعقلين شاذان  
 من قدامنا حيث جعل للام السدس والباقي لابن الاخ للابوين كما به وكذا في الاولاد  
 المتعزبين محضين بغير السبب ويضعف بتفاوت الرجوع المسقط لهما  
 السبب العاشر الزوج والزوجة مع الاخوة واولادهم واولادهم مطلقا باخذان  
 نصيبهما الاعلى وهو النصف والرجوع والاحد والام والاخوة للام والجد والجد  
 الاصل والباقي لغيره للابوين الاجداد والاخوة والاب مع عدمهم ولو فرض  
 ان اقرب الام جد وجد واخ واحدة وقرابة للاب كذلك مع الزوج فللزوج النصف  
 ثلث من ستة اصل العزيبه لانها المجمع من ضرب احدهم في النصف والثلث في  
 الاخر ولقرابة الام الثلث اثبات وعدهم اربعة وقرابة الاب واحد وعدهم  
 ستة ينكسر العزيبين ويدخل النصيب في السهام وتوافق فنضرب وفق  
 اجمعا في الاخر ثم المجمع في اصل العزيبه تبلغ اثنتان وسبعين الحادية عشر  
 لو فرض ثمانية اجداد الاحد والام لايه ابي جد ابيه وجدته لايه وجدته  
 لا مد ومثلهم لامة وهذه الثمانية اجداد الميت في الميراث ثمانية فان كل ميراثه  
 من يد عن السابطة بمثلها كما كان في الاصل اربعة في ثمانية ثمانية وفي ثمانية ستة  
 عشر وهكذا المسئلة يعني اصل مسئلة الاجداد الثمانية من ثلث سهامهم  
 ما فيها من الميراث وهو الثلث وذلك هو ما يصل كل مسئلة في هذه الاماكن  
 من التلا في اقرب الام وهو ثلثها لا ينقسم على عددهم وهو اربعة وسهام لان الاولاد  
 لا ينقسم على سهامهم وهي ستة لان ثلثي الثلثين لجد ابيه وجدته لايه بينهما  
 اثلاثا وثلثه لجد ابيه وجدته لامة ثلثا ثانيا فترقى سهام الاربعة الى تسعة  
 فقد اكسرت على العزيبين وبين عدد كل فريق ونصيبه ثمانية وثمانين العزيبين  
 فنطرح النصيب ونضرب لحد العزيبين في الاخر ومصر بهما اي مضروب

الاربع

الاربعة في السبعة ستة وثلاثون ثم تضرب الميراث في اصل العزيبه وهو  
 الثلثة ومصر بهما في الاصل مائة وثمانية ثلثها ستة وثلاثون تقسم على  
 اجداد امة الاربعة بالسوية لكل واحد تسعة وثلثا اثنتان وسبعون  
 تنقسم على ستة كل سهم ثمانية فليجد الاب وجدته لايه ثلثا ذلك ثمانية واربعون  
 ثلثه لجد ابيه ستة عشر وثلثه لجد ابيه ثلثا ثلثون وثلثه لجد ابيه ثلثا ثلثون  
 وعشرون ثلثا ذلك لجد ابيه ثلثه لجد ابيه ثمانية هذا هو الميراث  
 الا صاحب ذهب اليه الشيخ وبيعه الاكثر في المسئلة فاولان اخوان احدهما للشيخ  
 معين الدين المصري ان ثلث الثلث لابي ام الام بالسوية وثلثه لابي ابيه بالبر  
 ابيها وثلث الثلثين لابي ابيها والاب والسوية وثلثها لابي ابيه الثلثا وسهام قرابة  
 الام ستة وسهام قرابة الاب ثمانية عشر فيجوز بها دخول الاخرى فيها وتضرب  
 في اصل المسئلة تبلغ اربعة وعشرين ثلثها ثمانية عشر لاجداد الام منها اثنا عشر  
 لابي ابيه بالسوية وستة لابي ابيه كذا كذا وستة وثلاثون لاجداد الاب  
 منها اثنا عشر لابي ابيه بالسوية واربعة وعشرون لابي ابيه الثلثا وهو ظاهر  
 والثاني للشيخ زين الدين محمد بن القتم العزيب ان ثلث الثلث لابي ام الام بالبر  
 وثلثه لابي ابيه الثلثا وثلثه لجد ابيه والاب كما ذكر الشيخ وصحتها اثنا عشر اربعة  
 وعشرين لكن يختلف وجه الارتضاع فان ساهم اقربا الامها ثمانية عشر واقربا  
 الاب ستة ثلثها اربعة وعشرين بغير العزيبه ثلثها ثمانية عشر لجد ابيه العزيبه وثلثها  
 الاختلاف النظر الى خمسة المنصب الالام بالسوية فنقسم من لاختلاف الاموم في  
 جميع اجداد الام ومهم من لاختلاف الاصل ومهم من لاختلاف النصيب المتساوية  
 عشرة اولاد والاخوة ثمانية وعشرون مقام ابايهم عند عدمهم وبأهل واحد من الاولاد  
 نصيب من يتضرب ثم فالاولاد والاخت المسفرة للابوين والاب النصف تسمة  
 والباقي ح وان كانوا ذكورا واولاد الاخ للاب المتزوج المال فان كان اثنى قرابة  
 ولولد الاخ او الاخت للام السدس وان تعدد الولد واولاد الاخوة المتعزبين  
 لهما الثلث والباقي لاولاد المتزيب بالابوين ان وجدوا والا لمقترب بالاب والولد  
 الباقي على ولد الاخ للام وعلى هذا القياس باقي الاقسام والاولاد مع تعدد  
 واختلافهم وكبريت ومن ثمة كما بهم وان كانوا اولاد كل الام بالسوية اي الذكر  
 والاثنى سوا وان كانوا اولاد كل الام لابي ابيها واولادهم واولادهم واولادهم واولادهم  
 الاثني عشر في اقل في ميراث الاعام والاخت والاولاد وهم اولاد الارحام وانما يورثون  
 مع تعدد الاخوة ونصيبهم والجد اجدادهم على الاستحسان فكل من العقل انكر  
 خلف حاله وحدث لأم اقساما لثلاث مضمين وفيه مسكن الاول القم المنفرد برب  
 المال اجمع كان ام لا وكن الامة المنفردة والله اعلم اي اكره كذا عد المال

الاربعة

ان لم يرد على اقر في القران  
 نص يخصهم وانما دخلوا في اية  
 اولي الارحام



بينهم بالسوية وكذا العات مطلقا فيهما ولو اجتمعوا الى عام والعامات اقشروا  
بالسوية ان كانا جميعا اعاما وعات لأم اي اخرة اي الميت من امة خاصة  
ولا يكون لأم خاصة بل للابوين او للاب والعتاوت لكن مثل حظ الانثيين والكلام  
في قرابة الاب ووجه من الاعام والاحوال كما سلف في الاخوة من انها لا ترقى  
مع فقد قرابة قرابة الابوين مع قسا وبهما في الدرجة واستحقاق المفضل عن  
قرابة الام من السدس فالتثنية وغيره ذلك انتا بنية للام الواحد للام والعتا الوحد  
لها مع قرابة الاب اي القوم والعتا للاب والعتا للابوين والاب ووجه السدس للعتا  
عن الواحد مطلقا الثالث بالسوية كما في الاخوة والباقي عز السدس والثالث من المال  
عامة اية الاب والام والاب مع فقد وان كان قرابة الاب واحد ذكر وان كان  
ثقت واختلف ما ذكره والا فمقتضى مثل حظ الانثيين كما مر الثاني في الحال  
او الحالة او هما اولاه احوال او الحالات مع الاضداد انما بالسوية لادب كما هو الام لهما  
ولو اجتمعوا وتفرقوا بان خلف خالا لابي اي اعاما لابيها وخالا لامي اي اعاما لاميها  
خاصة وخالا لامي اي اعاما لابيها او خلا لكت كذا في او مجموعي سقط كلالة  
الاب ووجه بطلان الابوين وكان كلالة لأم السدس ان كان واحد او اثنتان  
كان اكثر بالسوية وان اختلفوا في الذكورة والانثوية وكلالة الاب الباقي بالسوية  
ايضا على الاظهر لا يشترط في الجميع في التقرب بالام ونقل الشجر في الخلافة عن بعض  
الاحباب انهم يشترطونه للام في نصف الانثى وهو نادى بالبيعة لواجع الاعام  
والاحوال اي لكت ليس لكت الواحد منهما او مستقر فله احوال الثلث وان كان  
واحد لأم على الاب والعامات اثنتان وان كان واحد لان الاحوال برتوت نصيب  
من تقر بولم في الواحد ونصيبها الثلث والاعام برتوت نصيب من تقر بولم  
وهو الاخ ونصيبه الثلثان ومنه يظهر عدم الفرق بين اتحاد الثلث ومقرده  
وذكوريته وانما يشبهه والا خارج ذلك متطابقة به فني صححة اي جود عن اي  
عبد الله عليه السلام ان في كتابه على عليا السلام رجل مات وترك عمه وخاله  
قال لعمه الثلثان وللخال الثلث وان فسيان ان الامة بمنزلة الاب والحالة بمنزلة  
الام وبنت الاخ بمنزلة الاخ وكل ذي دم مغولة الرحم الذي يحرم الان يكون وارث  
لترتب الى الميت فيجوز مقابل الابوي قول ابن ابي عمير ان لخال السدس للام  
النصف حيث يجتمع العم والخال والباقي يرد عليها بقدر سهمها ما ذكره في قوله في حالة  
للعم والنصف وللخال السدس والباقي يرد عليها بالنسبة وهو نادى بصدقه غير  
قد تقدم ما يدل على قد لا يستحق استحقاقا وكيفية التسمية لم يقدروا ولو كانا متقربين  
فلاحوال من جهة الام الثلث الثلث ومع الاتحاد سدس سدس والباقي من الثلث للاحوال  
من جهة الاب وان كان واحد او اثنتان للاعام سدس سدس للتقرب منهم بالام ان  
كان

المختار

كان واحدا وتلقيا ان كان اكثر بالسوية وان اختلفوا في الذكورة والانثوية والباقي  
للعام المختار بين الاب بالبنات الخمسة للزوج والزوجة مع الاعام والاحوال  
نصيب الاعلى الثلث او الربع ولاحوال وان اختلفوا والام كما مر الثلث من اصل  
لا من الباقي ولاعام الباقي وهو السدس على تقدير الزوج وهو ربع الربيع على تقدير  
الزوجة ولو تفرق الاعام والاحوال مع احدا الزوجية اخذ نصيبه الا على  
والاحوال الثلث سدس لمن تقرب بالام منهم ان كان واحدا وثلثان ان كان  
اكثرا والباقي من الثلث للام حوالا من قبل الابوين او الالب والباقي بعد نصيب احد  
الزوجين والاحوال للاعام سدس للتقرب منهم بالام ان كان واحدا وثلثان ان كان  
اكثرا بالسوية والباقي للتقرب منهم بالابوين او الالب بالبنات الخمسة ولو اجمع الزوجان مع  
الاعام خاصة او الاحوال فكل منهما نصيبه الاعلى ككت والباقي للاعام والاحوال  
وان اختلف الزوجان في جهة كالاعام من الاب خاصة او من الام والاحوال  
كذلك فيعشرون الباقي كما فصل ولو اختلف كما لو اختلفت زوجا وحالا من الام وحالا  
من الابوين او الالب فلان وج النصيب لكت من الام سدس الاصل كما نقله المصنف في  
المدس عن ظاهر كلام الاحباب كما لو لم يكن هناك لان الزوج لأم لا يترام للتقرب  
بالام ما شاراهه هنا بقوله قبل لكت من الام مع الحال من الاب والزوج ثلث الباقي وقيل  
سدس سدس اي سدس الباقي وهذا القول نقله المصنف في المدس والعلام في التفرع  
والجرح عن بعض الاحباب ولم يثبتوا فإليه واختار المصنف في المدس والعلام ووجه  
السعيان له سدس الثلث لان الثلث نصيب الخوة والمقترب بالام منهم  
سدس مع اتحادهم وثلثه مع مقدره ويقل بان الثلث انما يكون نصيبهم مع  
جماعة الاعام والا فجميع المال لهم فاذا اجمعهم احد الزوجين لهما المقترب منهم بالاب  
ونصيب خمسة المقترب بالام وهو السدس مع وحده والثلث مع مقدره خالصة  
من المعاض ولو كانت احدا الزوجين اعام متفرعون فكت تقرب منهم بالام سدس  
الاصل او ثلثه بلا خلاف على ما يفيدهم والباقي للتقرب بالاب ويجعل على ما  
ذكره في الخوة لزان يكون للام سبعة ارباعا في خاصة او ثلثا او سدس الثلثين  
خاصة او ثلثها بغير سب ما سبق السادسة عمومة الميت دعامة لآب وام او  
لاحداهم وخواته ولا لكت ككت او لادهم وان لم يولدوا عند عتدهم او ان عتدهم  
وعتاه لآب ولهم ولهم ولهم وحالاتهم من عتدهم وعتاهم وحالاتهم وحالاتهم  
لاهم قرب منهم بدرجته ونحو موت اي عمومة الاب والام وحالاتهم مقامهم عند عتدهم  
وعتاهم ولهم وان لم يولدوا ويقدم التقرب منهم الى الميت واولاده فالقربة وابن العم  
اهم مطلقا من الاب وابن العم من الاب والجد من الجد ومن الجد من الجد  
وهكذا او كذا الخوة ككت الحال ككت الحال من عم ابيك حاب من الاب من عم ابيك







وجعلوا خلاصه كقول المناهري في حرماتها من بين الاماكن حيث ذكره الا لا بد  
 وهو محل بعيد على خلاف الظاهر مع ذكره في عرف بين الالات هنا وينها في  
 عبارة في الروي مع عبارة المتأخرين حيث صرح اليها ذكره في الحرفان المراد بالان  
 في كلامها هو الظاهر منها وهي الالات البناء والروى وجعل كلام المصنف هنا وكلام الشيخ  
 ومن بعده على ما يظهر من حروف الالات ويجعل قولاً براسه في حرماتها من الارض مطلقاً  
 ومن الالات البناء عنها لا قيمة وانما من الشجر كونه كان اجود بل المصور المصنوع  
 وغيرها من المصنوع كالرجل والهام ومصنوع الزينة والسهم والجنب والاصطبل والاربع  
 وغيرها التي لا تسمى بالبناء بل هي ككله وان لم يدخل في الرباع العربي في كثير من الاخبار  
 جمع ربع وهو المراد ولو اجمع ذات الولد الخالصة عنه والاولى اختصاصاً بمرات الولد  
 بنى الارض جمع ونسب ما حرم من الارض من عينه واختصاصها به في العتق دون  
 سائر الارض لان سهم الزوجه مختص فيها فاذا حرمت احد يدها من بعضه اختص  
 بالحرز وان دفع القيمة على وجه العتق لا الاختيار فكذا في الارض فانه بينك  
 الارض العين وعدمه ولا بين استناعه من القيمة وعدمه فيبقى في ذمته ان يترك الحرام  
 ا جباره على ادها والبيع عليه فهذا كغيره من المشتبهين من ادخاله ولو تقرر ذلك كله في  
 في ذمته ان يترك الزوجه تخليصه ولو مفاضة سوا في ذلك العدة وغيرها وان  
 المصور كثر فيها في هذا الباب خالية عن الفرق بين الزوجين بل بدل على اعتق اليها  
 في الحرمان وعليه جماعة من الاحتجاب والتقدير للوارد فيها له وهو الفرق من ادخال  
 الحرة على الوتر من كبرهون شامل لهما ايضا وان كان في الخالصة من الولد فزوج وجه  
 فرق المم وغيره بينهما ووروده في رواية ابن ابي شيبة وهي متطوعة تقتصر عن تخصيص  
 تلك الاخبار الكثيرة وفيها الصحيح والسنن الا ان في المتن تعليلاً لتخصيصه بـ اربع  
 الزوجية مع وقوع التثنية بما ذكر في عموم الاخبار فاعلمه اول من تعليل تخصيصه بالانهار  
 مصنفنا في هاهنا الاكثر اليه وفي المسئلة اموالا اخرى مما بحث طيلة حقنا هاهنا رسالة  
 معروفة تشتمل على ما يرمي به فمن اراد تحقيق الحال فليقو عليها ولو طلق دوا الاربع  
 احدى الاربع وتزوج بها مسننه وما ت قبل قبيل المطلقة او بعد ثم اشتهت المطلقة  
 من الاربع فكلمها مرة بالزوجية وهي التي تزوج اخيراً اربع النسيب الثابت للزوجات  
 وهو اربع والتمن وتلا ثلثاً بعد بين اربع الباقيات التي اشتهت المطلقة  
 بحيث احتمل ان يكون كل واحد هي المطلقة بالسوية هذا هو المشهور بين الاصحاب  
 لا على غير هذا غير اننا نذكر في مسنده رواية ابي بصير عن ابي هريرة السلام ومحمدا  
 ما ذكرناه وفي رواية اخرى على ابن ابي نضال وحاله مشهور من ذلك في الحكم بحالنا للذكر  
 من تزويج من جعل عدم اربعة للقطم بان احدى الاربع غير اربعة ومن ثم في النابيل ابن  
 ادريس بالبرقة لانها لكل امرؤ وشبهة او مشبهة في الظاهر مع تعيينه في غير الامر  
 هناك

ذاك عليه اكثر من دلالة على القول  
 المشهور بين المتأخرين والظاهر  
 الفرق في الالات بين ما ذكره  
 وغيره

هناك كذا لان احدى الاربع في بعض الاماكن وارتفع اخرتها القرعة المطلقة في بنت  
 من الاربع وحكم النسيب للباقيات بالسوية وبسقط عنها الاخذ ادا بها لان المروء  
 انصفا عنها قبل الموت من حيث انه قد تزوج بالخامسة وعلى المشهور هل يعود الحكم الى غير  
 الموضوع كما لو اشتهت المطلقة في النكاح او ثلاث خاصة او في جملة النكاح كما في  
 المطلق دون اربع زوجات مطلق واحدة وتزوج اخرى وحصل الاشتباه بواحدة  
 او اكثر او لم يتزوج واشتهت المطلقة بالباقيات او ببعضهن او طلق اربع  
 واحدة وتزوج كذا حتى لو طلق الاربع وتزوج بربع واشتهت بواحدة او بغيرها  
 لم يصب وغيره او اريد وتزوج غيرها او لم يتزوج فحيث ان القرعة كما ذهب اليها لا يربس  
 في المصور لانه غير مصور مع عمومها لكل امرؤ وشبهة وانما بالكل السابق في  
 جميع هذه النسخ لمشاركتها للمصور في المقتضي وهو اشتباه المطلقة بغيره  
 الزوجات وتساويها في الاستحقاق فلا ترجح ولا يلا حصة منه فاهو في ذلك  
 الاشتباه وكثير من الفضل على عين لا ينفذ التخصيص الحكم بل التشبه على ما ذكره في الحاشية  
 بل ما حصل فيه الاشتباه فكل الاول اذا استخرجت المطلقة قسم النسيب بين  
 الاربع وما لغيرها بالسوية وعلى الثاني يخصص النسيب المشبهة وهو ربع النسيب  
 ان اشتهت بواحدة وتضمنه ان اشتهت باثنين بين الاثنين او ثلثة  
 بالسوية ويكون للثنتين نصف النسيب وللثالثة ثلثه تارة وتارة وتارة  
 ولا ينفذ في القول بالقرعة في غير موضع كمن هو الاموى بل فيه ان لا يحل له ان يجمع  
 في الكل غير النسيب بل الثاني في الاول بفتح الواو واصله العتق والبرق المراد هنا  
 قرب احد تخمين فساعد الى اخره وجهه بوجوب الاربع بغير نسيب ولا زوجية  
 واحداً من ثلاث كما سبق ولا العتق وسكان الجيرة ولا مائة وبرت العتق عشيقه  
 اذا جمع بعد ذلك ولم يثبت الحق من جهات جارية عند العتق فغالبه لا يجد على  
 الاقرب من خليف العتق وارثاً له مناسفاً الحق في واجب كما كفارة والعقد  
 سابعة اية لا عقل بينه وبين حقيقه ولا ميراث قال ابن ابي شيبة كبر في الحديث  
 ذكرنا سابعة والسوية كان الرجل اذا عتق عبداً فقال هو سابعة فلا عقل بينهما  
 ولا ميراث وفي الحاشية انما قال ام الولد بالاسم لا بالاسم ولا ميراث العتق وشرا العبد  
 نفسه لو اجترأه بالعقود الواجبة او لم يترع قوله ان اجودها الاول لعدم الاعاق  
 الذي هو شرط ثبوت الولاء كذا في الترتيب ما كان العتق حائلاً العتاق  
 وان لم يترع على العتق شاهدان على صحة العتقين المصطلحان المراد من الاثر  
 الاثبات عند الحكم بالاثبات في نفسه وذهب الشيخ وجماعة الى اشتراطه  
 لصحة اربعة سنن عن الصادق عليه السلام من عتق رجلاً سابعة فليس له ميراث  
 شي وليس له من الميراث شي ولا يشهد على كذا ولا دلالة لها على الاثر المذكور في رواية

العتق







ثلاث عشرة فهو اني وان كانت سبع عشرة من الخائب الا ان تسع ومن الايسر ثمان  
فهو ذكي وكذا لو شأنا ويا وكانت في الايسر ثمانه صغيرا فمن وسستد هذه القول ياروي  
من قضا على عليا السلام برحلة من اهل خوار خلت من صلح ادم عليه السلام وان خالفته  
عند الله متلاع واحدا وامر في الذكورة والانثى يعني انه ليس بغيره ثلثة لمعنى المحرر  
في قوله تعالى يجب لمن يتناثا وذهب لمن يتناثا المذكور وفي الرواية ضعف وفي المحرر منع  
وجاء خروجه بخروج الاغلب وقيل بوريث ما يفرقة لانها لكل امرئ شتيه والمشهور  
بين الاصحاب الفرح بوريث نصف الصبي من نصيب الذكر ونصيب الانثى لورثة  
هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال قضى على عليا السلام في الثمن ثلثة ما للرجال وله  
مال النساء فالأبويث من حيث يؤوله فان خرج منها جميعا من حيث سبق فان خرج سوا  
من حيث يبعث فان كان سوا ورث ميراث الرجال والنساء وليس للمواد الجمع بين  
العزيتين اجماعا فهو نصفها ولان اليهود في الشرع قسم ما يقع فيه الثمان  
بين العزيتين مع نسأ ويهسا وهو هكذا ولا يستحق له الا ربع من غير مرج فله  
مع الذكر خمسة من اثنا عشر لان العزضة على تقدير ذكوره من اثنين وعلى تقدير انثوية  
ثلاثة وهما من اثنا عشر فتضرب احداهما في الاخرى ثم مقترية المرتفع في اثنين وهو  
فأحد مطردة في مسئلة الثمان في الاثنا عشر الى تصنيف كل نصيب وذلك اثنا عشر  
منها على تقدير الذكورة برسته على تقدير الانثوية اربعة فله نصفها خمسة والباقي  
للذكر ومع الاثني سبعة بتقريب ما سبق لان لو على تقدير الذكورة ثمانية وعشرون  
الا انثوية ستة ونصف سبعة ومعها ما ثلثة عشر من الابوين سهمان لان العزضة  
على تقدير انثويتهم من اربعة وعلى تقدير الذكورة من خمسة ومضروب احداهما في الاخرى  
عشرون ومضروب المرتفع في اثنين اربعون فله على تقدير برسته ذكرا ستة عشر  
وعلى تقدير انثى عشرون ونصفها ثلثة عشر والباقي بين الذكر والانثى اثنان والباقي  
في مسئلة الثمن ان كل عمل المسئلة ثمانية اربعة اي فترصه انثى واثارة وكوربه وعلى  
كل اربعة مائة وعشرون مائة ما اجمع له في المسئلة من مائة الى اربعة مائة  
في اثنين كما ذكرناه على هذا الوكا في الثمن احد الابوين فالعزضة على تقدير الذكورة  
ستة على تقدير الانثوية اربعة وهما متوافقتان بالنصف فتضرب ثلثة في اربع  
ثم المجمع في اثنين تبلغ اربعة وعشرين فله احد الابوين خمسة وهما من اثنا عشر  
احداهما في الاخرى ثم المرتفع في اثنين تبلغ ستين فللابوين اثنان وعشرون وللغنى  
ثمانية وثلاثون ولولا اجمع مع خنثى في احد الابوين صيرت خمسة مسئلة الانثوية  
في ثمانية عشر مسئلة الذكورة لثباتها بثلثة فستون ثم مقترية في اثنين تبلغ  
مائة وثمناين لاحد الابوين ثلثة وثلاثون لان له ستة وثلاثون ثارة وثلاثون اخرى  
وله نصفها ولان انثى احد وستون ولخنثى ستة وثلاثون ففقد سقط من اربعة

احد الابوين نصف الرد لان المردود على تقدير انثويتها ستة وهي فاضلة على  
تقدير الذكورة ولولا اجمع معه في احد العزتين احد الابوين صيرت خنثى نصيب  
في العزضة ثم اخذت منها نصيبه وقتلت اباه في كاسلن الا انك هنا تنقسم  
على ثلثة ومن اسحق يد وب احد الزوجين من العزضة شيئا اخذ قدره ثلثة مرات  
ان كان زوجه سبعة مرات ان كان زوجه او على هذا وتساوي عليك من العز ومن الثمانية  
من ليس له فخرج المذكور والا انثى اما بان يخرج العزضة من بره او ينزل الذكر ويكون له ثلثة  
بين الخرجين يخرج منه العزلة او البوك مع وجود البوك ان ينهب ما ياكله او بان  
يكون له خمسة رايه يخرج منها العزلة ان كان ثلثة فله بوريث بالبرقة على الاظهر  
وعليه وهو سوا احد من الاخبار منها خنثى الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام  
فكتب عبد الله على سهم وامة الله على سهم وخنثى سهم بمهمة وبوك ما رواه  
الفضيل بن عمار ان لالا لانت عالم الغيب واشتد اذ انت عني بن عمارك فيما كانوا  
فيه يخلفون فين لنا اسر هذا المولود كيف بوريث ما فرضت له في ثلثة ثم قيل  
السهم وبوريث على ما يخرج والظاهر ان اربعة اسحب لثوبان في الاخبار منه وكذا انظار  
ما فيه العزدة وفي رسالة عبد الله بن بكير اذ امكن له الاثني يخرج منه البوك في  
بوكه عند خروجه عن ماله فهو ذكروان كان لا يثنى بولك بل بول علي ماله فهو انثى وعمل  
بها من الخند واللعن شهيرة اجماع سند او او محدة ومن له داسان وبه بان على نحو  
ينبغي ان يكون الفاق معقد الانا عند المحرر واحد سوا كان ما تحت الحق وذكر ام غير  
لان الكلام هنا اتحادا فوق الحق وتعدد له بغيرت عليه الارث وحكم ان بوريث حسب  
الا نبيه فاذ كانا ثانيا بين وبنه احدهما فاشبه الاخر فواحد والا يثني الاخر فاشبه  
كما قضى به عليه عليه السلام وعلى التقديرين برثان اريث ذميا الفرض الموجود فيكون لكونهما  
انثى واحدة او اثنين او ذكرا واحدا او ذكراين ولولا يكن له فخرج او كانا معا فلهما ما سبق  
هذا من جهت الارث ومثل الشريعة والحب لو كان اخا ما في العباد ما ثلثان مطلقا  
فيجب عليه غسل اعضاءه كلها وسحقها فغسل كل منها وجهه ويديه وبجوارحه  
معا على الرطين ولولا برنوصا احدهما فتنهي بصلوة الاخر نظيرين الشك في ارتفاع حد  
لاحتلال الوجه فاستحب المانع المان يظهر الاخر ولو استدل الاخر جبارا لم يمنع او يولي  
طهارته فتنال احدا نظيرين الشك المذكور المتفق لعدم الاجزاء وكذا القول لو اشترى  
من الصلوة والا فموزان كل واحد حكم نفسه في ذلك وكذا غسل اليدين والعموم  
اما في النكاح فمما واحد من حيث انثوية والا فموزان ما من جهت العقد فله توقف  
هتة على رضاها معا نظره بقرى بوقته ولولا برنوصا معا بيع النكاح ولو انقبضا  
برضا الواحد فتنكح الاخر لو كان انثى اكمال وكذا يبيع الا شكال في الطلاق  
واما العقد كالبيع فمما ثلثان مع احراز الاتحاد ولو جازا احدهما لم ينفذ وان كان

القول في











من ثلث عشر الحادية عشرة الفريضة اذا كانت بعد النكاح وانقضت على حاله  
 السهام بغير كسر فلا تحت كزوج واخت لا بوزن الا بـ فالمسيلة من سهمين  
 لان فيها نصفين ونحوهما اثنان وينقسم على الزوج والاخت بغير كسر وان لم ينقسم  
 على السهام بغير كسر كونهما مساويا فلما ان تنقسم على الزوج واحد واكثر ثم ايمان يكون  
 بين عدد المناس عليه وسهامه وفق بالمعنى الا محاولا فالانصاف اربعة فان انقسمت على زوجين  
 واحد من بيت عدده لا نصيب في اصل الفريضة ان عدم الوقت بين العدد والنصيب  
 كالزوجين ونحوه اصل فريضة مستقلة شتما لهما على السدين ونحوه ستة ونصيب  
 الابوين معها اثنان لا ينقسم عليهما ونصيب البنات اربعة تنقسم عليهن ومما يتردد  
 وهو خمسة لانك اذا سقطت اقل العدد من الاكثر مع واحد فيضرب عدد  
 وهو خمسة في السهام اصل الفريضة تبلغ ثلثين على كل من حصل له شيء من اصل الفريضة  
 اخذ من مصروبا في خمسة وهو نصيبه فنصيب البنات منها عشرون على كل واحدة اربعة  
 فان توافق النصيب والعدد كما ذكرنا ستا وثلاثا والتوافق بالنصف في الاول والربع في  
 الثاني فيضرب نصف عدد دهن الفريضة في اصل الفريضة تبلغ ثمانية عشر في الاول  
 واثنا عشر في الثاني فكل بنات اثنا عشر تنقسم عليهن بغير كسر اثنان في كل واحد وان انقسمت  
 على اكثر من زوج فلما ان يكون بين كل زوج وعدده وفق او ثمانية او ثمانية عشر فان كان الاول  
 نسبت الاعداد بالوقت ووردت كل فريضة الجزء وقتها وكان لو كان لبعضهم وفق وورد  
 بعدوا وكان غير اي غير الوقت فان كان بين كل زوج وعدده ثمانية او بين بعضهم كان كل واحد  
 كل عدد حصة من الفريضة الا عددا فان كانت ثمانية فيضرب منها على واحد ونصيبه في اصل  
 الفريضة وان كانت متداخلة انضمت كل ضرب الاكثر فان كانت متوافقة ضربت في  
 احد المتوافقين في عدد الاخر وان كانت متباينة ضربت احداهما في الاخر ثم المجموع في  
 الاخر هكذا ونصيب ما يحصل منها في اصل المسيلة فالمباينة مثل زوج وحصة اخوة  
 لام وسبعة لامه ما حصل ستة لان فيها نصفان وثلثا ونحوها ستة مصروبا اثنان  
 مخزج النصف في ثلث ثم مخزج الثلث ثانيا في الزوج منها النصف ثلثا فتروى للاخوة للام  
 الثلث سهمان ينقسم عليهن ولا وقت بينهما وبين الخمسة والاخوة للاب سهم واحد  
 وهو باق من الفريضة ولا وقت بينهما وبين عددهم وهو السبعة فاعزى السبعة الفريضة  
 المنقسم عليهما وهو خمسة والسبعة الاخرين هما ثمانية اذ لا بعد لها الا لوالدها  
 فلكل اذا سقطت اقلها من الاكثر في اثنان فاذا سقطت من الخمسة بغير  
 بني واحد فنصيب الخمسة في السبعة يكون المخرج خمسة وثلثان نصيبها في ستة  
 في اصل الفريضة يكون المخرج ما ثلثين وعشرة ومنها نصيب من كان له من اصل الفريضة تمام  
 اخذه مصروبا في خمسة وثلثان فللمزوج ثلثه من الاصل فاحدها مصروبة فيها

بـ

اي في الخمسة والثلثين تكون مائة وخمسة والعشرون الام الخمسة سهام اصل  
 فاحدها مصروبا بين فيهما في الخمسة والثلثين وذلك سهمون لكل واحد منهم  
 اربعة عشر خمس السبعين وثلثا للاب سهم من الاصل ومصروبة فيها خمسة  
 ولا ثلثون لكل واحد منهم خمسة سبع المجمع وما ذكره مثال المنقسم على اكثر من فريضة  
 مع الثمانية كنه لا ينقسم على الجميع ولواردت متاللا نكاحها اهل الجميع ابدت المخرج  
 بنو جميعين ونصيب كل الفريضة اثنا عشر مخزج الثلث والرابع لهما المجمع من مصروبة  
 في ثمانية ثانيا فلها نصيب اربع ثلثا للاخوة للام الثلث اربعة للاخوة للاب  
 الباقي وهو خمسة وتوافق بين نصيب كل وعدده والاعداد ايضا متباينة فنصيب  
 ابها شيت في الاخر ثم المرفق في اثنان في المجمع في اصل الفريضة فنصيب ثمانية في  
 خمسة ثم المجمع في سبعة تكون سبعين ثم نصيب السبعين في اثنا عشر تبلغ ثمانية  
 واربعين وكل من كان له سهم من اثنا عشر اخذه مصروبا في سبعين ولا يعبر بها  
 بتوافق مصروبا في الخارج مع اصل المسئلة ولا عدده فلا يتا بالوقت توافق الا اثنان  
 ما يضاف وترد حال بضوا ولا السبعون توافق الا ثمانية عشر بالنصف لهما لو كان اخوة  
 الام ثلثة صح الفريضة لكان هذا نصيب اثنان في ثلث ثم في سبعة تبلغ اثنان  
 ثم في اصل الفريضة تبلغ حسابا اربعة ومن كان له سهم اخذه مصروبا في اثنان  
 واربعين ولا يثبت الا توافق الا ثمانية عشر والاربعة في السدين ومثال  
 المتوافقة مع الاكثر على اكثر من فريضة ست زوجات كما ينصف في الفريضة يعلق ثم يزوج  
 ويحل ثم يموت قبل الاول وثمانية من ثلثة الام وعشرة من كل لالة الاب والفريضة اثنا عشر  
 مخزج الرابع والثلث للزوجات ثلثة ثمانية توافق عدد دهن بالثلث وكل لالة الام اربعة توافق  
 عدد دهن بالربع وكل لالة الاب خمسة توافق عدد دهن بالخمسة فكل من الزوجات  
 والاخوة من الطرفين الى اثنين لانها ثلث الاول وربيع الثاني وحصل ثلث ثمانية  
 الاعداد فيخبري باثنين ونصيبهما في اثنا عشر تبلغ اربعة وعشرين فمن كان  
 له سهم اخذه مصروبا في اثنين فكل زوجات ستة والاخوة الام ثمانية والاخوة الاب  
 عشرة لكل سهم ومثال المتوافقة ثلثة اخوة من اب ومثلهم من ام اصل الفريضة  
 ثلثة والسبعة بين النصيب والعدد متباينة والاعداد متباينة فخير نصيب  
 احداهما في اصل الفريضة فستخرج ستة ومثال المتداخلة كما ذكرنا ان اخوة الام ستة  
 فخير نصيبها ونصيبها في اصل الفريضة تبلغ ثمانية عشر وقد لا يكون متداخلة  
 ثم يزل اليه كارب زوجات وسنة اخوة اصل الفريضة اربعة مخزج الرابع تنقسم على  
 الفريضة وعدد الاخوة توافق نصيبهم بالثلث وترد هم الى اثنين وعدد الزوجات  
 ثمانية نصيبهن فتنقسم على الجميع فكل واحد باق من عدد الاخوة في عدد الزوجات  
 به ونصربه في الاربعة حصة عشرة وما ذكرناه من المسئلة يظهر حكم ما لو كان لبعضها







لا مالوا المحرمية بخلاف كما ذهب بعض العامة وثانها كون الابلاج لوزن الحشنة فان زاد  
 فلو لم يزد دون ذلك لم يتحقق الزنا كما لا يتحقق الوطئ لئلا يمتدحها هنا وان كانت الحشنة صحيحة  
 اعتبر مجموعها وان كانت منقوعة او بعضها اعتبر بابلج فذهبها ولو لم يمتدحها ومن السابق  
 وهذا العذر اظهر في العتريه منها نفسها او باسمها كونه عالما بتجرم المخل لتوجه المخرج  
 ابتداء العتريه عنده بالدين او تشبهه كما لو اخلت نفسها فتوهر للمخل مع الحكة في حقه لم يكن زانيا  
 ويكون النفا عن هذه التخييل بها سبق لان مرجعه الى طهر وشبهه وقد تقدم اعتبار نفيها  
 والعرف بان الشبهة السابقة مع العلم بتجرم الزنا غير كافية في الجمع بينها مع الحكة  
 اطلاق الشبهة على ما يصح للجاهل بالتجرم وعاشرها كونه مختارا فلا كره على الزنا لم يجد ما يوجب  
 العقول بين الغافل والجاهل في الغافل لا يتحقق الا كره بتوعد النادر المطنون فعمل ما توعد  
 به لو لم يعمل ما يتوعد به في نفسه او من يجري مجراه كما سبق تحقيقه في باب الطلاق  
 فحده حمله بتوعد التقرين ومع ذلك فيرد عليه امور ا انه لو ثبت الموطئ يكونه ذكره فثبت  
 فيه ابلاج الخشنة فقد حشنته الى اخره مع ان الزنا لا يتحقق فيه بذلك لاحتمال زياده كما لا يتحقق  
 به الخسل فلا بد من التثبيد بالبرهان ليجز الخشنة ب اعتبار بلوغه وعقله انما يثبت  
 في تحقق زنا الناعا ما في زنا المرأة فلا خصوص العقل ولهذا يجب على المحدث بوطئها ان كان  
 في وطئ الصبي يجب عليه المهر خاصة لكنه حدي في الجملة بل هو لها المصون من الفلن الكبري  
 اعتبارا لكون الوطئ امرأة وهي كما عرفت مؤنة الرجل وهذا انما يجرى تحقيق زناها ما  
 زنا الناعا فثبت تحقيق الوطئ الصغيره كالكبيره وان لم يوجب به الزوج لو كان محصنا فان ذلك لا ينافي  
 كونه زنا يوجب للبدن كالمسابق ج ابلاج قد حشنته اعم من كونه من المذكر وغيره لتحقيق  
 المقارنات والمعتقود هو الاول فلا بد من ذكره كما ورد عليه بان يقول قد حشنته من المذكر  
 ومنه لان يدعي ان المتبادر هو ذلك وهو محل نظره الجمع بين العلم وانفا الشبهة غير  
 جيد في التقرين كما سبق لان تخصيص العلم بعذر خاص كالتاخذ وعجزه في يخرج  
 زنا المرأة العامة عنهم العلم كما لو خلعت على فرسه متوقفة فاصدق للزنا مع جعله للملك  
 فانه يتحقق من طرفه وان اشق عليه ومثله ما لو اكرهته ولو قيل ان التقرين لزنا الناعا  
 خاصة سلم من كثير ما ذكره من يبي فيه الاخلال بما يتحقق به زناها وحيث اعتبر في الزنا  
 اشفا الشبهة فلو تزوج الام اي ام المذموم او المحصنة المذمومة بغيره فانما هو المثل لزنا  
 معده من الجوسية وحقها من الكفر او سكا في ياد يجرده عن احكام الدين فلا حاكم  
 للشبهة والحدود تدبر بالبيانات ولا يكتفي بتحقيق الشبهة الداربية للحد العتري على المحرم  
 لجرده من غيره ان يقبل لعل اجماعا مثلا متفاسحا في الشبهة ح وبه ذلك على خلاف ابي  
 حنيفة حيث انتهى به في ديار الحد وهو الموجب لتخصيصه بالبحث عن نفيه

الشبهة

الشبهة دون غيرها من قبض التقرين ويتحقق الاكراه على الزنا في الرجل على الرجلين  
 فثبت الحد عنه بما يدل من المرأة بالاكراه لهما لا يشترطهما في المخل للرجب لرفع اليه ولا  
 سيخلل اعم منه في حقه التكليف بما لا يطاق ويرى ما قبل يودم تحقيقه في حقه بما ان الشهرة  
 فيه محدودة طين الخوف يمنع من ان يشار الى العتريه وانما ان العتريه وبسبب بان العتريه يجب  
 للزنا وهو يتوجب لتحقيقه غير متوقف على كونه كله عالما لو ساقى حقه على الاختيار ومنع الخوف  
 منه ونثبت الزنا في طرف الرجل والمرأة بالاختار به اربع مرات مع كراهة بلوغه وعقله  
 واختياره وحرية اي تصديق المولى فاما اقرب به لان المانع من تزوجه كونه اقربا في حق  
 المولى في حكم نفيه اختاره لئلا يمانع من تزوجه ولا فرق في العتريه بين المراهق وغيره في حق  
 الحد عنه بالاختار عتريه وبكذلك يروى من يحد من الاختار عنه لا يمانع خلوه منها ولا في  
 المحرمين بين المطبق وبين من يعتريه او دارا او وقع الاختار حاله الحين في حق لوان حاله  
 كماله حكم عليه ولا فرق في الملوكون بين العتريه والمذمومين بغيره وان عتريه بعض  
 ومطلق لبعض وام الولد وكذا لا فرق في غير المختار بين من يبي اياه بالزوج ومن يرضى  
 حتى لا يقع فحده ومتفق اطلاقا في اشتراط ذلك عدم اشتراط فقد سأل عن زنا رجل  
 مقوده وهو راجع القواين للاصل قوله الصادق عليه السلام في خبر جميل لا بد من الزنا في  
 حتى يتراربع مرات من غير شرط التقيد فلو شرط تأخير ابيان وقبله بغيره  
 في اربعة مجالس المظهر خبر ما عرفت من كراهة الاضمار حيث اني ابيح على الله عليه واله  
 في اربعة مواضع والشيء على الله عليه واله يرويه ويوقف عتريه بقوله للمكة قبلت  
 او عتريه او نظرت الحديث وفيه انه لا بد من ابلاج لا شرطه واما وقت المجالس اثنان  
 والعنصر من حيرة اياته بالبعد المعتمد على كراهة اشارة الاخرين للمعصية  
 فيها كغيره وبغيره قد دارها كالمفطر مطهرين اول قوله بغيره فانها اعترى المذموم  
 ويكفي اثنان لا يمانع اثنان على اقراره على زنا ولو نسب المفسر الزنا لمرأة معينة كان  
 يقول ان يثبت بذلك نراكم نبيته المرأة المقرة به الرجل معين بان يقول يثبت بفلانة  
 او يثبت فلانة بالمرءة ان يثبت بان يقول يثبت بفلانة وجب على المفسر ان يثبت  
 الذي اقرب به الا بابلج مرات كما لو لم يثبت به الى موين وهذا موضع خلاف اما الخلاف  
 في الاول وجهه ثبوته ما ذكرناه من المحصنة اي غير المشهورة بالزنا لا للمزور  
 ومن ثمة ان نسبته الى نفسه بقوله نبيته وزنا ليس مسئولا الزنا بالحوار لا يشبهه  
 عليه او الاكراه كما جعل للمطاع وعنه عدم الشبهة وامام لا يثبت له الحد وهذا هو الذي  
 اختاره المصنف في الشرح وهو حجة الان الاول اقول ان يبيح ما يوجب اعتناؤه  
 كالاكراه والشبهة عملا بالعموم ومثله القول في المرأة وتدرى من على عليه السلام

العتريه من نسبة اليه بالزنا لا يثبت  
 حرج ولا يوجب له الا يوقف على عتريه  
 ولا يوجب على المفسر حد







هنا في الثلاثة الخش فاذا ثبت الاقوى للزاني المحسن بغير سرخ فزيد اول جمع صدق  
اصل الخبر به وبما اختاره المصنف في الجمع وثانيها الزم وجوب على المحسن بغير الصادق اذا  
دنا ببالغة عامة حركته كانت امامه مسئلة ام كما ذكره الاحصان اصابة البالغ العاقل للزنا  
اي قبل علوكا له بالعدل الدائم او الرق فتعكنا بعد ذلك منه بحيث يبعد وعلمه وبروح  
اي يمكن منه اول النذر اخره اصابته معلومة بحيث عاين الحشنة او قد عاين في النبل فلو كان  
من نكته الفرج على الوجه المذكور وطعن في صدق بغير عيب وان كان له متاعا وله لان  
الولد قد يثبت من استر سال المتني بغير طعن فهد فتكون ثمانية احدى الاصابة اي الوطئ  
على وجه يوجب النسل فلا يكتفي بحد العقد ولا بالقوة النامة ولا اصابة اليد ولا بالزنا ولا  
ولا في النبل على وجه لا يوجب النسل ولا بشرط الزنا ولا سلاسة القصبين فيتحقق من  
الضيق في قوله لا من الجيوب وان ساحتق وثما انها ان يكون الرابطة في النكاح الصبي حتى  
حينما مقدار الحشنة لم يكن محصنا وان كان مرا حقا وثانها ان يكون عاتلا فلو طعن في ثبوتها  
قد عاتلا لم يتحقق الاحصان ويتحقق بوطئه عاتلا وان يتعد وجوبه ورايها الرتبة فلو  
وفي الجسد زوجته حرة وانه لم يكن محصنا وان يتعد ما لم يطأ به جسد حرة ولا في الزنا  
يكون له من المكاتب بنسبته والمبعض فما مسها ان يكون الوطئ بغير نكاح في الزنا  
التي هي وحده كاسلف وفي دلائل الفرج والا صاير على ذلك نظر ما تقدم من ان الفرج يطلق  
على النكاح الذي هو قد اخلته عليه فتخصيصه هنا مع الاطلاق وان دل عليه العرف ليس  
بجيد وفي بعض نسخ الكتاب زيادة قوله قبل بعد قوله فزجا وهو تعقيب لما اطلق منه  
ومعه يوافق ما سلف وصادقها كونه علوكا له بالعدل الدائم او نكته اليين فلا يتحقق شرط  
الزنا ولا المشبهة وان كانت بعد فاسد ولا المشقة وفي الخلف التخييل بملك اليين وجه  
لرجوله فيه من حيث العل ولا ينفل المحسن المستفاد من لا يترد لرافق فيه هنا على شي وما جها  
كونه منه عدوا او رواها فلو كان بجيد اعته لا يمكن منه فيها وان تمكن في احد هما  
او فيما بينهما او محسنا لا يمكن من الوصول اليه لم يكن محصنا وان كان قد خلع قبل ذلك ولا  
فريق في العبيد بين كونه دون مسافة النكاح وازيد وثانها كون الاصابة مغلوبة  
وتحقق العل بقراره بها او بالبيشة لا بالخلة ولا الولد لا بها كما ذكره واعلم ان الاصابة اعم  
ما يثبت منها وكذا الفرج كما ذكر فلو قال تعيب قدر حشنة الدخ لا كان او نحو وشغل  
اطلاق اصابة الفرج ما لو كانت صغيرة وكبيرة عاقلة وجنونية وليس كذلك بل يوجب بلوغ  
الطوقه كما لو اجمي ولا يتحقق فيها بدونه وبذلك المذكور كله نصيب المرأة محصنة ايضا  
ومتشبه ذلك صيرة المرأة والصغيرة محصنة تحقق اصابة البالغ اليه فزجا علوكا وليس  
كذلك لمن يعتب فيها البوغ والعقل والعربية كالرجل في الواجب البلوغ دون العقل فالمحصنة  
ج المصاب بمرح بالغة عاقلة من زوج بالغ دائم في النبل كما يوجب النسل اصابة معلومة فلو  
اكرت ذات الولد وطاه وكذا يثبت احصانها وان ادعاه فيثبت في حقه كعكسه واما النكاح  
من اولا

الفرج

من الوطئ فانما يتخير في حقه خاصة فلا بد من مراعاته في تقريرها ايضا يمكن ان يرد بغيره  
وبذلك يشير المرة محصنة ان الشرط المعبرة فيه بغير جنسها بحيث يحل بدله بغيره من  
الكلف فتخرج الصغيرة والمجنونة والامه وان دخلت ما دخل في تقريره ولا بشرط  
في الاحصان الاسلام فيثبت في حق الكافر والكافرة مطلقا اذا حصلت الشرايط فلو طعن في  
زوجته الدائمة تحقق الاحصان وكذا لو طعن في المهر في زوجته الزمية حيث تكون دائمة  
عدم الطلاق فلو زنا المطلق او تزوجت المطلقة عالمة بالتقادم او زنت رجعت اذا كانت العدة  
رجعية لانها في حكم الزوجة وان لم يمكن حرمين الرجعة كما لا يعتد بتمكنها من الوطئ بخلاف الباقين  
لا تنقطع العدة به فلا بد في تحقق الاحصان بعد من طه جديده سوا يتعد الدوام بعقد  
جد بدام برجوعه في الطلاق حيث رجعت في النكاح وكذا يعتد ط المملوك بعد عتقه  
وان كان امثالا والافترق البيع بين المملوك والرجل في المحسن وان كان شاكيا معا بين دليل  
الابز والرجل ورجل فلو لم يجمع بينهما على المحسن اذا كان شاكيا او شفعة وفيها يقتصر فيها  
على الزم ورجا قبل بالامتناع على وجه مطلق والاقوى ما اختاره المصنف لانه الاجارة العجيبة  
عليه في كلامه عليه السلام حين جمع المرأة ببيدها حدد فيها كتاب الله ورجعها بسنة  
رسول الله صلى الله عليه وآله ومستند التفسير في رواية تصدق ذلك متنا وسند حيث  
يخرج منها فبذلك بالولد اولا وجوبا فتعريفه به ولا يجب التصريح به حتى يبرر جلدك على الفرج  
للأصل وان كان الناحية التي في الزجر وفردية ان عليا عليه السلام جلد المرأة بغير التمسيس  
ورجها بغير التمسيس وكان القول في كل حديث اجتماعا وبينوا احدها باله خرافا يبيد اياك من وجه  
الجميع ولو استويا غيب لم يفتن المرأة الصادرة والرجل ان حقويه وظاهره كغيره ان ذلك على  
وجه الوجوب وهو في اصل الرجل حسن للناسي اما في كينيته فالاجارة مطلقة ويمكن  
جعل ذلك على وجه الاستحباب في رواية الدارقطني المطلقة باصوام وروى جماعة عن الصادق  
عليه السلام قال تدفن المرأة ان وسقطا ولا بد من الرجل دارج الا لا يقترب وفي الخ لهما من  
عن العمل بضمومها وفي حديثك النكاح في المعنى وجوبا واستحبابا فلو زنا به العدم فتخرج  
المصدر والعشرون عن الثقلين ويخرج من الوجوب اذ حال جزئ منها من باب المقدمة قال في  
من العتق يبعد وضعا فيها عبيدان ثبت الزنا بالبيت او المقرب المجازة بدنه على قلب  
الشخص وان ابرج فالحلف في اثباته في حاشية والمشهور عدم اشتراط الاصابة بل لا خلاف  
ولان قراره بغير الزجر من الاقرار وهو على نفسه وان لم يثبت على التحقيق وفي هذه  
الرواية نظر ومستند التفسير رواية الحسين بن خالد عن ابي الحسن عليه السلام وهو يقول  
والا يكتن ثبوتها بالبيشة بل بالقرارهما واصلها بينهما المجازة على ذلك القول لربما دنا فاقا وفي  
رواية اخرى ان لما من رسول الله صلى الله عليه وآله بوجهه هرب من العترة في رماه الزبير  
رسا في حجره فالتهمه فقتلوه ثم اخبر رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك فقال هلا  
تكنتم اذ هرب يده فاما هو الذي اقر على نفسه وقال اما لو كان علي عليه السلام



حاصرا لما صلتم و قد اورد رسول الله صلى الله عليه وآله من بيت المال و ظاهر الحكم بعدم اعادته  
سقوط الحد عنه فلا يجوز قتله بلك الذنب فان قتل محمدا اقتصر انما قل حفظ الربة  
وفي الردية ارشاد الله تعالى بده من بيت المال لوقوعه منهم خلاص كونه صلى الله عليه  
والله قد حكم فيه فيكون كخطا الحاكم ولو فرض من المحل ودين اعيد مطلقا وحيث ثبتت الردية  
بالبيضة يسد ابراهيم الشهود وحيثما وفي رحم العثر بيد الامام و ينفى عنه البداة حتى الضرب  
و ينفى عنه وجه الاستحباب اعلام الناس بوقت الرجوع و ينفى عنه من يشاء هذا  
من اني مثله ذلك او بريدته و لغيره تعالى و ليعهد هذا بهما ما ينفى عن المؤمنين ولا يجلل حال  
و قيل والناظر ابن ادريس والعلامة و جماعة يجب حصرها بصفة علمه بظاهر الله سره و لا يجوز  
واختلف في ان يحد في الفدية التي يجب حصرها او يستحب قتال العلامة حتى والشيخ في النهاية  
انها واحدة لا تضاف اليها فدية لا يخلو على قوله لا صالة البراءة من الردية و قيل في القاتل  
ابن ادريس قلها ثلاثة لانه لا يعرف عليه فدية اذا قتل جنيما في فدية من الناس و ظاهر قوله  
تعالى لو قتل من كل فئة منهم فدية ليعتقوا في الرية و لينفذوا عنهم فان اقل الجوع  
فيما حل عليه الصبر ثلاثة و ما يقتضيه من الاضرار و قيل والناظر في الخلاف عشرين و وجهه  
فيما روي في الاجود الرجوع الى العرف و انما لا بد من اشتد ثم ضمها احد الموت و ينفى عن الجحيم  
سواء لم يبرح فدية بالكتاب و لكن ما يطلق عليه اسم الجحيم فلا يقتصر على الصبيلا  
يعمل تحت يده ايها و قيل لا يبرح من الله في قتله حد للموت و قيل هو لا يقتل او لا يقتل  
و جهان من اصابة عدم الختم و دلالة ظاهر النسخ عليه و ظاهر البشارة بكون القول الحكمي على  
وجه التحريم فكما ينفى قوله مؤذنا بخبر حيد اذ لا يجد فوقه في الكوفة و هل ينفى عن الجحيم  
الذي اقيم على الجحود او مطلقا لحد العارية و غيرها بدل على الثاني و حسنة دلالة  
من احدهما عليه السلام قال اني ابراهيمين عليه السلام بربهم و قد اقر على نفسه بالنجور فقال  
عليه السلام اعدوا و اعدوا مثلهم فحدوا عليه مثلهم فقال من قتل مثل هذا لا يبرحه  
و ليعتق بدل على الاول و في خبر اخر عنه عليه السلام في رجل امرته ان تدعى باعلا صوتها  
يا ايها الناس ان الله عهد اليي به صلى الله عليه وآله عهدا عهدا اني يحبس صلى الله عليه وآله  
اليه بانه لا يقيم لله عليه حد فمن كان لله عليه حد مثل ما لله عليه فلا ينج عليه الحد و صدر  
هذا الخبر يدل على خلافة على الثاني و اخره ينفى عنها و هو على الاول اذ لا ظاهر لما قلناه  
اتخاذها صفتا مع احتمال ارادة ما هو اعم فان مطلق الجحود شاملة في اصل العقوبة  
و هل ينفى عنه ما حصلت القربة منها و غيره و ظاهر الاخبار والعقود ذلك لان ما ناب  
عنه فاعله مستقر حتى انه منه بنا على صوبه يقول الموت فم لله عليه حد و يظهر  
من الخبر الثاني عدم العزف لانه قال في اخره فاعترف الناس ما خلا ابراهيمين عليه  
السلام و ليعتق عليه السلام و من السجيف جدا ان يكون جميع اصحابه له  
يقربوا من ذنوبهم ذلك الوقت لان في طريق الجحيم صغفا و اذا خرج من ربه لموته  
فان في

ذنان كان قد صلى عليه بعد خضله و كلفه حيا او ميتا او يتفرق و لا يكون ذلك جرحا  
بالصل و الكف من الصلة قد فن و الذي دللت عليه الاخبار والعقود انه يؤمر جرحا بالصل  
و انكف من ثم يجرى بعد اما الصلقة فيحد الموت و لو لم يقتل قبل بعد الرجم و كلف صلت  
والعبارة قد تفرق خلا في ذلك او تقتصر عن المقصور منها و ثالثها الجحد خاصة ما يترسوط  
وهو حد بالحق الحسن اذا رايه بمسبة لم تبلغ الشتم او محنونة وان كانت بالغة شاملا كان  
الزاني ام شيئا وحد المرأة اذا نكح بها طفل لم يبلغ ولو نكحها المجنون البالغ فيلزم الحد  
وهو الرجم بعد الليدان كانت محنة لتعلق الحكم برجم في المقصور على هذه البان مطلق  
فيشمل المجنون والامن الزاني بالنسبة اليها تام بخلاف ذنا العاقل بالمجنونة فان المشهور عدم  
اجابة الرجم للمجنون و صالة المرأة و ربما قيل المسادة اطلاقا للمروية واستناد الى العدم و  
يقول الحد على المجنونة اجماعا والا قرب عدم ثبوتها على المجنون لا شفا لكليف الذي هو  
سماط العقوبة الشد يد على الحرم و لا صل ولا من في فيه بين المطبق غير اذ وقع العمل  
منه حاله و هذا هو الا شهر و ذهب الشيخان و تبعهما ابن البراج الى ثبوت الحد عليه  
كالعاقل من رجم و حد لعارية بان بن تغلب عن الصادق عليه السلام قال اذا نكح المجنون  
او المجنونة حد الحد فان كان محصنا رجم قلنا و ما العرف بين المجنوب والمجنونة والعقود  
والعقود فقال المرأة الماتوق والرجل ياني واما ياني اخا قتل كيف نافي الذمة وان المرأة  
انما تستكره و ينفى بها و لا يقتل بانجل بها و هذه الرواية مع عدم سلامتها سندها  
مشحونة بكون المجنونة حالة النخل عاكلا ما يكون المجنون نكحها او لا و لو روي  
بدل عليه الشيلين فلا يدل على مطلقهم و ينفى الزاني اشد الجحد لقوله تعالى ولا تأخذوا  
بهما رافعة في دين الله و روي صخره متوسطا و يعرف النجس على جسده و ينفى بانه  
و قد روي عنه و غيره فروا بزرارة عن الباقر عليه السلام ينفى الوجه و الذكر كبير و روي  
عنه عليه السلام قال يعرف الحد على الجسد و ينفى الفرج والوجه وقد تقدم استعناك  
الفرج فيه ما و انما انما الدرس فلا ينفى عن على السقم والعين والعنصر من الجحد ليس  
هو لظاهره و اقتصر حجة على الوجه والعنصر بها للنصر و يكون الرجل قاتما بحود  
مستور العورة والمرة فاعله حد رجمت ثوبا على ليل ييد و حسنة ما فانه حورة  
بخلاف الرجل و روي صخره الزاني على الخلاء التي يوجد عليها ان وجد عريانا ضرب عريانا وان  
ومجد عليه ثيابه ضرب و عليه ثيابه سوا في ذلك الذكر والاني و هل ينفى بها النجس و جافد  
والاجود الاول لما ذكرناه من ان بد بها عورة بخلافه والرواية ضعيفة السند و روي  
الجحد والحد للرس والعنصر و يجب لثلاثة على الثاني الذكر للحد غير المحسن وان لم يكن  
اي يتزوج من غيرها ان يدخل في خلاف الحكم على الكبر وهو من على النجس من باهوا على النجس  
اظهره و لا خلاف قول الصادق عليه السلام في رواية عبد الله بن طحينة و اذا نكح الشاب  
الحرة السن جلد و خلق راسه و نفي سنة عن مصوم و هو عام فلا ينفى عن الاثر



نا خير اليان وقيل انما بل الشيخ وجماعته يخصه التعزيب من مائة مائة ولا يدخل لرواية  
ثبارة عن ابي جعفر عليه السلام قال الحصن مائة ولا يدخل في حصنك ولا يدخل  
بها تجلد مائة ويغزو رعايته محمد بن قيس عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه  
السلام في الكوفة ابي بكر اذا نجا عليه مائة وثني سنة في غير مائة وهذا الذي  
اسكاه ولا يدخل بها وهذا ان الروايات مع سلامة سندها فيشكك في كونها في  
خلاف الاجماع على ما دعاه الشيخ كيف وفي طريقه لا يجمع بين كونه في المائة  
وهو مشترك بين الثقة وغيره حيث يرى عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لابي  
وان كان الثاني اوطر من حيث يتلوه على التحقيق والجزء من الراس اجمع دون غيره  
كالجمعة سواء في ذلك المذبح وغيره وان اشئت العايف في غيره ظاهر والتعزيب  
منه من مصر بل مطلقا ومنه الاخر قريب كان ام بعيد احب ما رواه الامام مع صف  
اسم التعزيب وان كان غريبا غريب الى بلد اخر فمروطنه والبلد الذي غريب منه عما  
كان من اهل غريب منه قبل كاله اعيدته في كل ما سيق وان حال الفصل وكما جاز على  
على المدة والتعزيب بل تجلد مائة لا غير لا صلة البراءة وادعى الشيخ عليه الاجماع وكما  
ليرتد بخلاف ابن ابي عمير حيث اثبت التعزيب على الاخبار السابقة المشهورة  
اولي حاله المرأة وصبايتها ومنعها من الاثبات بل ما ضللت وخاسرها حشوت جلد  
وهي بعد الملوكة والمملوكة الباقين العائلي وان كانا متزوجين ولا يجوز ولا غريب  
من احداهما اجماعا لقرنه عليه السلام اذا ثبتت امة احدكم فليجلدوا وكان هذا اكل  
ولا نابل بالجزء وربما استدلل بذلك على نفي التعزيب على المرأة لقوله تعالى فليهن  
نصف ما على المحصنات من العذاب فتوالت التعزيب على الخمر كان على الامه منه  
وسادسها الجلد المبعض وهو حد من حد تعزيبه فانه يحد من حد الاحرار التي لا تبلغ  
القتل بقدر ما فيه من الحر كما يحد في سبيله الى ارقبه ومن حد الجليل بقدر اليهودية ولو كان  
بمنه حد الحد الحما وسبعين حلقه خمسين نصيب العربية وخمس وعشرين  
للعربية ولو اشتمل التقسيم على حد من سوط كما لو كان ثلثه رقا فوجب عليه ثلاثة  
وقل ثوب وثلاث بغير على السوط وصنرب ثلثه وعلى هذا الحساب وسادسها الضمت  
باكثره فاصلة الخزعة من اثني والمرد هذا العتص على حيلة من العبدان وسوقها الشغل  
على العبد العتص على حد وصنرب به دقة واحدة مرة بحيث يبيع الجميع او يملك  
بعضها على بعض بنائه اليها ولو رشح اليها العبد اجمع صنرب به مرتين فصاعدا  
الى ان يهلك ولا يستعظم وصول كل واحد من العدد الى يده وهو حد التعزيب مع عدم اخذاته  
العزيب المكسر متنايبا وان اقبله في الايام متفرقا واقتضا المصلحة التخييل ولو اقبل  
سباها حقا فاني اول من المنشأ فلا يجب اياه بعد بركه مطلقا وانما هو للجزء  
في الصفات يسمى المعتزوب به مع حصول الام به في الحيلة وان لم يجلد واحده وقد  
روي

روي ان النبي صلى الله عليه وآله فعل ذلك في مريض ان جرحه من مائة مائة شراخ فصره  
صنرب واحد ولو اقتضت المصلحة ما خبروا ان من سرق ثم ينفذ عليه الحد ما فعل  
وعليه ما روي من ما خبرنا من المؤمنين عليه السلام حد من سرق ان يسل او يثامنها  
الحد المقتدر وحده عترة نادرة وهو الذي في شهره صحنات ليل او نهارا وكان  
النهار لظلمة حرمة واكثر في زيادة العترة او غير من الاثمنة الشريف كيد الجمعة  
وعزبة والعبد او في مكان شريف كالمسجد والحرم والمقاهر المشرفة او في بيعة  
ويخرج في الزيادة التي يملكها الذي يقيم الحرة في بيت ان يكون مع الجملد بجم وغير  
ولو كان الزنا لا يجد فيه بل انقل عوقب قبله لكان المحرم ما يراه وهذا لا يدخل في  
العقارة ثمة لو شهد بها اربع نساء البكارة بعد مشاهدتها الاربعه بالزنا  
قتلوا لا قرب دار الحد اي دفعه عن جميع المرأة والشهود بالزنا لغيره لغيره  
قاهر فانه كما يمكن صدق النسا في البكارة يمكن صدق الرجال في الزنا وليس له حد  
من الاخر فحاصل الشبهة انما ربه الحد عن الشهود عليه ومن اعن الشهود  
ولا كان عود البكارة والشبهة قول محمد بن عوف الزنا للعزبة وهو بعيد نسيم  
لو شهد من ان المرأة رشا او ثبت ان الرجل يجرب حد الشهود للعتق مع اختار  
الاستعانة في الاول للتا ضرر لمررت به بالليل ولا يضر بغير الحكم الحد مطلقا  
تعلم سواء الامام ونايه وسواء علم بعبه في زنا بغيره ام قبله لغيره قوله تعالى الزانية  
والزاني فاحمدا واسارف والسارفة فاقطعوا ايديهما ولا تاكلن مما كسبتا ولا تملكن  
الغن المستند الى البيعة واذا جاز الحكم مع الفتن جان مع العلم بطريق اولى وخالف في  
ذلك ابن العنيد وقد سبقه الاجماع وقعه مع ضعف مفسكه بان حكمه بغيره تركية  
لنفسه وتقدر من لها للثمة وسوا الظن به فان تركية حاصلة بقرائنه الحكم والظن  
حاصلة في حكمه بالبيعة والاختلاف ان اختلفت بالزيادة والتقصير ومثل هذا لا يفتش  
اليه وكذا يحكم بجملة في حقوق الناس لعين ما ذكره عدم النارق الا ان يجد مطالعهم به  
كما في حكمهم بالبيعة والاعتقاد كان ما يبيع بسببه او تقربا لا مشترك للجميع في الخفض  
ولو وجد مع زوجته رجل يني بها فله قتلها فيها بينه وبين الله تعالى ولا اثم عليه بذلك  
وان كان استبدل الحد في غيره من عاها الحكم فهو المشهور بين الاصحاب لا يفي به مخالف  
وهو مروي عنها ولا خلاف في الزوجة بين المريم والمعتص بها فلا يدين المدخول بها غيرها  
ولا بين الحرة والامة ولا في الزنا بين المحسن وغيره لا فلا فلا ذنمها ولا يجمع ذلك  
والظاهر من هذا المعنى ان حد ما يبيع في غيره ولا يتعدى له في حيا وان كان رجلا او حرا  
اقتصر فيها خالف الاصل على كل اثنان في هذا الحكم بحسب الواقع كما ذكره وكذا في الظاهر  
عليه المودة مع امرأته بقتله او قيام البيعة به كالحكم امانته البيعة هل دعاه او القيد







مكره على الاقرار أربع مرات ولو في مجلس واحد او شهد عليه اربعة رجال عدول بالمعاصرة  
 للعقوبة كما لو كان وكما ضاع على المعاصر المشهور وعليه حرام ما قبل قتل واعتبار بلوغه  
 وعقله وانما اذا عجز باقرار الصبي المحض وكذا الاطفال لو شهد عليهم بغير عدول التكليف  
 اما الحرية فانما تنبئ في قول الاقرار لان اقرار العبد به ينطبق بغير حصة ذلك بتمتع بخلاف  
 السطحة دة عليه فانه لا فرق فيها بينه وبين الحر فيقتل حيث تقتل وكذا لو اطلع عليها المالك  
 وبالمجمل فكل حكم للحر لا في الاقرار وان كان في العبد بغير حصة ذلك وبقتل العبد على حصة  
 كان اولاد قتله اما بالسيف او بالحراب ما لا يجرم بالجماعة فان لم يكن بصفة الزاني  
 المسحق للرحم او بالجماعة عليه او بالجماعة من شانهن كجدار رضيع يقتل مثله ويحرم  
 ليس بين اهل بيت منها أي من هذه الخمسة بحيث يكون احدهما الحرين والاخر احد الاربعين  
 بان يقتل بالسيف او بالرحم او بالرمي به او عليه ثم يحرق يادة في الردع والمفعول به  
 يقتل كذلك ان كان بالجماعة قتل عتقا او عتقا عتقا او عتقا عتقا فاعلا ومفعولا وتوجب الحبيب  
 كذلك والسادس في حق التعزيب هنا وان اقر قاتل حريته ان التعزيب يتنازل والمكلف  
 وعينه بخلاف السادس وقد حرم من ذلك ان القاتل والمفعول ان كانا بالاعين  
 قتلا حريته كانا مبررين لم التعزيب مسلمين كانا مبررين ام بالتعزيب وان  
 كانا صبيين او صبيتين او بالتعزيب قتل ما وان كان احدهما مكلفا والاخر غير مكلف  
 قتل المكلف وادب غير ولد قربه دون الاربعين كالاقرار بالزنا وعين بالاقرار  
 ولو مرة وبكنا اعتبار المبرين كما في موجب كل تعزيب وسياقي وكذا الزنا ولربن كره  
 ثم ولو شهد عليه به دون الاربعين او اخطأ بغير الشرايط وان كانا رابعة حد والفرقة  
 ويحكم الحاكم فيه بجملة كغيره من الحدود لانه اقوى من البيينة ولا فرق في افعال المصنف  
 بين العبد والحر هنا اي في حالة علم الحاكم وكذا لا فرق بينهما مع البيينة كما مر من هذا  
 موكل لما اقر حصة عبارته ما يضمن مساو الاقرار والبيينة في اعتبار الحرية ولو ادعى العبد  
 الاكراه من مولاه عليه ولا عنه الحد ووجه المولى القيام القرينة على ذلك ولانه شبهته  
 بحدثة فيحد الحد بها ولو ادعى الاكراه من غير مولاه فالظاهر انه كغيره وان كانت العادة  
 شتات له ما خلا قتل ولا فرق في ذلك كله بين المسلم والكافر لم يزل المادلة لهما وان لم يكن  
 الفعل اياها بالانجيل او جعل الذك بين الانبياء فحد ما يجره للفاعل والمفعول  
 مع البلوغ والعقل والاختيار كما ان كل منهما او عتق امسلى او كما فرأى حصة او غيره  
 على الاشتهار ولو اقر بغير مسلمة بحد هذا لعن الصادق عليه السلام قال ان كان دون  
 الثقب فالحد وان كان ثقب اقيم قايما ثم ضرب بالسيف والظاهر ان الفرد بالحد للحد  
 وثقل بحد الحصن ويجوز غير جماع بين رواية العلاد بن الفضل عن الصادق عليه السلام  
 ان قال رجل لوطي مثل الزاني وقال ان كان قد احسن دج ولا حبله وقرب منها  
 دجارة

يقع العتق والحد على النكاح  
 وشبهه حد الزنا والحد

رواية حماد بن عثمان وبين ما روي عن قتال الا بطل مطلقا وقيل مطلقا لا ذكره الاضاح  
 من الطرف من غير ثبوت السنن والمتفق المشهور والاصل عدم اموال حرة ولو كان منه  
 العقل الذي لا يوجب القتل بشئ امرين مع كونهما على علمه بان حد كل مرة قتل في القاتل  
 لانه كغيره واصحاب الكفاير مطلقا اذا اقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في اثنائه او اربعة  
 عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال اصحاب الكفاير كفاير اذا اقيم عليهم الحد قتلوا في اثنائه  
 والا حوط وهو الذي اخبره المحم في الشرح قتله في الرابعة لو اقر بغيره قال قتال  
 ابو عبد الله عليه السلام الزاني اذا اخطأ فلا يثقل في الرابعة لان الحد يبي على الخفيف  
 ولا يثقل في الرابعة من هذه الروايات بل كونه بانها خاصة وتلك عامة فيجمع بينهما  
 بخبر العتق ما عدا الزنا وهو الاحد ولو لم يبين حده مرتين لم يوجب سكا الموت  
 ما به ولو تاب قبل قيام البيينة سقط عنه الحد قتل كان الحد او رجعا او حبل اعل ما فعل  
 ولو تاب بعد لم يسقط الحد وكذا الزنا مع الاقرار ولكن بخلاف ما روي في قول الترمذي  
 بين اهل البيت المعن ولا يستعصا كالزنا ويجوز من قبل فلا ما به هذه رواية لان من  
 جملة الما يبي بل الكفاير للتعزيب عليهم بخصوصه بالنار فمقدريه ان من قبل غلاما  
 بشهوة لعنه الملائكة العما وملائكة الارضين وملائكة الرحمة وملائكة غضب  
 واعلده جهنم وسات مصير في حديث اخر من قبل بشهوة لجمعة الله يول القين  
 بلعام من نار وكذا يعذب النيران المجمعان تحت ازار واحد مجرمين وليس بينهما  
 دج اي قرابة من ثلاثين سوطا لستة وستين على المشهور اما يتحد به في جانب  
 الزنا دة فلانه ليس بفعل موجب الحد فلا يلزم به ولقول الصادق عليه السلام  
 في المراتين تمامان في ثوب واحد نقصان قلت حد قال لا وكذا قال في الرحلين  
 وفي رواية بن سنان عنه عليه السلام قال يعذبان ثلاثين سوطا ثلاثة سوطا  
 وفي رواية بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في رواية بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام  
 كغيره بغير الحد وبشكل بان مطلق الرحم لا موجب تعزيب فكل ما لا يوجب العتق  
 او التعزيب يكون الفعل محرما والسحق بحيث لا يشهد اربعة رجال عدول لا يشهد  
 النفس متفردات ولا مضاعفات او الاقرار بربا من الدلالة السيد للحد المختارة  
 كالزنا وحد ما يجره حرة كانت كل واحدة منها اقامة مسلمة او كافر  
 او غير حصة فاعلة او مفعولة ولا ينعصف هنا في حق الامة وتقبل عدلها اكره  
 مولانا كالحد كل حكم مع بلوغها ومقتضاها حقت الجنونة والصورة وادنا حصة  
 فلوسا حقت ما لغة حدث دونها وقيل بحد مع الاحكام لمقتضى الصادق عليه السلام  
 حد واحد الزاني وبانه اعم من الرجم في حد الجسد جمعا ونفلا الساحة في الامة  
 لو عتق الحد ثلاثا وقطع حرم هنا عدم الخلل وان كان يقتل الزاني واللايف في اثنائه  
 كما اتفق في عبارة المحم وثابت قبل البيينة سقط الحد الا اذا تاب تعذرها او تعزيب الامام

يحدان حد عتق ولو ادعى العتق  
 النقصان فلهما بغير مسلمة



لو كانت بعد الاقرار كانا والمواطعة من الاجتهاد اذا جردت تحت انار بالاسئلة  
 للحد فان عرفت ما مع كونه العمل من بين حدنا في الثالثة فان عرفت ما من بين ثم حدنا في  
 الثالثة وعلى هذا ابدأ وقبل في خلاف في الثالثة وفي الرابعة والمستند ضعيف وقد ورد  
 وجه التخييد بالاجتهادين ولو جردت في حدنا فما حقت بكل الحملات الكبر في الولد للرجل  
 لا يخلو من مائة ولا توجب الاشارة عنه فلا بدح كونها ليست فاشا له ولا يخلو  
 بالوجه قطعاً ولا الكبر على الاخرى وتجد ان الزنا ان حد الحق لعدم الفرق فيه  
 بين المحصنة وغيرها ويكرهها اي الموطوعة صان مهر مثل الكبر لا بها سبب في اذنت  
 عندئذها ودينها مهر نسائها وليست كالزانية الموطوعة لان الزانية اذنت في الاقرار  
 بخلاف هذه وقبل من الموطوعة استثناء الذي رواه ضعيفة السند بخلافها دل على عدم  
 دمج المساحة مطلقاً من المأخوذ والصحيحة وابن اوديس في الاحكام الثلاثة اما الرجل  
 فلا كثرناه واما الحائز الولد بالرجل فلو عدم ولادته على فراشه والولد للفراس واما  
 المهر فلكل الكبر في الموطوعة فلا مهر لها وقد عرفت جوابه وانما هذه الجمع بين قاي  
 الناحية من الزنا والمواطعة وتثبت بالاقراء من من الكامل بالبولوغ  
 والعقل والحرية المختار على الكفر ولو اقر مرة واحدة عدا او بغيرها لا يشهد  
 ذكر من عدلين والحد للثبوتة خمس وسبعون جلد هرا كان الثاني اذ عدا بعد اسئلة  
 كان او كما اقر حلا كان احارة وقيل الثاني البشعره رحمه الله يضاق الجبله ان يحل له  
 وليتهد في البلد وينفي عنه الى حين من المامسان من غير تحديده لمرة فنهية بالامرة  
 لرواية عبد الله بن سنان عن ابن عبد الله عليه السلام وروايت المحدث على ذلك الا انه  
 جعل النبي في الثانية ولا حرج على المرأة ولا شهوة ولا تقى الاصل ومما كان النبي لما يجب  
 مراعاة من ستر المرأة ولا كفالة في حد بان يكفل لمن ثبت عليه الحد الى وقت متاخر  
 عن وقت شهوته ولا تاخير فيه بل يسوفي متى ثبت ومن ثم حد شهوة الزنا قبل  
 كالمهر في مجلس الشهادة وان كان لا اشتراط بوجوب كمال العدد الا مع العذر المانع  
 من اقامته ذلك الوقت او توجه ضرره فتشترح الكفالة والمأخوذ له وقت ولا  
 شفاعه في اسقاطه لا يرضى له او مشرك ولا شفاعه في اسقاط حق الله تعالى  
 قال النبي صلى الله عليه وآله لا كفالة في حد وقال ابن المومنين عليه السلام لا يشفع  
 احد في حد وقال ابن عمر في الحد ونظر في ساعة الفم الثالث في القز  
وهو الذي يزرنا والمواطعة مثل قوله زينت بالزنا او لمظت فانت زانية وشبهة من الالفاظ  
 العالقة على القز في الصراحة والمعرفة اي معرفة الفاظ بوضع اللفظ باللفظ كان  
 فان لم يعرف المواجه معناه ولو كان القابل جاهلاً لم يدلوله فان عرف انه يبيد  
 فأيده كبرها المواجه من ذلك فلا افعال لولده الذي اذ به لست ولدي اولست  
 لا يكره

لا يكن لورثت يكن امك ولو لم يكن قد اقرب به لكنه لاحق به شرها دون الاقرار  
 فلكل كبر كبر له دفع الحد بالبعان بخلاف القرب فانه لا ينبغي مخالفاً ولو قال لا احب  
 غير ولده زنا بكم البكر او يا ابن الزنا في حد الاب جاحضاً له فذلك له دون المواجه  
 لانه لم ينسب اليه فخلل كل من يرد له كما سياتي لنا ذبه به ولو قال زنت بك امك  
 او يا ابن الزنا بذه حد للمم وقال يا ابن الزنا بذه فلكم ولو قال ولدت من الزنا فالظاهر  
 القذف للزنا بوجه لان قوله انا يتحقق بوجه قد نسب اليه الزنا فيقوم به حال  
 وغيت الحد لهما ولا لانه الظاهر عرفاً وفيها بلفظ الظاهر كونه قد قال لام خاصة لا خصماً  
 ما يراه ظاهره ويضعف بان نسبته اليها واتحدة ولا احتمال قائم فيها بالسببية  
 فلا يختص احد بهاء ورسائل بانثابه لهما لقيام الاصل الى النسبة الى كل واحد وهو ادري  
 للحد اذ هو شبهة والاقوى الدليل الان يدعي الكثرة او الشبهة في احد الجانبين فيثبت فيه  
 ومن نسب الزنا الى غير المواجهة كالمثلية السابقة فالحق للنسب اليه ويعد المواجهة  
 ان تضمنت شتمه واذا كان هو الظاهر في جميع ولو قال المرأة زنت بك احمل الكثرة  
 ذلك يكون قد ظاهراً لان الكثرة غير ثابتة ومجرد الاحتمال كاف في سقوط الحد سواء عدا  
 القاذفات ام لا لان شبهة بغيرها للحد ولا يثبت الزنا في حد الا بالاقراء اربع مرات  
 كما سبق ويحتمل كونه قد قال لانه الظاهر عليه لان الزنا فعل واحد يقع بين اثنين  
 ونسبة احداهما اليه بانها عليه والاخرى لم يقر به وفيه ان اختلاف النسبة ترجح التماس  
 والتحقيق منهم كونه هو الزاني والاقوى انه قد نفي لها لما ذكره من عداية محمد بن مسلم عن ابيات  
 عليا السلام والبريد والكتشحات والقرائن قد يبعد القذف في حرقه القابل فيجب  
 القسوة اليه مدلول هذه الالفاظ من الافعال وهو من مراد على زوجته او غيرها  
 من ارجاسه وان لم يثبت ذلك في عريته نظر الى انها لغة غير موصوفة لذلك ولا يستعملها  
 اهل الحرف فيه واذا ثبت شتماً لا يبلغ حد النسبة الى ما يوجب بطلان كافي في كل بناء ثم  
 يحرم والبريد الذي لا يعرف له قاله للموهري وقيل الذي يدخل الرجل على امراته قال القليل  
 والقرائن والكتشحات لها معاني في كلام العرب ومناه عند العامة مثل حتى البريد  
 او قريب منه وقيل القرينان من يدخل على بامه والكتشحات من يدخل على اخواته ولو لم يعلم  
 القابل فانه اصلها بان لم يكن من اهل الحرف بوضع الشيء من ذلك ولا المصطلح على انها  
 لغة فلا شيء عليه وكذا العقل في كل وقت في حرك على اسان من لا يبلغ معناه لعدم قصد شتم  
 من القذف ولا الذي فان افاذ في عرف المعتول له وانما ذبي اي قول ما يوجب اذ ذلك  
 من الالفاظ المحيطة له مع العلم بكونها مؤيداً بوليت موصوفة القذف عرفاً وكذا وضعها  
 والقذف بالبريد دون المعتول بوجبه التحريم لانه يحرم للحد لعدم القذف الصريح



مثل قوله هو ولا حرام هذا بما لا يثبت لا لا يثبت الا لا يثبت فيه بقرينة يكون  
 وقد لا لكنه محتمل بخبره بان يكون ولما فعل بقرينة كان بين اليقين بان استمراره  
 حاله للبطر والاحرام علما ومثله استتبع لولا حلال وقد يرد عرفا انه ليس بها  
 الا خلا في الامارات والورد وسخو ذلك فهو اذى على كل حال وقد يكون بقرينة  
 بالعرف او بالنسب بقرينة هذا مثال للمقصد يكون القول له او المنية عليه ناسبا  
 ولا يثبت به بقرينة يكون ام المقصد بان يثبت او يقول لزوجته لراحتك هذا اي يكون  
 فانه بقرينة بقرينة قبل تزوجه وذهب بقرينة بان يكون مع احتمال غير بان يكون  
 دهايا بالبنوة او البر وقدره ان يكون حراما فمن ثم كان بقرينة بان يكون دهايا  
 بوجوب الناذي مطلقا ورواية من ان جعفر عليه السلام في رجل قال لامرأته لولا جرك  
 عند قال ليرى عليه نفي لان العذرة قد ذهب بقرينة جاع وعمل على ان للنفي العذر وان يثبت  
 من الصادق عليه السلام انه قال ليرى بقرينة كذا جرك على اي بقرينة قوله بقرينة المواجهة  
 بل المنسوب اليه وان لم يكن جاعا لان صابطه العذر بقرينة الجرم وهو غير مشروط  
 بمشهور المستقيم مثل الفاسق والشاكر العذر وهو مستند بقرينة مشهور ولو كان  
 مستظا لغيره بالنسب لم يكن له حصة وكذا العنزير والكلب والحقير والوضيع والكان والزيد  
 وكل كلمة تفيد الاذى عر فاو وضاع عليه بها فانها تزوج العنزير الى زوجها صاحب  
 الحق عليه مستحقا لا مستحقا في نفسها بالحق فيجوز بقرينة بقرينة بقرينة  
 انه حقا لا بالكلية وهل يشترط مع ذلك جعله على طريق النهي فيشرط شرطه ام  
 يجوز الاستحقاق به مطلقا كما هو في النقص والعداوي الثاني والاول احوط ويصح في العداوي  
 الذي يبعد الكمال بالبلوغ والعقل فيجب ان يمتنع بقرينة بقرينة بقرينة  
 فيها ولا بد في معنى العنزير كما سلف وفي اشتراط العزير في كل المرد بغير العبد والامة  
 اربعين او عدم الاشتراط فيها وان العزير قالنا قواها واشتهرها الثاني في العزير والمذنب  
 بمرءات المحسنات ولقول العباد في عليه السلام في حسنة الخبي اذا قد في العبد المهر  
 جلد ثمانين وغيرها من الاخبار والقول بالتمصيف على المملوك للشيخ في المبسوط لاصالة  
 البراءة من الزنا وقوله قال فان اتين بها حصة فليهنه نصف ما على المحسنات والرواية  
 مع ضعف سندها وشذوذها لا تهازل الاخبار الكثيرة بل لا يجمع على ما ذكره المعزير  
 والعزير المهر رحمه الله في المشرح فحجب من الحق والاعلام حديث نقل فيها قوله في رجل  
 احدها مع ظهور المهر في ان القول بالاربعين ما ورجله اثم يتهمه على ما يجب منه  
 هنا ويشترط في المقدور الاحصان وهو يطلق على التزويج كما في قوله تعالى والمحسنات  
 ومحسنات غير متساخات وعلى الا سلام ومنه قوله تعالى اذا احصن قلبك يسعد  
 احصانها

ولو اذى العنزير بغيره في نفسه بقرينة  
 قد لا يثبت الا لا يثبت الا لا يثبت  
 القرون ويظهر من اخبار المحسنات

احصانها اسلامها وقيل الحرية ومنه قوله تعالى فمن لم يستطع منك طولا ان يتك  
 المحسنات وقوله والمحسنات من المؤمنات والمحسنات من الذين اوتوا الكتاب  
 وعلموا جازع الامور الخمسة التي يثبت عليها قوله تعالى اعني بالا حصان هذا البلوغ والعقل  
 والحرية والاسلام والعفة من جهة هذه الاوصاف الخمسة وجب الحد بقرينة  
 ولا يخفى بان فحدث الجمع او احدها بان قد في صبيها او مجنون او مملوك او كافرا او متظاهرا  
 بالزنا فالوجوب التعزير من اطلاق المع والجماعة غير فارقت بين المتظاهر بالزنا وغير  
 وجه عموم الحدود وقيل العتق مطلقا بخلاف مواجهة المتظاهرين بغيره من انواع الاذى  
 كما ورد في المصنف في جعفر بن محمد في العنزير بقرينة في مواجهة المتظاهرين بغيره من انواع الاذى  
 حجابا بالحيث استند الى الرواية البر في من ابى عبد الله عليه السلام اذا اجاهر بالفسق  
 نفسه فلا حصة له ولا عزيمة وفي مرفوع جعفر بن محمد بن معمر من تمام العباد في  
 اهل الربية وتوفيق بهذا فكان حسنا ولو قال لكافرا منه مسلمة بآية الزانية والحر  
 لا سجما عما لا يثبت وجوبه دون المواجهة فكما كانت مبيحة وزنا الكافر فلا  
 حد لان المسلم لا يحد للكافر بالاصالة فكذلك اما لا يحد وتقرر ان الكافر المسلم على تقدير  
 موته المسلم موتا عند الصدوق وبقرينة لا يجب اما عند المع وغيره والحد وقد يثبت  
 المسئلة كرايم في العواعد لكن بقرينة اقبل من هذه للتأويل ولو نقاد ما المحسنات  
 بما يوجب الحد فثبت ولا حد على احد من هذه لصحيفة اي ولا حد عن ابى عبد الله عليه السلام  
 قال اني ابرأ المؤمنين عليه السلام بقرينة في كل واحد منها صاحبه بالزنا في  
 يد به فقال بقرينة الحد وعزرها ولو تعدد الحد وفي تعدد الحد سواء الحد  
 الفاذن او تعدد لان كل واحد سبب تام في وجوب الحد في تعدد السبب نعم  
 لو تعدد الواحد جماعة بلفظ واحد بان قال انتم زناة وكفره واحده في المطالبة له الحد  
 فحد واحد وان اقر في في المطالبة فكل واحد حد لصحيفة جعفر بن ابى عبد الله عليه  
 السلام في رجل فزق على قوم جماعة فقال ان اؤوبه بقرينة صنف حد واحد او ان  
 اؤوبه بقرينة صنف كل واحد او اؤوبه بقرينة صنف كل واحد او اؤوبه بقرينة صنف كل واحد  
 انه اؤوبه بقرينة صنف كل واحد او اؤوبه بقرينة صنف كل واحد او اؤوبه بقرينة صنف كل واحد  
 قال بقرينة واحد قلت نعم قال بقرينة حد واحد وان زق بينهم في العتق في صنف  
 لكل واحد منهم حد بقرينة الاول على ما لو كان العتق بلفظ واحد والثاني بقرينة على الواحد  
 بقرينة واحد والحد واحد بقرينة في كل الباس بقرينة حد واحد والثاني بقرينة على الواحد  
 وهو اؤوبه بقرينة بقرينة نظر لان تقسيم الاول مثلا كل للحد في الحد والحد واحد  
 بوجه التمثيل فيها والظاهر ان قوله فيه جماعة صنف صنف العتق لا يوجب وانسب  
 بالجماعة لا العتق وانما بقرينة قوله ليرى صنف العتق الاول عليه بالحد واحد بالجماعة  
 العتق في المقدور وهو بقرينة حد واحد بقرينة في العتق بقرينة في العتق بقرينة في العتق

وان الحد بقرينة بقرينة بقرينة بقرينة  
 لا حد واحد بقرينة بقرينة بقرينة بقرينة  
 ان جازي بقرينة بقرينة بقرينة بقرينة







ولان السحر والشعوذة موقوتان ولولا تاب السحر لكان قيام عليه في سبيل الله تعالى  
لروايت عن ابن عباس عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول من يظلم  
من السحر شيئا كان اخره من بريد وحده ان يتيه وقد تقدم في كتاب البيع معنى  
السحر وما يجر منه وما في ام النبي صلى الله عليه وآله من ان لا يسيب ولو تاب له لقتل  
توبته اذا كان ارتدادا عن حق الله تعالى في غيره على المشهور والحق في توبته  
وان لم يستطع منه القتل ولو كان ارتدادا عن حلفه فله ان ياب ومن توبته هذا حصة وغاها  
وانه فان ظاهرا للضرر والفتنة وجوب قتله وان تاب ومن توبته هذا حصة وغاها  
ان سب الامام عليه السلام كذالك الفصل الرابع في الشرك اي سب السحر ولا يخفى  
عندنا بالفتنة بل يجوز حبس كل مسكر ولا يخفى التحريم بالبدن المسكر منه فما اسكر جهنم  
كان العاقبة فيه الا سكار وان لم يسكر بعض الناس من لاه ما تناول منه واخرجه  
من اجبه من بعد الامتناع من شربه تناول الفلانة منه فما حلفها وكذا غيره للفتنة وان لم يسكر  
لا نهى عن تناولها للضرر في بعض الاخبار وهو من جهة في اخره هو على استحضاره لنا  
ولا يخفى التحريم بتناولها صفا بل حرمها ولو من جوارحها وان استهلكها بالدرج وكذا غيره عندنا  
العصير العتيق اذا اكله بالصادق سقاه اعلاه واستند بالحق في التناول فان لم يخفى ذلك  
لمسح الغليظة اذا كان بالصادق ان المصير وقتي في الاحباب ومهم للمعد في غير هذه الاحباب  
مصرح بوجوب تحريم العصير معلق على غلبته من غير اشتراط استنداده بنعم من يحرم نجاسة  
منه في النجاسة مشروطة بما لا يريه والحد هذا جعل التحريم مشروطة بما لا يريه ناه على انما  
في الحديث من تلازم الوصيتين وان لا استنداده مسبب عن سمي الغليظة فيكون قيدا لاستنداده  
هنا سكر او فيه نظر والحق ان تلازمهما مشروطة بكون الغليظة ما صار كذريا ما هو فلا  
وانقلب بنفسه فاستنداده بذلك غير واضح وكيف كان فلا وجه لاستنداده  
في التحريم لما ذكرناه من اطلاقه في المصير بتعليقه على الغليظة ولا استنداده وان سب  
سكروته لا دخل له في سببية التحريم وكما ان يكون التمسك في ذلك المعنى انما في الغليظة  
نجاسة على اشتراطه فيها مع ان لا دليل ظاهر على ذلك مطلقا كما اعتبر فيه المعد في غير  
هذا الكتاب الان يجعلوا التحريم دليلا على نجاسته كما يحسن التعقيب لما صار له  
وحرم وقع فيكون نجاسته على الاستنداد فيقتضي التحريم بغير حجة معه لانها موقوتة عليه  
وحديث مسكروا باعتبار الاستنداد في النجاسة واطلق القول بالتحريم بغير الغليظة في  
احد الامرين اما القول بعدم تيقن النجاسة على التحريم او القول بتلازم الاستنداد والنجاسة  
كمن لم يظهر النجاسة دليل سبب التحريم للموجب لظن كونه كالمشركين من الرزقيات  
المسكورة لزم استدل بالتحريم والنجاسة في معنى واحد وهو الغليظة مع الاستنداد  
ولما كان متلازمين كما عاهد لربنا في تعليق التحريم على الغليظة فدينه على الاستنداد للمكذوم  
كن في المصير بتعليقه عليها شبهة على ما ذكرنا في جميع ما اطلقه في التحريم وقبده في النجاسة

وهذا حسن لو كان صليحا لدليل النجاسة لان عدم دلالة اظهره في الجبان اعترف  
بالادليل على نجاسته الا ما دل على نجاسة المسكر وان لم يكن مسكرا فرب شبه عليه  
وانما يحرم العصير بالنجاسة اذا لم يذهب ثلثاه به ولا انقلب خلا حتى يتحقق حد هما  
حل ونجسته الطهارة انما بالاول فهو مشقوق العنصر في ما لا ياتي فلا انقلاب  
النجاسة اخرى وهي تطهره كما لو انقلب الخمر خلا مع قوع نجاسته الا ما صاف في العنصر  
ولو صار ديسا قبل دها بثلثين في طهر وجهان اجمودها لعدم مع ان في من  
نادى على ما لا يستحق بوجوب الشرك فيكون مثلك مظهرا وبسبب الحد فان  
حليته بنجاسته اي تناول شي ما ذكر من اسكر النجاسة والعصير في الثالث الحاشية  
بها حاشية مع بلوغ المشاكلة وعلمه واختياره وعلمه وان كان كذا اذا اطلقا هرب  
امالوا استنداد كان صبيبا او جونا او مكرها او مضطرا لفظ الروح اوجاهه لفظ  
ادعربه فلا حد وسبب التسمية على بعض التورود والافرق في وجوب النجاسة  
بين لحم البعير والاشجار لروايت في بعض ورواية عن زرارة عن الصادق  
عليه السلام وفي العهد قول المصنف في باب من حلف نصف الحرم ونحوه في الجحيم الناس  
وجزاءه المعد في بعض تحريمها لروايت في بعض التحريم عن ابن عباس عليه السلام  
في عهد ملوك بني حرقا قال سجد ثمانية هذه امر حقوق المسلمين فاما ما كان من حقوق  
الله عز وجل فان لم يفرغ نصف الحد فله الذي من حقوق الله عز وجل ما هو قال اذا زنا  
او شرب الخمر فذا من الحقوق التي لعن رب فيها نصف الحد وحمله الشيخ على النجاسة  
وروى يحيى بن ابي العلاء عنه عليه السلام ان احد الملوك نصف حد لعن من شرب  
وحضه جلد الزنا والتحقن ان الاجاديت من الطرفين غير فتيحة الاسناد فان  
غير التخصيص اذ في اخبار المساواة مشهور وبغيره القارب ومن في قوله  
عازا مسكورا العورة على ظهره وكفيه وسائر جسده ونحو وجهه ووجهه  
ومثاله وبغيره المصير على جسده فغير ما ذكره لو كان الحد في الرابعة لما رواه  
الصدوق في الفقيه من سلا انه يقتل في الرابعة ولان الزنا اعظم منه ذنبا وقاعله يقتل  
في الرابعة كما معنى عرفنا اوله وذنب الاكثر الى ملكه في الثالثة لا اخبار الاكثر في النجاسة  
الصريحة في ذلك فموصوفة وحاشية بوضع عن اكمال عليه السلام من قبل الجباب  
الكلية كالمسلم في الثالثة اذا اقيم عليه الحد مرتين وهذا اخفى والمرسل في قبول  
مطلقا منصوصا من رواية الصحيح ومنها في الرابعة وقد تقدم ولو شرب  
مكررا ولم يجد فواحد كغيره ما يوجب الحد وقيل في النجاسة ان كان عن طهر ولا يستتاب  
لا يرمى من حيث انكر ما علم من دين الاسلام من ضرورة وقيل القابل للنجاسة يستتاب  
نظرا عن نظره فان تاب والاقول الاول لو كان عن موصوفة استتاب قطعا



كالأمر إذا دبره فان تاب ولا قتل ويستتاب المرة مطلقا وكذا يستتاب الرجل  
لو اسقط بيعه فان امتنع من التوبة فقل ان الله اطلع العلم وغيره من غير عرف بين الغلبي  
والمالي ولو باعها غير شغل حر ولا يفتل شغل غير شرب غيرها اي غير الخمر المسكرات  
لأنه في فيه بين المظنون وهو كان في عدم كرمه فلو كان اجتمع على تحريمه وربما قيل  
بالجاءه بالخمر وهو باور واول بالجرم مشغل بجهه ولزنا به الشارب للمسكر قبل قيام  
اليمين عليه سقط العمد منه ولا يسقط الحد لو كانت توبته بعد هاتين بعد قيام  
اليمين لا ما ان البقاء وقد تقدم مثله ولو تاب بعد اقراره بالشرب يتخير الامام بين  
اخاصته عليه والعقوبات السابقة اذا سقطت تحت اقوى العتوبتين وهو القتل  
فاسقطا لادانتهما اول دليل يخبر الحكم بما يوجب القتل ويختص هنا استيفاءه عملا للاصل  
والا ولا يشترط وينتفى هذا الفعل بشهادة عدلين او الاقرار مرتين مع بلوغ المشر  
وعقله واختياره وحرية ولو شهد احدهما بالشرب والاخر ما لم يقل بعد لا ريب  
من علي عليه السلام في حق الوليد لما شهد عليه واحد بشر بها واخر فيها فقال عليه السلام  
ما قالها الا وقت شربها قال المم رحمه الله في الشرح عليا فتوى الاصحاب لم افاق فيه  
على مخالف كذا العلامة جمال الدين بن قاروس قال في الملاء لا احق درك طريقه  
وهو مشهور بالثبوت وكذا كره العلامة استشكل الحكم في القواعد من حيث ان النبي مراده  
لم يحفل الا بالشرب الا ان مطلق الشرب لا يوجب الحد لحوار الاكراه ويبدفع بان الاكراه  
خلاف الاصل والانه لو كان كذا لادعاه ويلزم من قبول الشهاه كذا كره قبولها  
شهادة معا لما في نظرنا في التخليص المذكور وقد يشكك ذلك بان العهد في الاول الاجماع  
كاذاه ابن ادريس وهو مضمي في الثاني واكثر الاكراه يوجب الشهادة وهي  
تد بالحد وقد علم ما فيه نعم يعتبر امكان تمامية الشرب المشرب المستهود به فلو شهد  
احدهما انه سطر يوم الجمعة والاخر انه قاتل قبل ان يات به او بعد ما به لم يجز لا خلاف  
الفعل ولم يربط على كل فعل شاهدان ولو ادعى الاكراه قبل المحالبة فيه راعه الحد  
لقيام الشهادة اذ لا يمكن به الشاهد بان شهدا ابتدا بكونه مختارا او اطلق  
الشهاه بالشرب او التي لم كذب في الاكراه ما ادعاه وتحد حنف جمل النبي  
المجتبى من الشرب اذا شربه ولا يعذر في الشهادة بالنسبة الى الحد وان اقره  
دنا القتل لا خلاف في المعنوية اكثر من شارب كالحسن واول بالحد لو شربه  
حرمه له ولا يفتل ايضا كما لا يسجل ولا يحد لها عيسى الشارب فاتفق مسكرا  
او بغيره لرب اسلامه في حقه ولا من اضطره العطش او اضطره الى اساقه  
الشهادة بالخمر بحيث خاف التلف بدونه ومن اسجل بغيره من الجرائم المجموع  
عليها من المسلمين بحيث علم تحريمها من الدين ضرورة كالميتة والدم وغير  
الذين يرون كحاج الحجارم واباحه الخاسرة والمعدية والظلمة ثلاثا قتل او لصل

وقوله في ذلك لا يخطئ بعينه عن المسلمين  
ببطلانها لغيره فلم يعلم بغيره والاضابط  
فيكون

الظن

القطر لانه مرتد وان كان طيبا استتبع فان تاب والاقبال كل ذلك اذ لم يدع شبهه  
ممكنة في حقه والا قبل منه وفيه من المم وغيره ان الاجماع كان في ارتداد معتق  
خلقه وان لم يكن معلوما صرورة وهو يشك في كثير من افراده على كثير من الناس ومن  
انكبه فيرسل اليها عرسا لم يجز الحد كانه بالخمر ولا دخل التقدير فيه واختلف المم  
مستغنية عن القيد وان كان اليوم مفتقرا اليه ولو ان الحاكم الاجماع لا يحد بها جهض  
اي استقطت حلقا خوفا قد فيه اي دبر الخمر في بيت المال لانه من خطا الحكم في الاحكام  
وهو محله وقضى على عليه السلام في جهنم خوفا ثم رخصت ارسا اليها القيم عليها  
الحد ان دبر جنبها ما عاقلته اي عاقلة عملا في بيت المال ولا تنافي بين المخرج  
يكون صدوره من انقاذ الحكم في بيت المال والرواية لان عمر لم يكن حاكما شرعيا وقد  
بالفعل خلاف ذلك البتة على عاقلة اولان عمر لم يرسل اليها نجد بثبوت ما ذكره عن اهل  
هذا الاول فعمل على عليه السلام لانه كان في ذلك يتجسس بمنزلة الاول ولا كان يقبل  
ذلك منه خصوصا بعد فتوى جماعة من الصحابة بخلاف قوله فيمنعت عليه السلام ايام  
الاجل اذ انقضت وتعليقه بكونه قد قتل خطا ومن قتله الحرام والتقريب في حد السكون  
اي لا عوض لنفسه سوا كماله ام لا دعي لانه دخل ما يقع على يتعبد به الصالحات  
وكسنة الطبع عن الصادق عليه السلام ايا رجل قتل الحد والعقار من خلا دبره واي  
من شرب الخمر وكذا الحد عند بعض الامامية وقيل بجهنم في بيت المال وهذا القول  
مجهول قايلا وحلا ومضمونا فيه فان المعتمد رحمه الله قال بضمن الامام دبر الحد والمنا  
لما روي ان عليا عليه السلام كان يقول من صرغيا حده من حد واداه حيا فلا دبر  
له علينا ومن صرغيا حده في بني من حقوق الناس فهاه فان دبره علينا وهذا القول  
يدل على ان الحد في حد الناس فان الصالح في بيت مال الامام لا بيت مال المسلمين  
الا يستصحب الدبر في بيت المال بما يذنبه الاحاديث وبغيره من المبسوط ان الخلاف  
في التقدير وصح به غيره بناء على ان الحد مقدم التقدير اجتهادي وفيه نظر لان  
التقريب لما كان من امام معصوم لا يسجل بالاجتهاد الذي يجوز فيه الخطا والحق ان  
الحد في بيتها معادون عدم الصالح مطلقا اوجه لصرف معسكر الصالح دونان  
فتوى المشهور بفعل يوجب القتل موحد القتل في بيت المال مال المسلمين  
دبر المقتول لانه من خطا الحاكم ولا ضمان على الحاكم ولا على عاقلة النفس  
الشرعية ويتعلق الحكم وهو هذا القطع ببرقة البالغ الحاكم المختار من الحرز بعد هتك وان اش  
لا شهيده هو هذه الملكة عارضة السارق والحاكم كالمادعي السارق ملكه مع عليا لما  
بانه ليس بملك ربيع دبره ذهب خالص موقوف بسكة الحاملة او موقوف بغيره كذا  
يرى من غيره شعور الملك به مع كون الملك الموقوف من غير مالك ولده اي واللسارق  
ولا مال سيده وكونه غير مأكول في حاله مستبانا المدودة وهو الجذب والجامعة



يقال لا يستحق العقوبة اذا اجد بواقعة غشقة فتبوء قد اشاد بال تفصيلها بقوله فلا قطع  
على الصبي والمجنون اذا سرق كذا كذا بل لا ديب خاصة وان تكررت منها السرقة لشرائط  
الحد بل هي كالكيف وتبلغ عن الصبي اول مرة فان سرق ثانيا ادب فان عاد ثالثة حكت  
اياه حتى يموت فان سرق رابعا قطع اياه فان سرق خامسا قطع كما ينقطع البائع  
ومستند هذا العقل اخبار كثيرة صحيحة وعليه الاكثر ولا يورد في تعييب الشارح  
منها خاصا من ان ديب كونه لظاوان شاركه خطاب التكليف في بعض الظروف  
ولو سرق المجنون حال افاقته لم يسقط عنه الحد وعبر عن المجنون واحترنا  
بلا اختيار على التكرار على السرقة فانه لا ينقطع وتعلم ان للاق الشراطين التكرار لا في الحد  
والعبد الا على وجه ياتي والحيوان الا على وجه السلم والكلاب والحمائم والاسماك  
ولا قطع على من سرق من غير حرز كالصبي والطريق والرحا والحمام والاسماك  
المواضع المختلفة والمنازل في خشيها فاعلم عدم مراعاة المالك للمال من حرز في  
الاصل بعد ان حكمه غيره بان في قتله او بابه او ثقب جداره فاخذ هو فانه لا قطع  
على حد ما لان المالك لم يسرق والسارق لم يخذل من الحرز ولو نشأ في الهلكة بان  
نهبها ولو بالثواب عليها فخرج احدها حاله قطع المخرج لحدك هتك الحرز وسرقته  
منه دون من شاكه في الهلكة كما لو انقرده ولو اخرجها معا قطعها ابلغ نصيب كل واحد  
نصيبا والا ضمن بلف نصيبه النصيب وان بلغ المجموع نصيبين مضاعفا على الاقوى ويشل  
بلف بلوغ المجموع نصيبا في قطع الجميع لتحقيق سرقة النصيب وقد صدر عن الجميع فينبغي  
عليهم النطق وهو ضعيف ونواشركا في الهلكة في اخرج احدها حاله الى قرب الباب  
فادخل الاخر به واخرجه قطع دون الاول وبالحكس لو اخرج الاول والاخر به  
فحمله الاخر ولو وضعه في وسط القبة والباب فاحمله الاخر في قطعهم او عرس عنها  
وجها ان جودها الثاني لا نفع الاخر من الحرز فيها ووجه الاول تحقيقه منها بالسرقة  
كتحقق الهلكة بها ولا مع توهده المالك او لعل يظهر غير ما كان وغير حاله كما لو توهده  
ماله فظهر غيره او سرق من مال المرونة الباطل بقره الله محققا باحة الاستقلال  
بالمناصة وكذا لو توهده ملكه للحرز او كونها واحدا لا يسهل ولو سرق من المال المشترك  
ما يظنه كذا نصيبه وجواز تباين سرقة الغنمة بتقسيم فراد نصيبا فلا قطع للشيعة  
كوهده المالك فظهر عدمه فيه اجمع بل هذا القول ولو علم عدم جواز تولي الغنمة كذا كذا قطع  
ان بلف نصيب الطريق نصيبا ولا فرق بين قبوله الغنمة وعدمه على الاقوى وفي السرقة  
اي سرقة بعض الثاقلين من مال الغنمة بحيث يكون له نصيب منها نظرا لثباته  
اختلاف الروايات فروي محمد بن مسلم عن ابي ذر عليه السلام عن علي عليه السلام  
في رجل اخذ بيضة من الخنزير فقال له لا قطع احدا به فيما اخذ سرقة وروي عبد الرحمن  
ابن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام اننا مير لم ننبئ عليه السلام قطع في البيضة

مسألة

التي سرقها رجل من الخنزير وروي عبد الله بن سنان عنه عليه السلام انه قال ينظر  
الذي نصيبه فاذا كان الذي اخذ اقل من نصيب عزروه وفع اير تمام ما رواه كان  
الذي اخذ مثل الذي له فلا في عليه وان كان اخذ فضلا بقدر ربع دينار قطع وهذه  
الروايات صحيحة سند من الاولين واوفى بالاصول فان الاقوى ان الخنزير يملك نصيبه  
بالبيان فيكون سرقا ولو لم يملكه ما تقدم من سرق السارق في توهده حل ذلك وعدمه  
وتنبيه النطق يكون الزايد بقدر النصيب ولو قلنا بان الغنمة كاستنفة من ملكه بالبيان  
فكان له ولو قلنا ان المالك لا يحصل الا بالغممة انما النطق مطلقا مع بلوغ المجموع نصيبا  
والرواية ان بيضة شاة له وفي الخنزير ماله في السارق فيه حتى كسبت المالك والمالك في النصيب  
نظرا لاستقرب العلة لعدم النطق ولا في سرق ربع دينار وهو ما نصيبه  
مسألة المعاملة عينا او ثمنه على وجه وفي المسئلة القول بادره اعتبار دينه او ثمنه عينا  
مستحب ولم يبلغ نصيبه المستحب فلا قطع ولما تعلم ان كان سندس دينار  
مصرفا فتمت ربع قطع على الاقوى وكذا لا فرق بين علمه ببيضة او شخصه وعدمه  
فكف عن السرقة فليس قطع دينه او سرق ثوبا فقتله اقل من النصيب فظهر مشغلا  
على ما بلغه ولو معه قطع على الاقوى لتحقيق الشرط ولا يدرج عدم العمد اليه لتحقيق السرقة  
اجلا وهو كاف ولشهادة الحال بالادلة على نصيبه ومثل طلقات الاخبار اخرج النصيب  
دفعه ومقداره وهو كذا كذا السارق في اخرج النصيب لا يدرج سرقة واحدة  
او اطلاق المالك بينها فيبطل نصيبه وسيأتي حكمه لهذا المذهب قوله موثقا  
جهد اخذها به ويحتمل ان لا يدرج في النصيب من حرز من لم يقطع الا ان يملكها  
ثالث فيكونان في حكم الواحد وقيل لا يعرف بذلك ولا في الهلكة المحرقة في الهلكة  
لا يدرج سارقا بل فاصبا او مستلبا وكذا المستأجر مالا يداع والاعارة والقبالة  
وغيرها لو خاف لم ينقطع لعدم تحقق الهلكة ولا من سرق من ماله ولو كان ملك  
وبالحكس وهو مال سرق الولد من مال والده وان عله او سرق الام مال ولدها  
ينقطع كل منهما لعدم الاية حرز منتهى الحال فينبغي اليه في وقال ابو الصلاح لا يقطع الام  
بسرقة ماله ولدها كالبطلان لانه واحد والوالد من ولا شراهما في وجوب الاعظام  
ونصيبه في اجماعها من والادع المشهور والحد الام كالم والادع لا يقطع من سرق  
المال من الام في عام الحجة وان استوفى باقي الشرط لعل الصادق عليه السلام  
لا يقطع السارق في اجماعها من والادع عن الصادق عليه السلام قال لا يقطع السارق في سنة  
الحجة في ثوبه مثل الخنزير والحمائم والاسماك في الاولين مستحب هذا الخبر في  
الطريق ضعفه وارسال كذا لعل من سرق لار له واطلق المرو وغيره كذا كذا  
من غير تقييد يكون السارق مضطرا اليه وعدمه بتعلق اطلاق النصيب وما قبله

وقف

وعنه وروى محمد بن ابي  
عيسى في كتابه في  
الطريق ولا يقطع السارق في  
الطريق ولا يقطع السارق في  
الطريق ولا يقطع السارق في

وفي رواية محمد بن ابي  
عيسى في كتابه في  
الطريق ولا يقطع السارق في  
الطريق ولا يقطع السارق في

وفي رواية محمد بن ابي  
عيسى في كتابه في  
الطريق ولا يقطع السارق في  
الطريق ولا يقطع السارق في



يكونه مضطرا لا قطع الا دخل الحياض مع هذا السارق فلا بأس به نعم لو اشتبه  
 اجد عدم القطع ايضا عملا بالجمهور وبهذا يتدفع ما قيل ان المضطر يجوز له اخذه قبل  
 في علم الحياض ويظهر لانا المشتبه حاله لا يدخل في حكم ما نفع من جوار حياض المضطر له  
 مقرا مطلقا بل مع عدم إمكان ارضاء مالكه بغيره كما سبق وهذا انما يكونه  
 لا يقطع اذا كان مضطرا مطلقا لا كونه او فعلا كما ينبغي عليه المالك في الجرح وكذا لا  
 يقطع العبد لو سرق ماله سيده وان انتفت عنه المشبهة بل يوجب المالك لو سرق ماله  
 فماله ولو كان العبد من العبيد فسرق ماله لم يقطع لان فيه زيادة اضطرار نعم  
 يوجب ما يجسم جرائمه وهنا سبيل لا فرق بين اخراج السارق المتاع بنفسه  
 او بسببه ان يشترك جمل ثم يجبر منه من خارج الحرز او يبيعه على يد الحرز ويجزى  
 او بامر غيره من جبري او مأمون باخراجه فان القطع يتوجه على الأمر لعل المبي  
 والمأمون نصف المباشرة في جيب السبب لا يفي كما لا يخفى بقطع الضيف والاجر  
 اذا سرق مال الضيف او المتأجر مع الارحام من ذمة اي دون كل منهما على الاشهر  
 وقبل لا يقطع مطلقا استنادا الى اخبار ظاهره في كون المالك غير جرحه فالتفصيل  
 حسن نعم لو سرق الضيف ضيفا فهو اذن صاحب المنزل مسروق الثاني  
 قطع لا يميزه الخارج وكذا يقطع الزوجاته اي كل منهما بصفة مال الآخر مع الارحام  
 منه والا فلا ولما في السارق الهبة او الاذن له من المالك في الاخذ او المالك حلف  
 المالك ولا يقطع لتحقيق المشبهة بذلك على الحاكم وان انتفت عن السارق في نفس  
 الامر الثالثة الحرز لا يتحدد له شرعا فيرجع فيه الى العرف وضابطه ما كان متوقفا  
 على كونه مقل وما في حياضه او دفن في الحرز او كان سراجا بالنظر على قول لمقتضى العادة  
 باحرار لا يثبت من الاموال بذلك وكذا يثبت في الحرز بغيره كما ذهب اليه جماعة المتك  
 على عليه السلام لا يقطع الا من يثبت نفيا او كسفا وفي طريقه ضعف ويمكن ان يقال لا يقطع  
 الحرز بالمرعاة الا مع النظر اليه ومع ذلك لا يتحقق السرقة لما تقدم من انها لا تكون الا سرا  
 ومع غنائه عنه ولو نادى لا يكون سرا عتاله فلا يتحقق حراره بها فظهر ان السرقة  
 لا تتحقق مع المراقبة وان جعلنا حراره والسرقة قول بان الحرز كل موضع لم يكن لغير  
 المضطر منه الدخول اليه الا بالسرقة فيقتضي بالمرء المغتصبة الابواب في الحرز واجبا  
 ليس فيها ديارا يكون سارقه على خطر حرمات الاطلاع عليه وينتقض بذلك ايضا  
 وعلى الاصل يخرج المراقبة دون الثاني والاول الرجوع فيه الى العرف وهو يختلف  
 باختلاف الاموال فحرز الامان والحرا هو الصناديق والمغفلة والاعلاق والوثيق  
 في الحرز وحرا الثياب وما خفي من المتاع والاثاث والكراسي والابواب والبيوت  
 المغفلة في الحرز او حرا الثياب المغفلة وان كانت على مفتوحه والاصطبل حرز  
 للدواب مع الفلق وحرا الماشية في المدعى غير المدعى على ما تقدم ومنه متاع الهبة

وان حرم عليه اخذه  
 فالفرق واضح والمراد بالقطعة  
 هنا مطلق صحتها

في الاموال والعلقات واحتلت بالعرف في الحرز عماله وقطع خارج فان لا يضر حرزا او كان  
 في اخل بيت مثل عدم القطع على سارقه وعدم قتله العرف به والحبوب والكماليات حرزا  
 لا الفا حرزا والمال بالحبوب الفا حرزا كان في ظاهره ان يشرى الا على جوارها فان كان في  
 ماطنه وفي ثوب داخل حلقا اما ان كان الفا حرزا فقتل المراه به ما كان معقودا في حراجه  
 لم يضره قطع السارق له فيسقط ما في داخله ولو في وقت اخره بالباطن ما كان معقودا  
 من داخل كالثوب الا على اولى الثوب الذي تحتم مطلقا فانما الشيء في الحلقا المراد بالحبوب  
 الباطن ما كان فوقه فتمسك حرز كذا الحكم سواء شذبه في الكرم من داخل ام من خارج وفي  
 المسبوق اختار في الكرم كذاه فقتل من قهره ان جعلها في جوف الكرم وشذبه خارج  
 فقتله لا يقطع وان جوارها من خارج وشذبه من داخل فلا قطع قال وهو الذي يقتضيه  
 من هبنا والاحاديث في ذلك مطلقا في اعتبار الثوب الا على الاسفل فيقطع في الثاني دون  
 الاول وهو موافق للحلقا ومال البئر في الحلقا المشهور في الكرم اما في الجيب فلا يضر  
 الباطن منه فيما كان فوقه ثوبه احرز على بصرف به وما كان في باطن الثوب الا على الرابع  
 لا يقطع في سرقة الثمر على شجرة وان كان محررا يجاهد فلق لا يقطع في السرقة المشهورة بعدم  
 القطع بغيره مطلقا فلا العلامة حال الدين من المظهر محمد بن جعفر وولده في الحرز  
 ان كانت السرقة داخل حرز فتمسكه وسرق الثمر قطع لغيره الا اذا مال على قطع من حرز  
 من حرز فخصص بها ما انتفع بها كان منها في غير حرز بنا على الغالب من كون الحرز في غير  
 حرز كالبيت والعماري وهذا حسن مع انه يمكن العدم في الاجابة الدالة على عدم القطع  
 بصفة التمر وليس فيها حرز صحيح كسائر كثيرة فالعمل بها مشهور وكيف كان فهو غير  
 كاف في تخصيصه على الاجماع فمقتضى العرف والحق في حرز ما كان من حرز ما يقطع  
 المالك كالحارز ان الحفاة بالحرز الحاسة لا يقطع سارق للحرز ان كان حرا  
 لا نه لا يضره ما لا فان باعه قبل وانما بالشيء وبيعة العلامه قطع كان يقطع السارق  
 لكن لا من حيث انه سارق بل لانه في النسيان في الحرز وحرا المعتمد القطع لاحدا حبس  
 السرقة وقيل بان ان كان معتمدا انما لا يتم بغيره بل يقطع بغيره من خلاف الى  
 خبره من احكامه لا يثبت القطع خاصة وما قيل من ان وجوب القطع في سرقة الماله انما  
 بالحرز سرقته وحرا سرقته لنفسه الاول فوجوب القطع فيه اول لا يتم ايضا لان الكرم موقوف  
 على ما صار سرقته من وجه خاص ومثله لا يتم في الحرز مطلقا منه فغير معصوم  
 في هذه الباب كما يظهر من الشرايع وعلى النفس عليه مطلقا لا يتم وبشرط ان لا يستعمل  
 في حرا حصة سرقة المعصوم وبيعه دون غيره من نفعه وادها بغيره فانما كانت  
 التي يقطع ذلك في حرز من لم يملكه المم فولا على القليل لولا ربحه لم يقطع وان كان  
 عليه غشاة او على نفع الغشاة لثبوت بغيره علم فلم يقطع سرقة ما لم لو كان صغيرا  
 على وجه لا يقطع اليد اجد القطع بالمال في سرقة الكرم بناء على ما تقدم او سكران



او مع عليه ويحبون ويتبع سارق المملوك الصغير جدا اذا بلغت ثمنه الضارب وانما  
اطلعه كونه بناء على الكايب واحسن بالصغير المملوك كغيره لان ما لا يقطع بسرقته الا  
ان يكون ثأما او في حكمه او اجماعا لا يعرف سببه من غير ما يدرج كالصغير ولا فرق بين  
الغن والمدرج وام الولد دون المكاتب لان ملكه في تمام الا ان يكون مشرقا فيقتله  
لما قد بالغت بل يحل في المطلق ايضا اذا بلغ منه ما يوجب الضارب لانه في حكم المملوك  
في كل من الاحكام ابادسه يقطع سارق الكفن من الحر ومنه العتق بالنسبة اليه  
لنقل من المومنين عليه السلام يقطع سارق المولى كما يقطع سارق الاحياء وفي  
صحة خصص من العتق من العتق عليه السلام حد المباشرة سارق السارق وحل  
بغير بلوغ ثمنه الكفن الضارب قوله لان ما حد هذا المطلق الاجاب هنا واشترط  
مقتضى الضارب في مطلق السرقة فيجوز هذا المطلق عليه او يحل على اطلاقها في كل  
عليه لثبوت ثمنه وقوله الاول في مطلق الضارب بدل على سبيله لعدم الاشتراط  
لما ذكرناه ولما هو الخبر الصحيح المتقدم فانه جعله حد سارق وهو ما راجع  
الضارب وعده بل عدم احدى شيئا الا انه مخصوص بالاخذ اجماعا حتى لما في  
على العتق وفيه نظر لان تخصيصه بذلك مراعاة للجميع فيتمتع بتخصيصه بالضارب  
والجواز الاول في ذلك لان ما حد جعل قطعه كقطعه وجعله سارقا فيتمتع به شروطه  
وكذا اقول على عليه السلام انما يقطع له مولا كما يقطع لاجبا يقطع بغيره بالضارب  
في المرة الاولى كما حد لانه حد لها منسدا ولا يظهر اشتراطه مطلقا ويعين المالك  
سقرا اخذ اسم لدا حد لانه فعل محرما فيه حقوق العتق بغيره لو تكررت العتق في مرات  
الحاكم فدخله في قدر عليه من حيث فساد و قد روي ان عليه السلام امر بوطبائخ الاجل  
حتى ماتت ولا سرق من العتق كفن فلا يقطع لانه ليس بحد له وانما من جملة الكفن المستحب  
فيه بوجه في القيمة على الاقل لا كغيره كما ذهب اليه العلامة واستنادا الى ما روي في بعض  
الاجاب من انها ليست من الكفن لان الظاهر ان سرقته انما ليست من الكفن انما يجب  
بقرينة ذكر لفظة التامسة معي مع الاجماع على انها منه ثم الختم للباقي الوارث ان كان  
الكفن منه والا جني ان كان منه ولو كان من بيت المالك فخصه المالك ومن ثم لو ذهب  
الميت سبيلا ومنع وعلق الكفن رجوع الى صلة السابعة ثبتت السرقة بشهادة عدلين  
مصدقين لها بذكر ما يثبت في النقص من المال بطل اولاً من مرتين مع كمال المقتضى بالبلوغ  
والعتق ورجع الخبر بالنسبة الى بيت المالك والفلس بالنسبة الى بيت المولى ورجع  
واختصاره فلا ينفذ اقرب الصبي وان كان مراهقا ولا الجنون مطلقا والنسبة  
في المقتضى المالك وكذا الفلس كفن جميع المالك معدن والحي والالعبد يوفى  
مواثيق المولى لخلقته بالالفلس مال مودعه فالأقرب العتق ووجوب المالك ورجوع  
بجميع مال المالك اذا عتق واليسر فلا الكفر فيها ولورد الكفر على الاقرب السرقة ببيتها

لم يقطع على الاموي لان وجود العتق في ذلك لا يدل على الرقعة والافراد وقع كرها فلا  
يمسح به وقيل يقطع لان هذه القرينة السرقة كذلك في السرقة شرعا وحسنة  
سليمات بن خالد عن الصادق عليه السلام في رجل سرق سرقة كذا بر عليه فضرب  
فجاء بها بغيرها هل يجب عليه النقص قال نعم وكذا اذا عتق ولما روي بالسرقه لم يقطع به  
لان ما عتق على العتق ولا يقطع ضعف العمل بالقرينة في هذا الباب والعقوب بين ما روي  
بالسرقة فان التي ينفذ المظرب بخلاف المتن في ثمنه او منه او ما لا يقطع قطعه  
الاولى لان ثبات الكفر برحمة امشكول ولا يرجع عن الاقرب بالسرقه اختيارا بعد  
الاقرب من مرتين لم يقطع الحد لشدة ما لا قرأ السابق فلا يدرج فيه الا انما يقطع  
من الحدود ويكنى في الكفن المالك للسرقة الاقرب بمرة واحدة لا انما يدرج في مال ولا يدرج  
فيه حد ولا يدرج في العتق المستقل على انفسهم جازين وانما خرج الحد بذلك خارج  
كقول الصادق عليه السلام في ردا بغيره لا يقطع السارق حتى يترى بالسرقه من مرتين  
الثا منه يجب على السارق اعادة العتق مع وجودها وان كان اعادتها او ردتها  
ان كانت مثلية او قبيحة ان كانت قبيحة مع ثمنها او تقدر دها ولو عاتبت بغير  
ولو كانت ذات اذن جرة لزمه مع ذلك ارجع ولا يقيم النقص عن اعادتها لا يملك ان  
مستأجر ان الاعادة لاخذ مال الغير عدا وانما يقطع كونه ارجعها ولا يقيم النقص عن اعادتها  
لانها تكون مستأجرة من الاعادة لا يقطع على الغير عدا وانما يقطع حد عتق على العتق  
الساخرة لا يقطع على السارق الا بقرينة العتق له وطلب ذلك من العتق ولو كانت  
عليه ابيسة بالسرقه او اقرب مرتين فلو تكرر المالك او وهبه لال سقط النقص لستوط  
موجبه قبل ثمنه وليس له العتق من النقص بعد المراجعة وان كان قبل المالك لم يقطع  
التي صلى الله عليه فانه لصون ابن امية حتى سرق له اوه فقبض السارق وقدمه  
وقدمه الذي صلى الله عليه فانه لم يذهب الا كان ذلك قبل ان يثبت به الي وقال الصادق  
عليه السلام انما ابيسة قبل ان يرفع اليه ما سرقه فانه عتق الله عز وجل والى والصادق  
انهم قالوا انهم الى الامام طيسر لا يجدان بغيره وكان المولى ملك السارق المالك المسروق بعد  
المراجعة لم يقطع النقص ويبطل عتقه له قبله لما ذكرنا انما يقطع السارق في انما  
قبل الا يخرج من احد ما يقطع ثمنه عن الضارب بان يخرق النقص او ذبح الشاة  
فله قطع لعدم تحقق الشرط وهو اخرج الضارب من العتق ولا كذا الوضعية في حد  
الاضراج وان كان قبل المراجعة ولو اطلع الضارب كالمدين ردا للوفى قبل الخروج فان  
معدن اخرج منه فلا حد له كذا قال فان اقطع بغيره بعد ذلك وان لم يترى بغيره  
عادة قطع لا يجرى محرم في وما يضمن المالك على التقديرين واراد ان يضمن  
ولو اخرج به اي اخرج الضارب من العتق الواحد من ربا ان اخرج كل سرق دون الضارب اخرج  
من الجميع ضارب قبل ان يقطع ذهب الى ذلك العا في بين البر والعلانية في الارشاد والصدق

القي

ع



فيمتدونه عدم ادلة القطع ولو قلنا على انه عليه واكم من سرف ربيع دينار فليهد  
القطع وهو متفق وقبله لا قطع مطلقا ما لم يتجدد لاخذ الا صالة البراءة ولا نيلها هتكم  
العرى واخرج اقل من الحساب لم يثبت عليه القطع فلما عادت هذا لم يتجدد من حر لا  
كان منبوعا قبله فلا قطع سواء اجتمع منها معا صواب ام كان الثاني وحده ضاها  
من غير صميم ودفق العلامة في القواعد بين مقتضى ان العود وعدمه فخلل الاول غير  
المحدد عند الثاني ومضلل في التحريم فوجب الحدان لم يتخلل اطلاع المالك ولم يخل  
الزمان بحيث لا يسمى سرقه واحدة عرفا وهذا أقوى دليل للثالث العرب على احتيا فاسفة  
مع فساد الشريعة وان تعدد الاخراج وتعددها باحدها الثانية عشق الواجب  
في هذا الحد اول سرق قطع الاصابع الاربع وهي ما عدا الابهام من اليد اليمنى ويترك  
له الراحة والابهام هذا اذا كان له خمس اصابع لما لو كانت ناقصة اقتصر على الموجود  
من الاصابع وان كان واحدة عدا الابهام لصححة الجلي عن الصادق قال فكتله  
من ان يوجب القطع بلسط اصابعه وقال من ههنا يعني من مغلل الكف وقوله في رواية  
الاصابع من خمسة الكف ولا يقطع الابهام ولا يترك بين كون المفقود حذقة ولعاض  
ولو كان له اصابع رابعة لم يجر قطعها مما على المعهود ولو توقفت تركها على ان اصابع  
احترق وجب ولو كان على المعصم كمان قطعت اصابع الاصلية ان يترك والا فاكمل  
ولو سرق ثانيا بعد قطع يده قطعت رجله اليسرى من مغلل القدم وتركه العصب  
بمعد عليه حالة المتن والصلوة لقول الكاظم عليه السلام نطق براسك وبترك  
الابهام وصدره حية ويقطع رجله ويترك عنده يميني عليا وانما ههنا لا الهات  
ان زيادة الا اصابع ههنا لان الكف مطلق في النطق من متصل من غير نظر الى الاصابع مع  
احتماله ولو كان له فكم من ملاق واحد فلكا لك وفي السرقه الثالثة بعد قطع  
اليمنى والرجل يجبر على ان يترك ولا يقطع من باقي اعضائه وفي الرابعة بان سرق  
من اليسرى من خارجها لو اتفق خرجها لخاصة او هرب يقتل ولو ذهبت يمينه  
بعد السرقه فله قطع اليسار لتعلق الكف بقطع اليمنى وقد فانت اما لو ذهبت اليدين  
قبل السرقه وبغيرها ففي قطع اليد اليسرى او الرجل مؤلانا ولو لم يترك له يمين قطعت  
رجله اليسرى قطع به العلامة وتلك الشرح كما ان لو لم يترك له رجل يسرى بجعل سقوط  
قطع غير المضموم من ثوبا وقولنا في المتن في مثل عدم المحرم على موضع اليدين ولا به  
لا يقطع عن موضع النقص بغير دليل ولما هرب على عليه السلام ان لا يستحيي من  
ان لا ادع له يد ايسر يمينها او رجلا يميني عليه وسال عبدا له بن هلال ليعبده  
عليه

وقف

عليه السلام عن عدة ثمن يده اليمنى ورجله اليسرى فقال ما احسن ما سالت اذا قطعت  
يده ورجله اليمنى سقط على ما به لا يسر ولو يترك على القيام فاذا قطعت يده اليمنى  
ورجله اليسرى اعتدل واستوى فاما ويستحب بعد قطع حشمه بالزيت  
الذي ابنا له وليس يوجب له مل ومولاه عليه ان لم يترس به احد او يجره لئلا  
من بيت المال اثنا عشر مائة كسرة السرقه ولم يرفع يدها فانقطع واحد لا به  
حد فيشداخل اسبابه لو اجتمعت كذا في شرب الخمر وهل هو الاول والاخير  
فولان وتظهر لنا يده فيما لو عني من كمال دفع له الخمر انه يقطع على حال حتى لو عني الاول  
قطع بالثاني وبالعكس هذا اذا اقربها دقة او شهيد ثا البينة ان بها كذا ولو شهدا  
عليه سرقه ثم شهدا عليه با حرك قبل القطع فالاقرب عدم تعدد القطع كالسابق  
لا تخذل كذا في الوجه وهو كونه حله انك تكره تكره سببه الى ان يسرق بعد القطع  
وقيل يقطع يده ورجله لان كل واحدة توجب القطع فيقطع اليد للدولى والرجل للثانية  
والا فلعدم المتداخل ولو اكتسبت اليه اليد الثانية حتى قطعت يده ثم شهدت في قطع  
رجله قولان ايضا واولى بالقطع ههنا لو عني به ثم والا فترك عدم القطع ايضا لما ذكره واصالة  
البراءة وقيام الشهادة الموجبة لبراءة العبد ومستند القطع رواه بن ابي عن  
ابن ابي عمير عليه السلام وفي الطريق صنف الف رجل السارق في الحادبة وهي جرد  
السلح براد وجرد ليل او نهارا لا حاد في السرق في مصره فيمن من ذكره او ان يترك  
صنف من ههنا لريته ام لا فقد لا اخاذ ام لا على وجه الاقوال لعموم الابهام المتداول  
لجميع من ذكره خالف ابن الجنيب فخص الكف بالرجال بما علم ان العبد في الابهام المذكور والامانة  
والشخصان حيث شرط كونه من اهل الرية وعموم النفس بدفعه واخذ تجريد السلام  
نوع فيه الخوف الا قال في جود عدم اعتبار فلو انفس على الحجر والعصا والاحن بالحق فهو  
صاحب لغوم الا في مثل هذه كغيره الصغيب والكبير لغوم الادلة ويكفي في الصغيب  
بان الحد مشروط بالكلية خصوصا القتل بشرط ان الجنيب فيه البلوغ ووجه المعنى في الشرع  
وهو حسن لا التلويح بالحارب وهو الذي يترقب له من يمين بالبريد فيعمل به او يترك  
له من يمين عليه منه يمين من سنده وكذا في كسر الدوا فكسرت الدالة فالهيمر وهو العبد  
له في جناح من غير ان يبا ستر متعلق بالحارب بما فيه اذى الناس والامكان بحاربا ولا  
يتنظر في تحقق الحارب اخذ المصائب ولا الحرز بل والاخذ في اللعوم وتنشيط الحاربة  
بشهادة ذكرين عدلين وبالدلالة بها ولو مرة واحدة لغوم اقرا لا يقطع على انفسهم  
حارب حتى منه ما شرط فيه الكفر او بدل خارج فيبقى غيره على لغوم مع كمال القدر  
وحرسته واختياره ولا يثبت شهادة بغير الحاربين ليعطى للمهمة نعم لو شهدا ثمان  
على احضر المصور انهم اخذوا وغيرهما وسند ذلك العبد على بغير الحاربين الاول انه  
اخذ المشاهدين حكم الجميع لعدم التهمة وكذا لو قال الشاهد ان عروضا لنا

فان روي في رواية اخرى في سرقه  
من ثم ان الشرح في حقه لا يرد

البر



جسما واخذوا هولا خاصا والحارب القتل او الصلب او قطع يده اليمنى وحمله  
 اليسرى الى البراءة با وعلى التجير وان احتلت غيره لما روي صحيحا ان اوفي العزات  
 للتجير حيث وقع وحسنه جميل بين دراج من الصادق عليه السلام حيث سأل عن قوله  
 تعالى انا جنة الذين يجارون الله الى بئر وتلا في في علي بن هذه الحديث التي هي اياه قال ذلك  
 الى الامام ان شافطع وان شافطع وان شافطع وان شافطع وان شافطع وان شافطع وان شافطع وان شافطع  
 الى صراطه وقال ان عليا عليه السلام في رجلين من الكوفة الى البصرة وشبه حسنة بريد  
 او صحيحه عنه عليه السلام ولم يكن المحدث النقي ولا بد منه لا نرا احد اذ انا احب  
 التجير في الاله والروا بتر وليس في المسئلة قوله ثالث يشتمل على تركه واصل تركه سحر  
 فسمي لوقال الحارب تدين قتله ولم يكنه بغيره من الحد ودستق قتل مكافا ام لا  
 وسوا في الولي ام لا على اكثره جماعة من الاصحاب وفي بغيره في هذه نظر وقيل وانما قيل  
 الشريعة وجماعة ان ذلك لا على جهة التجير بل يتل ان قتل هذا ان طلب الولي قتله وهذا  
 ان على حده او يطلب وان قتل هذا المال قطع حلالا قتل وصلبه مفتولا وان احد  
 المال لا غير قليله كانا كثر من حرز وعبر قطع حلالا قتل ولا يتل ولو جرح ولو ارحم  
 ماله ولا قتل نفسا ولو سيرا به جرح حده اقتصر عنه بقدر الجرح وفي ولو اقتصر على  
 شجر السلاح والاخا في ماله ولو يقتل ولو جرح في كذا غير مستند هذا  
 التعميل في ايات للرج من ضعف في سند وجهاته واختلف في من يثبت بسببه  
 عن المادة ما يوجب الاعتماد عليه ومع ذلك لم يجمع جميع ما ذكر من الاحكام في روايتها  
 وانما ينفق كثير من من الجميع ونحوه لم ينف عليه في رواية وسبب ذلك اختلف  
 كلام الشريعة ايضا في النهايات ذكر شيئا مما ذكرهنا وفي الحلة في اسقط النفع على تقدير  
 قتله واخذ الماله ولو لم يكن حرم الماله جرح ولكن استناد حكمه من خارج فان الجرح  
 عند ايقنه من مطلقا ما تجارب اولى ومجرد الجار به يجوز النفي وهي جالبة معه  
 لكن فيه ان المقاصد ليس هذا اطلاق وجه لا دخاله في بابه ولو لو حلف جميع ما يجب  
 عليه فقتل مع اخذه الماله انه يرحم منه عبيده او مثله او قيمته مضافا الى ما يجب  
 عليه وهو جرح من العزم او مقتور في الاستيلاء وفي هذه العقوبة مع ذلك تجاوز  
 ا يوجب في الروايات وليس كما صكر لا دتام فان منها ان يجمع بين الامور كلها فيقتل ويحرم  
 اخر وبأخذ الماله وحكمه مضافا الى ما سبق ان يتنصر عنه المحرم قبل القتل ولو كان في اليد  
 او الرجل فقتل النفع ايضا ماله اخذ الماله وجرح ومنها ما لو قتل وجرح ولم يخن الماله  
 وحكمها الا تشا ص الجرح والقطع والقتل في الثانية والاولى ولو توجب التجارب قبل القدره  
 عليه سقط الجرح من القتل والقطع والنفي دون حق الادبي من المقاصد في النفس والجرح  
 فطالب بوجه بسبب الطعن في طفر الحاك به لا اذ لها في اسقاط حد او عزم ماله  
 او قصاصه في غير طريق او جرح بل كيتوفي منه جميع ما تقدم وصلبه

على

على تقدير اخذها او وجوده من تبسته في حاله كونه جانا او متفلا على خلاف القولين  
 فعل الاول الاول والثاني الثاني ولا يترك على خشية جانا او ميتا او بالغريق اريد  
 من ثلثة ايام من حين صلبه ولو لم ينفذ والظاهر ان الثاني غير معتبر بعد تدخل  
 السلطات المتوسطة بطلانها بام لم يقتلها عليهم ما كوجب اول القتل وجب اقراره  
 عشية للثالث مع احتمال اعتبار ثلثة ايام مع الايام با على دخولها في منهومها  
 وبذلك بعد انكشرا وثبها وجهه بالفسل والخطوط والتكفين ان صلب ميتا او تقى  
 موته في الثلثة والاحمد عليه قبل تجديده ولو تقدم عنه وقتله وحظه قبل موته  
 صلب عليه بعد انكشرا ودفن ويبنى على تقدير اخذها رغبه او وجوده من تبسته عن بلد  
 الذي هو بها الى غير ذلك من الكتب الكمل بله يعمل ايم بالبع من مجالسه ومواظبه وما يجتهد  
 وغير هاتين المعاملات ان لا يتوب فان لم يتوب استمر النفي الى ان يوت ويمنع من دخله  
 بلدد الشكره فان مكث من الدخول فقتل حتى يخرج جرحه وان كانا اهل ذمة او مملوكا  
 محارب جانيه يحكم الحارب في اذبحه ودفنه ولو ابقا له ولو لم ينفذ في الا باقتلها في ذمة  
 هذا اما لو كان الكا منه لم يجز حد الحارب مطلقا وانما اطلق عليها اسم الحارب بشا الاطلا  
 المنصوص فسمي لوقال هذا حدك فهو حارب مطلقا وبذلك تبته المعرف في الدروس  
 وهو حسن ولو طلب اللعن النفس وجب عليه المقتول نفسه دفنه ان لم يقتل  
 فيما ينفذ به على الاسهل فالاسهل فان لم ينفذ الا بقتله فقتل ولا يكون دفنه وجوب  
 القرب لا اذا احاد افراد ما يدفع به عن النفس لواجب حفظها وفي مع طلبه النفس عليه  
 القصاص الجرمي في وجوب دفعه مع الامكان وبهيه منه انه لو اقتصر على طلب الماله  
 لم يجب دفعه وان كان سببا في البحث في ذلك كله ولا ينفع التمسك وهو الذي باخذ  
 الماله خفيه من غير الجرح ولا المستلج وهو الذي باخذ جرحا وهو مع كونه تجارب  
 ولا التمسك على اخذ الاموال بالرجاء بل كذا ذمة وعقوبات على كل واحد منهم بما يراه الحاكم  
 لا نر فعل محرم لم ينفذ الشارح على حد وقدره ما هو معتبر عن احدها عليه السلام قال  
 قالوا ميتا لموسى عليه السلام لا قطع في الزمارة العلنية وهي الحاسة ولكن لعنه  
 وفي حسنة للبر من ابي عبد الله عليه السلام قطع من اخذ الماله باليوساة الكاذبة  
 وان حمله عليه الجرح وعلم الشارح حرمه على قطع هذا الافساد لا لا سارق مع ان الرواية  
 حرمه في قطع السرقة والرجوع في غير اى اغير البغى حتى ذهب عنه عينا او ثمره او حقه  
 مرثا او حقه على المقتول بسببه سقيا حتى ما جاءه وعزير على خله الجرم ويستثنى  
 من ذلك ما لو استعمله لغيره فانه جائز حيث يتوقف عليه فكان الضرب او يكون حد الا لغيره  
 ما لا يوجب القصاص في عقوبات متفرقة منها اثبات البهيمه وهي ذات الاربع  
 من حيوانات البر والجمادى والرجاج هي ذات الروح التي لا تميز سميت بذلك وعلى  
 الاول فلنحتمس بها فلا يقطع الحي البهي والسمكة وعقوبات وان حرر المملوك على الثاني بطلان



والاصل في مقتضى الاعتقاد على ما تحقق دخوله خاصة والعرف يشهد له اذا دعي الى الراجح الماثل  
 بوجه من وعرض شئها وهو قبحها حين الوط لا كذا ان لا يمكن ملكا للفاعل وخرم كذا  
 ان كانت مأكولة اي مستوده بلا كلها وانه كان غيرا لثلاثة وشبهه المجرد بعد الوط لا  
 الموجود حاله وان كان حله على الاقرب وفي حكمه ما يجد من الشعر والصوف واللبس  
 ووجب دمجها واخرها في لا يكونه عميقة لها بل ما تحققت حنينة او مبالغة في اخلاها فيجب  
 اذا جمل سجنها لعمها بغيره لولا الاحراق فيجل على بغير الوجه وان كانت غير مأكولة  
 اصلا او عادة والعرض لا لهم فيه كالليل الخليل والبعال والمجرب لم تدع وان حرم لحم على  
 الاقرب بل يخرج من هذه الوارد الى غيره قريبا كان ام بعيد اهل الموت وقيل يستلزم  
 بعد اليد بحيث لا يظهر فيه حشرها عادة وقاها لتقليل بدل عليه ولو عاد في هذا لا يلزم  
 الى هذه المثل في يجب اخراجهما للفتن الا مثالا وبتاع جدا اخراجهما او قبله ان لم يبق في  
 المنورين اما مقتضاها او لئلا يغيرها عنها او ما كذا وفي الصدقة به اي بالفتن الذي يبعد  
 المدخل عليه البسيع عن المالكه ان كان هو الناقل او اعادة تدعى الفاعل وهو المالكه تكونه غايما  
 ليجتهد اذ كان على كونه غاير المالكين وجها في قولان ووجه الاول كون ذلك عميقة  
 على الجاهل به فلو جدد اليه الفتن لم يحصل العميقة وتكون الصدقة مكنته لذنبه وفيه نظر  
 لان العميقة به بذكره غير مستلزم بل الظاهر خلاها لتقليل بيعها في الاجبار في بدل لا توفى  
 فيه كذا يغيرها وعميقة الفاعل حاصلة بالعرض وتكثير الذنب متوقف على التوبة  
 وهي كذا فيه ووجه الثاني اصالة بقا المالكه على ما كذا والبراءة من وجوب الصدقة  
 والاخبار خالصة عن تعيين ما يصنع به وكذا اجابة عما عده من الاصحاب ثم ان كان  
 انما على هو المالكه فانه من في حله وان كان غيره فاما ههنا في تقريره الوجه وجب ملكه  
 لها والا يبقى الملك بغير ملكه او جمع المالكه بين العرض والمعرض وهو غير جائز وفي بعض  
 الروايات من فيها كما غير المالك وهو عرض المشخص المقتضى لثبوت معا ومنه وهو السبب  
 في تحصيل المالك لهذه العبارة وفي بعض الروايات من فيها وهي انما عرض وهذا هو الاجود  
 ثم ان كان يقدرا ما عزمه المالكه او انفس ذلك وطرح ولو كان ان يذم مقتضى المعاد ومنه ان  
 ان يذم له لا يستلزمها اشتغال المالكه الى الفاعل كما يكون النقصان عليه ويجعل في هذا الى المالكه  
 لان العيون ملكه واما على عزمه التحليله فاذا اذلت فتمت كانت له لعدم تحقق التناقل  
 للملكه ولان اثبات الزيادة للفا على كذا ونفع لا يطعن في جملته وفي المسئلة اشكال ثالث  
 وهو الصدقة بالزاد اذ عزمه في الاصل لا يتناقلها من ملكه المالكه ما خذ  
 العزم من عدم اشتغالها الى ملكه الفاعل لعدم وجود سبب الاشتغال لرد ما عزمه اليه  
 لا يقتضي ملكه الزيادة فتشبهت الصدقة به بل على عدم ملكه ما عدم اعتبار اذ فيها  
 في البيع وبه ضعف باستلزامه بقا ملكه واصالة عدم اشتغالها لعدم تحققه  
 في المملكه وان لم يتعين وعده استبداد انما يحكم الشارع لا ينافي الملكه كذا في كثير من  
 موارد

مورد في موارد العاوضات الاخبارية وعلى تقدير اشتغالها الى الفاعل في وقت الاشتغال وجهان  
 احدهما انه لا يجرى الفعل لانه السبب الثام في العزم فيكون هو الناقل ولا منها قبحها  
 عنده والثاني كون وقت دفع العرض يتحقق به المعاوضة الاجبارية وتكون الناقلة فيها ولو كانت  
 قبل دفع العرض فعل الاول يكون من مال الفاعل وعلى الثاني من المالكه وفيها لو جمل على قبله  
 قاله رش لنا على الاول والثاني اما موقوفها بعد دفع العرض الى زمن البيع  
 في غير المملكه وارسلها وانما هو فلفها على كذا الفاعل قبل البيع فانه يجب على كل حال احتراز المالك  
 انما فعل عن الطفل والمجنون فلا يتحقق بهما جميع هذه الاحكام وان قلنا فيهما بعضهما  
 اما المتعذر فالتاخر بقلته بطلان الذكر كما سلف والمالكه فينتهي عن غير المكلف وان ادب  
 ويلزم من تحريم وجوب التاخر في المملكه كما هو الحكمة فيه فيستوي فيه الجميع  
 ايضا وفي بيع ماله بغيره لعمه واخرجه وهو من في فعل الصبي لان الحكم بمالكه  
 في التصرف بفعل الرجل فاحاله لغيره براءته واما المجنون فان الرجل يتناول  
 والتقدير بالبالغ الفاعل يخرج به ولعل افتراق الحكم في المنصور المعترف فيها الرجل بالجد  
 فربما اذ ذاك المكلف فيخرج المجنون وهذا اهورا فذا خالف الاصل على موضع  
 البيهات اما وط الحش فلا يتحقق به حكم وهو وارد على تغيير المالك فيما سبق له بالتحريم على  
 وط الانسان ولا فرق في الموطوع بين الكافر والنكح ولا بين العتق والدر ولو انكر الحكم  
 بان كان الاذي هو الموطوع فلا تحريم للفاعل فلا غيره من الاحكام له صل وحيث حكم تحريم  
 موطوع العتق او المجنون بل منهما جاز لا شرعية الا ثلاث وحكمه غير مختص بالمالكه  
 فان كان لها مال والا ابتعا به بعد ايسار ولو كان المتعذر منه الظاهر فلا على علمها  
 الا ان يوجب نقص القيمة بخبره او لغيره قبل من مالها الارش ولو كان الاولين بالفاذ بيع  
 في غير المملكه لغير العالم بالمالكه فاحتمل قويا جوازا في الاستلزامه نقص القيمة بالنسبة  
 الى العالم لا يدرج عيب والتعذر بها انما يت على العالم بقوله الى نظر المالك او من قام مقامه  
 كما في كل قوس لا تقدر به شرعا وقدرة مطلقا في كثير من الاخبار وقيل والناظر لا يدرج  
 ان قدره خمسة وعشرون سوية حسنة بعد ايسار سنات عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عليه السلام ورواه اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام والحسن بن خالد عن الرضا عليه السلام  
 وقيل بخلاف ذلك ما يدرج حله الحد الذي لا يجرى فيه اي يجرى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في رجل ان يهتبه ما ورم قال عليه السلام وفي اخرى حد الزاني وقيل القتل بغيره جليل بل لا يدرج  
 عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ان يهتبه قال يقتل جميع الشجر في الاستحصار بين  
 هذه الاخبار يحمل التقدير على ما اذا كان الفعل من الايدي والحد اذا اذ لم حد الزاني هو  
 المجرم او القتل ان كان محصنا او الموطوع ان لم يكن محصنا او جمل اخبار القتل على اذا اكره ومنه  
 القتل لئلا ينافي حقل التعذر لما روي من اخرا اصحاب الكبار مطلقا اذا اقيم عليهم الحد مرتين  
 والتعذر يبين عليه الحد كذا في بعض الروايات خبر الحد منها بالتعذر بما دونه ويثبت

والنظر في الزيادة الفاعل



هذا الفعل بينهما قد عُدَّ بين وبالذات سرعة في جميع الاحكام ان كانت الدابة له لعموم اقرار  
 العقل على انفسهم جابر جرح منه ما ذُكر في التوراة بنصرها من قبض غير والاكل الدابة  
 له ما ثابت بالافعال مطلقا بغير خاصة دون غيره من الاحكام المذكورة لانه اقل في  
 حق الغير فلا يقع الا ان يهدد المالك فتثبت باقي الاحكام لمن قبل المانع من نفوذ هذا  
 بحسب الظاهر ما في نفس الامر فان كانت له هل يمس عليه فعل ما ذكر من الزرع والاراق  
 الظاهر فيكون لعمومهم السلام في الروايات السابقة ان كانت البهيمة للمالك تحت فاذل  
 ما كانت احرق بالمال ولا يضر بها ولو لم تكن ما كونه فني وجوب بيعها خارج المبدأ وجها  
 اجمودها لعدم الملاصق وعدم دلالة المصنوع عليه والتفصيل بان بيعها خارج لغيرها  
 وهو غني هنا ولو كانت لغيره فكل ثبتت عليه العزم ويجب عليه التوصل الى ملكه فماله  
 باذات المالك ولو باطل منه الظاهر لعدم تصرفه بملكه بوجه من الوجوه وجب  
 عليه اكلان الماكولة لغيره في نفس الامر وفي وجوبه كونه بالبيع ثم الاراق وجه قوي  
 ولو لم ينفصل المالك لكن دمجها المالك او غيره لم يعمل للمعامل الاكل من لعمومهم  
 وكذا القول في شلها وشلها ونحوه ومنها اوط الاموات وانا ولو لم يكن في الدنيا  
 في الدنيا والشرط ويزيد هنا انه يوط عليه العقوبة بما يراه الحاكم الا ان يكون الموطوع زوجه  
 او امته المحلولة فيجوز حياصة تحرير وطيا ولا يجزى لغير الزنا وهو ان لم يخرج  
 ما يوت عن الزوجه ومن ثم جاز له تفسيلها وثبت هذا الفعل بأربعة مشهور  
 ذكره على الاخرى كانه لا يوط لانه زنا ولو لم يوط في الجمل بل افش فبناؤه عمرا وله  
 نوقت ثبوت على الاربعه وتثبت بشهادة عدلين لا بغيره منه شهاده على فعل  
 محرم واحد بوجوب حد واحد كوط البهيمة بخلاف الزنا والوط بالحي بالحد بوجوب حدين  
 فاعتبر به لوجبه لانه شهاده على اثنين وجبه نظر لا تنافيه بالوط الاكراري والنس دا  
 بالجنونه فانه كذا مع استخلاف الاربعه اجماعا والمحقق اعتبار الاربعه من غير تفصيل  
 بل يكتفي من المصنوع ما ينال في تفصيله وان توثق الزنا على الاربعه والقتل على اثنين مع  
 انه اعظم دليل على خطا القياس والافعال في الشهاده حيث اعتبرنا الاربعه تثبت  
 بها او اقرار اربع مرات بغير ايها السابقة ومن اتقى بالظاهر بين اكثر من اقرارا وحديث  
 الحنفيا الميث بالحي مما ثبت بشهادة النساء في الزنا بالبيعه ثبت هناك الا في العزم مع  
 احوال العذر لهما المشبهه الداربه للحد وما تقدم ومنها الاستحسان وهو استدعا  
 اخراج المني باليد اي يد المستحي وهو حرام بوجوب المقرين بما يراه الحكم بقوله تعالى  
 والذين هم لزوجهم ما يطوفن الا على ارجلهم الا قوله فمن اتقى فلا ذكركم هو العاودون  
 وهذا الفعل مما ذكره في ذلك وعن النبي صلى الله عليه وآله انه لعن التاج كنه وفي معنى ما فيها ارجام  
 بغيرها من جوارحه وعزها ما عدا الزوج والمكروه وفي تحريره بين وجهه وعلو كنه المحلل  
 وجهان من وجود المفتحي التحريم وهو خارج لئني وتصحيحه بغيرها وبه قطع العلامة

في الذكره

في الذكره ومن منع كون ذكره هو المفتحي وعدم تناول الايتو لغيره اذ لم يمنع حفظ  
 انفسه في الزوجه وملكه اليمن بالجماع فيتناول محل التزوي وفي تقديره التحريم الى غير ابدا  
 من بدنها غير الجماع احتمال واولي الجواز هنا قبل به عملا من ضرب من الاستحسان وروي  
 بسند ضعيف عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام ان عليا عليه السلام صنع  
 اي يدرجل اسقني بيده وفي الاخرى عيب بذكره الى ان اقول حتى اخرجت به من ضرب  
 وزوجه من سبب المال وهو مع ما في سنده حكى في واقعة مخصوصة ما رواه ان ذلك  
 تعديره مطلقا وثبت ذلك بشهادة عدلين والافعال مرة واحدة لعمومهم السلام  
 ما اخرجته الريل من امته العود وهو لها مني وقال ابن ادريس ثبت ما لا خلاف  
 من بين فكله لانه لا يثبت به وروايات اراء ذلك وهو ضعيف لا ذكرناه ومنها  
 الاريقاد وهو الكفر من الاسلام اعاد الله ما يوق الاد يكون واكثر يكون ببيت  
 وبقول الكفر وفعل كافر بالاول الزوم على الكفر ولو في وقت من وقت وفي حكم التردد فيه  
 وانما في كسر المصنف لفظا او رسلا وتبين رسول وتخليد بحور الاجماع كما اننا  
 ونكسه كالشاح كالشيخ وفي وجوب جميع عليه وكونه من السلوان للغير ونكسه  
 كوجوب صلوة سادسة يومية والصلوة انما ياتي من الدين ضرورية ولا فرق  
 في القول بين وقوعه عبادا او متعادا واستهرا حلا على الظاهر وعلى هذه الادلة  
 الى الاول حيث ينفق هاهنا من غير نظر والثالث ما قرره استهرا صريحا ما بين ان يجزوا  
 له كائنا صحف او بغيره بقا دوره تقديره خيرا والصنف وبقا خالف الاجماع  
 كونه مما ثبت حكمه في دين الاسلام ضرورية كما قرره كثيرا من الاجماع على  
 الاحاد وكونه الاجماع من اهل الحال انعقد من المسجون فلا يكتفي بالخالف في مسألة  
 خلافيه وان كان ناديا وقد اختلف عبارات الاحصاء وبغيره من هذه الشبهة فتم  
 بعضهم على اعتبار مطلق الاجماع واخرى على صفة ما ذكرناه وهو الاجود وقد بين  
 بين في الشرح رحمه الله بغير مستعمل ما كانت اعملا خاصة كما تقدم فكله  
 عنه في باب الاطعمة وهو نادر وفي حق المصنف ما يعقد به العباد المسجود له ولو كان  
 لغيره المتعلق مع اعتقاد عدم استحقاقه العباد له لو كان يرد عتقه قبضه وان  
 استحقاق التخليع بغير هذا النوع لان الله تعالى لا ينسب السجود تعظيما لغيره  
 ويقتل المحردين كان ارتداده عن فطرة الاسلام لعقله على انه عليه واله من بلد دينه  
 فالتصريح وصحة حد من مسلم عن الباقر عليه السلام وكفى ما اترك على وجه من الله  
 والله بعد اسلامه فلا توتر له وقد وجب قتله وانك فقه امراته وبعث ما تركه  
 على ذلك وروي عن الصادق عليه السلام قال كل مسلم بين مسلمين اربعة عن  
 الاسلام ومحمد صرا على الله عليه واله نبوته وكذا فان دمه مباح لكل من سمع  
 ذلك منه وامرانه ما بينة منه بوجاهة فلا تنزهه ويقسم ماله على ورثته وتقدر

من غيرهم السلام



امراته عدة المتوفى عنها زوجها على الامام ان يقتله ولا يستغنى عنه ولا قبل بقرينة  
 فلا يجل ما ذكرناه والجمع بينهما فله مطلقا وفي قولها بالطلاق فوري حد  
 من تكليف ماله بالطلاق لو كان مكلفا بالاسلام او غيره من التكليف ما دام جاكامل  
 العقل وهو باطل بالاجماع وخرج كلوا بطل عليه احد اوله بقدر على قتله او اخر منته بوجه  
 قاتل فبطلت بقرينة فيما بينه وبين الله تعالى ومحت بها دية وعاملاته وظهر بقرينة  
 ولا يجوز ماله وزوجه اليه بقرينة جلا بالاسم خاصا وكذا يوجب له جلا العقد عليها  
 بعد الخلع وفي جوازها فيها وجه كما يجوز للزوج العقد على المعتدة منعها من اوطال  
 فيقتصر من الاحكام بعد بقرينة على الامور الثلاثة في حقه وفي حق غيره وهذا امر  
 واما القول بالطلاق وتبين منه وجهه ويقتد للزوجة فان لم يغل على الاصح لما تقدم وتبين  
 امواله الموروثة حائزة الردة بعد خلعها من نكاحها السابقة على ان كانت حيا باقتضا  
 لا يفي حكم الميت في ذلك وحمل الحقيقة في احكامه من انفا ذو صاباه السابقة على الردة  
 وعدم قبوله التكرار بعد خلعها من نكاحها السابقة على احكامها السابقة على الردة  
 مطلقا ولو ادخلنا المتحد في ملكه كالا حجاب والا حجابا شامرا لا ادخلها  
 لا يغل ارش ما دام حيا وهو بعيد ومعه فخر اختصاره من غير ان يرد له  
 او عند التكتيب وجها وبه يبرح تحقيق الاثر بعد البلوغ والا حجابا ولا يرد  
 الصبي والمجنون والمكره كمن يرد الاولاد والمكره في حكم المجنون فلا يرد  
 شلفه حاله كماله كقولنا فله ما يوجب كالا حجابا بملكه بالاسلام ولو كان  
 كافرا والمناشع الصافي في وجوب فضا العبادات لا يوجب الفاقة مطلقا مع العلم بطلان  
 الراجع للحجاب وكذا لا يرد له الفايضا في الفايضا والناقص من دفع العتق  
 فصدقه وبطل دعوى ذلك وكذا لا يرد له مع العتق كالا حجابا في قبول دعوى عدم القصد  
 الابدلول للفظ مع تحقيق كماله نظر من الشبهة الدارسة للحد وكونه خلافا للظاهر  
 ويستثنى المرتد ان كان ارتداده عن كراة فان تاب والا قبل وملك الاستبراء  
 ثلاثا امام في المروءة عن الصادق عليه السلام فيبرق ضعيف والا في حجب يديها  
 بما يوصل حجة عوده وبطل حجب الياسر منه وان كان من ساعته واصل الصبي  
 ثلاثا امام او لم يجله وحمل الخبير على الاستحابة والمرتد عن ملكه لا يرد له  
 ملكه عن امواله الا بقرينة ولو بطله لكن يجر عليه بنفس الردة عن النصف فيها  
 ويحل في ملكه ما يتجدد ويتعلق به الحجر وينفق عليه منه ما دام حيا وكذا لا يرد له  
 عصمة كاحد لا يتنازع على القدر بعد رجوع العدة التي تقدرها زوجته من رجوع  
 ردته وهي عدة الطلاق فان خرجت ولم يرجع بانتهى منه بقرينة بقرينة واجب  
 المنفعة عليه من والده وولد وزوجه ومولود من ماله الى ان يردت ووارثتها اي  
 المرتدين وتكريرا ومليا وحيا فثبتها المسلمون لا يثبت المال عند الما تقدم ولو لم

وكذا لا يرد له ما اصابه في جملته من الحكم الاخر  
 فله

يكن

يكن لها وارث بطل فلا يام ولا يرثها الكا في مطلقا لا يها من ثمة فوق الكافر  
 وودت المسلم والمذمة لا يملك وان كانت ردتا من طهر بل يثبتها بما وتثبت اوقات  
 الصلوات بحسب ما يراه الحكم وتستحل في الجسد في اسرار الا حال وتلبس الحش  
 الاشياء المتخذة للباس هذه وتقع احشيت الطعام وهو ما غلط منه وحسن قاله  
 ابن الاثير ويبر فيه ما دلتها فدل يكون الحش حبيقة في عادتها صالحة بالانكس بطل بها  
 ذلك فله الى ان يقرى او يقرى لعصبة فلي يقرى ابن عبد الله عليه السلام وغيرهما في  
 المرتدة من الاسلام قال لا يقتل وتستخدم خادمة سنة سنة وتنع من الطعام والشراب  
 الاما يكره فلهما فليست من الاشياء بضرية في الصلوات وفي خبر اخر عنه عليه السلام  
 المرأة تشتاب فان تابت ولا حشيت في الحش واصلها فلا فرق بينها وبين العترة  
 والمطرية وفي الثاني الخلفي بالرجل او المرأة وجها تقدم في الاشراف والظاهر لفة المرأة  
 ولو تكرار الارتداد والا يستتابه من المني في كل مرة او اثنائه على الخلاق السابق لان الكفر  
 مائة تقابل كبر الكفاية وقد حشيت ان اصحاب الزكباير يقتلون في الشريعة ولا يضر هنا  
 بالخصوص والاحتياط في الدماء يقتضي قتله في الردة وتزويته الاقران المكره فان كان  
 الاكابر لله او لم يسلو عليه السلام فاسلمه بالانها هديين ولا شقير طر المتوري  
 من غير الاسلام وان كان له وان كان مقرا بهما منكرا علوم منوره عليه  
 والله لم يكتف الشهادات بل لا بد من الاقرار بعزمها ولو كان يحد من جهة علم شرفها  
 من الدين بقرينة بقرينة الاقرار بشيئها على وجهها ولو كان يستحل محرر  
 ما عتقا وتحريره مع اقراره ان كان اظهر له استحلاله وهكذا ولا تكي الصلوة في السلام  
 اكمل من مطلقا وان كان يحد بالان خلقا اعم من اعتقاد وجوبها فلا بد ان عليه وان كان  
 كفرة بحج الله عليه او الرسالة وسبع شجرة فيها لا يرد بوضع شرعا ثم لا سلام بل يكون  
 حبل من الصلوة وهو لا يوجب كمال اجروها بخلاف قولها مستفدة لانها موضوعه شرعا  
 له ولو جرت بغيره من ملكه لم يملك ما دام حيا لان بطله مشروط بامتناعه  
 من التوبة والاحتياط لا يشاع المجنون اما لو كان عن فطرة قبل مطلقا ولا يجله بقرينة  
 المولى عليها بل يطلق ولله لا يحد بقرينة في نفسه فلا يثبت ولا يبر على غيره ولا يرد كافر  
 ولا يبر الكافر مسلم بقرينة المسلم فدل كالا حجابا كانت الامة ام كافر لما ذكرته البنية  
 واستقر في القريب بما ولا يشع عليه مطلقا مع جرمه في العقاب بقرينة كالا حجابا  
 وكما يشع هنا قولنا يشع بقرينة فله الاصل وقوة الراد كالا حجابا مع الشك في الراد  
 ونبوت الحجر يرفع ذلك كله ومنها التنازع عن النفس والمال والقرين وهو جابر في الجبر  
 مع عدم ظن العتق وواجب في الادب والاحكام بحسب القدر فخرج العتق بحسب الهرب  
 مع الاعكات اما المانع من المال فله حجب المانع من الهرب كالا حجابا يرفع عن غيره  
 من ذكر مع العترة والاقرب وجوبه مع امن العتق وظن السلامه معتمدا في المانع مطلقا























لا نه مشتق من العود فيشمل فيها اوقى الثالثه وهو الاجود لان الامتياز بشرط  
في القصاص فلا بد من تعدد ماله استحقاقه وتقتل الذم بالذم وان اختلفت ملتهما  
كاليهودي والنسائي والذمي مع الرعاي اولها ما عليه فاحمله بيته عن ذمة الاسلام  
وهو نصف دينه وبالعكس تقتل الذميه بالذميه مطلقا ولا يدرى عند كماله اذا اختلف  
المسلم لان الجاهل لا يجني على ائمة نفسه وتقتل الذميه بالمسلم ويدفع ماله الموجود على ملكه  
حالة القتل وقوله الصغار غير المكلفين اولها المسلم على وجه الملك على قوله الشيخ  
في المقيده وجماعة ودرجته انساب الى الفخايعا وتكون في المقتول الشرح انه لم يجرى في كونه  
وانا نسب الحكم الى القول لعدم ظهوره كونه عليه فان رواية صريفة التي هي مستند له خالصة  
عن كماله ولا ده واصالة حرمة لا نغها وهو عليه وعنه لا يترجم له ولا يترجم له ولا يترجم له  
ومن رد ما روي في ريب وجماعة ووجه القول بان الطفل يبيع اباه فاذا ثبت له الا  
سوقا في غاير كونه وبان المقتول من ذمة ماله ووجه القول بان المقتول من ذمة ماله بالذمة  
وغيره في المقتول فيخرج ككلام اهل الحرب وفيه ان ذلك يوجب اشتراك المسلمين  
فيهم لا يفرق في اواضعه من الامام عليه السلام لا احتصاصا من اولاد المقتول والاجود  
الا تشاء على ما كان عليه الاصحاب ووردت به المصنف من جواز قتله والعنف الا ان  
له واخذ ماله ولو لم يشر فيه الا ان يسل قتله فالتقيد لا يخرج لا متناع استوفان المسلم  
استحقاقا واخذ ماله باق على التفريرين ولو قيل انما في قتله في اسلام القاتل والذميه عليه لا غير  
ان كان المقتول ذميا لا متناع قتله المسلم ما كانا في غير ما استثنى ولو كان المقتول  
الكا في غير ذميه فلا قتله ماله مطلقا ولا ذميه ولا يدرى ان اذ بلغ وقتل واظهر الاسلام  
مسلم يقتل به ولد الرعية بغير الرعية خلا في ولد الرعية وان كان المقتول كسوا بهما  
في الاسلام ولو قتله قبل البلوغ لم يقتل به المسلم مطلقا عند من يرى ان ذميه  
كان لان اظهر الاسلام وتقتل الذميه بالذميه مطلقا وان لم يلبس بالذميه محتون الذميه بالنسبة  
اليه ايضا فلفقه الاسلام وكذا العكس في الاقوى لئسا وبها في اصل القتل كقتل اليهودي  
بالنسبة الى المذموم المثل الى الاسلام فلا تردد عليه ذمة الذميه ولا يقتل به المسلم وان استعمل  
الى الامام والاقربى ان لا ذمة للمسلم مطلقا يقتل المسلم له ايضا لانه بمنزلة الكافر الذي لا ذمة  
له وان كان قبل استناده الى لان حارقه لكان ذلك لا يخرج من المذمة لان الذميه  
مؤثر شرعي يقتل شرعا على الذميه الشرعي وهو متفق وتقتل ذمة الذميه بالذميه  
اقرب منه الى الاسلام فلا اقرار بكون ذميه كذمة يترجمه اصابة العبرة من التراب وهو  
ضعيف ومنها انما الذميه فلا يقتل الولد فان على ابائه وان نزل المقتول على ذميه  
واكله لا ينادي بالابن من ابيه والنفق كالابن اجماعا وبطريق اولى وفي بعض الاخبار  
الصادق عليه السلام لا يقتل والمورث له وتقتل الولد بوالده وهو شامل للمقتول  
وعلى ايضا بان الاب كان سببا في وجود الولد فلا يكون الولد سببا في بقاء ذميه

وعدسه وهو لا يفرق في الامم ويعود الولد بقتل الولد ويقتل الذميه لغيره من الجوارث  
وتقتل باقى الاقارب بعضهم ببعض كالحمد بوالده والام بامها والجداد من قبلها وان  
كانت لاث والوراث مطلقا والاخوة والاخوات والاخوات والافراد غيرهم ولا فرق في الوالد بين  
بين المسايي لولده في الدين والحرية والمخالفة فلا يقتل الاب الكافر بولده المسلم ولا  
الاب العبد بولده الكافر ومثها كالا العقل فلا يقتل المجنون بعاذ ولا المجنون سوا كان  
المجنون جانيا ام ادا والا اذا اختلف حال المجنونة والذميه ثابتة على ما عليه فوجه القتل يكون  
خطا العاقل والضعيف محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال كان ابي المفضل عليه  
السلام يحمل جنازة المقتول على ما قلته خطا كان نوعه او كما يقتل في طرف القاتل كذا  
يشير في طرق المقتول ولو قتل العاقل بغيره لم يقتل به بل الذميه ان كان القاتل عدو له  
ولا يقتل ان ذمته بعد مال المجنون عليه ولم يكن دفعه الا يقتله فلو قتل المجنون الصبي  
ولا يصح بل ثبتت الذميه على ما قلته يميل عند خطا الخطا ان يبلغ وان يميز الضحية  
محمود بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال عبد الصبي وخطا ذمة واحدة عنه عليه السلام  
ان عليا عليه السلام كان يقتله بعد الصبيان خطا قتله العاقله واعترف في القوم  
البلوغ المذموم وليس يوافق وتقتل البالغ بالصبي على وجه القومين يعود النفس بالنفس  
واوجب ابر الصلوة في قتل البالغ الذميه كالمجنون لا يشترط في نقصان العقل  
ويعتبر بان المجنون حرج بدين خارج والا كذا في الاية متناهية فلا خلاف في الصبي  
حرج ان العزق بينهما متفق ولو قتل العاقل من يثبت عليه بقتله القصاص حرج  
انصر من ذمة ولو حاله المجنون يثبت الحق في ذمته عاكلا ذمته كغيره من المجنون  
ومنها ان يكون المقتول محتون الذميه لا غير ما حقتل شرعا من اراح الشرع منه  
لكن اولا لو اقر او كذا لم يقتل به قاله وان كان بغير ذمة الامام لا يذبح الدم في الجملة وان  
توقفت المباشرة على ان الحكم فيها يرد ذمة خاصة والظاهر عدم الفرق بين استناده  
بغيره القتل الذي عييه الشارح كالحرم والسيف وغيره لا يفرق في الجميع في الامر  
المطلوب شرعا وهو ان هاق الروح ولو قتل من وجب عليه قصاص غير اولى بقتل  
الذميه محتون الذميه بالنسبة الى غير المقتول كما يثبت به القتل وهو تارة الاقرار به  
واليمين عليه والى سبب في القذف وهي الايمان قتل اوليا الذميه قال الجوهري  
والاقرار بقتل ذميه لا يوجب لغيره اقرارا لعقله على انفسهم جاز وهو متفق بالذمة حيث  
لادليل على اشتراك الذميه في الذميه وهو ضعيف وبطريق اولى المقتول  
بالبلوغ والقتل واجبا به وحرية فلا يفرق بين الصبي والمجنون والذميه واحد  
مادام ارقا ولو بفضله لان يصدقه ماله فلا يقرب القبول لان سلب عيانه هنا  
اما كان الحق المثل حيث كان له نصيب في نفسه فاذا اذنته نال المانع مع  
وجود المقتول وهو يشترط اقرار العقل على نفسه ووجه عدم القتل مطلقا







الشيخ محمد بن عبد الله

2



اولا انفسه كونهما حكمه ولو ذهب ضوا ليعتبر سلا مة الى ذمة قبل فطريق الاقتصار  
منه باذها صيرها من واحد فتم طرح على الاجزاء اجناس الخاني قتل مملوكه بقبائل  
بما لا يحل من اموالهم لئلا يفسد بان يقع عليه وكيفية النظر فيها حتى يذهب الجور من عينه  
وتجوز له في العقل ما يستغني به على هذا الوجه فهو المشهور بين الاختصاص ويستند  
فيها وقاية من ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام نزل ذكره فبين لم عين غيره  
فانكس عنها الماء ذهب بصورها وانما جاءه فله التسمية على عدم دليل يثبت انحصار الاستغناء  
فيه بل يجوز ما يحل من اموالهم من اذ هاجب النصف من اموالهم فباني وجهه اتفق مع ان في طريق  
الرواية من صفها وجهه لا يمنع من ثبوت ما دللت عليه فان كان جائزاً وبثبت انحصار  
في النصف من اموالهم الاستغناء الخاني يترى ان يستوفي في ثبوت انحصار النصف من  
لا يثبت كما ذكره على وجه لا يتعدى الى وساد البشعة ولا التفرقة زيادة عن النصف وهذا امر  
موجب ومن ثم يفسد جماعة وتوقف اخرون معهم العلامة في النصف على ويقطع فكر الخاب  
بذلك لا يخرج وذكر المحققون بالاختلاف وانما يحل بسلوك الخصم ثبوت اصل المالك وعده  
اعتبار زيادة النصف ونقصانها كما تقطع يد الغني بعد الضيق وعنه العجيج  
باله في بيان النصف بغيره فلهذا قطع النصف في النصف وبثبت انحصار النصف في  
النصف من اموالهم النصف من اموالهم ان يثبت بقطع الواحد في هاتين النصفين  
الاخرى فان جاز في ذلك فافترق في جواز الاقتصار فيها من النصف من اموالهم  
وعده ثبوت اصل المائة وقطع الاذن الصحيحة بالصحة لان النصف من مملوكه فافترق  
ما رجح عن نفس الاذن فليس الامر كذلك العجيج والغني حتى لو قطع اذنه غارلك معرفة  
فيها ما يثبت ثبوت النصف من اموالهم النصف من اموالهم النصف من اموالهم النصف من اموالهم  
الباقي اما الشك فليس مانع والاذن النصف بالانضمام بالنصف من اموالهم وهو الذي لا يشك  
منفعة الشك ما رجح عن الاذن والكل من اموالهم لا فلهذا ذكرنا استوى الاذن والاذن  
والكثير والصغير واحد المحررين بها حكمة الماثل في اليقين واليسار كما يعرف ذلك  
في جرحها من الاذنين والذين وبثبت في جميعه فكان في حصة كل من شئ  
المنوع الى امواله ويؤخذ من الباقي بحسبه لئلا يستخرج بالبعث انفة النصف والنصف  
بالنصف والنصف بالنصف وهكذا او يتبع السن بالنسبة المائة كما لا يشك  
بالنسبة والراعية بها والنفس مبردا ما يقتضيه اذ المرء بعد المحنة على او يتضرر له في  
مودة او لو عادت السن وكلها من كان له من مودة ما اخذ الى ان يفسد ملة النصف  
قال المرء اقتصر وان عادت بملها لانها لا تخرج منه جديده وعلى هذا فيقتصر على عادت  
على هذا الوجه لا يثبت بدل لعادة بخلاف ما شئنا انما نعيد بعد ما ولو افكر الغرض  
بان عادت سن الخاني بخلاف العادة لم يكن النصف عليه الا ان لا يكثر فان عادت السن للثبوت  
وجودها عادة متغيرة فالتكتمه وهو الارش لتفاوت ما بينها صحبة ومتغيرة وبثبت سن

في النصف

النصف الذي لا يثبت سنه ويثبت بدل له انما العادة يعودها فان لم يعد على  
حالات العادة عليها القصاص والا فالحكم به وهو ان يرضى بغيره فان لم يرض  
ذهاها وواجدها ولو عادت من اموالهم فلهذا الحكم الاول والثانية ولو مات النصف  
قبل ان يرضى من عودها فالارثان ولا يتبع سنهم ولا تسمية برعاية ولا ياب  
ولا يانكس وكذا يبعد لاجل النصف واليسار واليسار وغيرهما من الاعتبارات المماثلة  
ولا اصلها بزيادة ولا نافية بل يابن مع تغيير محل بل تكتمه فيها ولو اخذ المحل فلو  
وكل عضو وجب القصاص فيه ولو فسد النصف للمالك لم يدر لانها فيه النصف حيث لا يكون  
استغناء وهو لو قطع اصبع رجله بد اخريها سببه لكان الاصبع اقتصر لاصحاب الاصبع  
ان سيقطع النصف من اموالهم استغناء اصبع الخاني قتل فلو حتى الثاني باليد المستقلة عليه  
ثم يستوفي لاصحاب اليد الباقي من اليد وبما اخذ ذمة الاصبع لغيره استغناء تمام حقه فبذلك  
فما تدر من التاخره وجوب اليد لكل عضو مفقود ولو بد الخاني بقطع اليد فلو بد  
بالتاخره الاول والزمه الثاني ذمة اصبع لتمام محل القصاص **الفصل**  
الثالث في الواجب في قتل العمد لهما صلا احد الامر من من اليد والعصا  
كانه بغير العمد لقتله تعالى النفس بالنفس وقوله كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والابر  
وصحيفة الجاني وعبد الله بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال من قتل من ماله مقتدا فقتل  
الا ان يرضى او يالم المحتول ان يفيقوا الدية فان رضوا بالدية واجب ذلك القابل فالدية  
لا تفسد لاصحها على الدية جاز ولا ان القصاص حتى ينجون النصف على استقامة حال وجوب  
الزيادة اي عن الدية والنصف من النصف مع التراخي اي تراخي الجاني والولي لان النصف اليهما  
فلا يتقدم الا برضاها وفي وجوبها اي الدية على الجاني بطلبه الولي في حق بل قتل لابن  
الجنيد لو جوب حفظ نفسه الموقوف على بدل الدية فيجب مع الدية لرواية الفضيل  
عن الصادق عليه السلام قال العمد هو العمد او رضي ولي المقتول ولا بأس وعلى التام لا  
يستغنى الدية بل لو طلب منه ان يد ويكسبه وجب واوجب على الطرف ومات واستغنى  
استغناء الموت الى الجاني مالا ومما صرف في النفس لشك في سببه باقي الطرف خاصة  
ويستحب احصاء شهادتين عند الاستغناء احياها في انفا على الوجه الغير للتمتع  
من حصول الاختلاف في الاستغناء فبذلكه الولي يرضى بالدية وتغنى لانه اي تختار  
بوجه يظهر حاله ان كان يكون قد وضع المستوفي فيها الرضا وهو موصول فلو  
لان البقا مود مطلوبه والشك يتأخره غالبا فلو حصل منها اي من الالة المقصود  
بها في الطرف جابر بالنصف من المقصود ان على بر لو كانت القصاص في النفس واستوفي  
ولا شيء عليه ولا يقتصر الا بالنصف فيضرب الحق لا يجر ان كان الخالي بائنا ولا في  
جوانه نظرون صدق استغناء النفس بالنفس وزيادة الاستغناء وقا حرمه لادني  
بعض مودة واستغنى في القصاص المتع ولا يجوز التاميل بغير اي الجاني بان يقطع حق غيره



ولم كانت جنائحه ثقيلا او وقعت بالعدو والخراب والمقتل بل يستوفي جميع  
ذلك بالسيف وقال ابن الجبير يجوز قتله بمثل العقلة التي قتل بها قوله تعالى اهل بالعدو  
عليه وهو وجه لولا الاتفاق على خلافه وقيل القابل به الشيخ في النهاية وكذا المتأخرين  
انه جميع الخاني بين القتل بقطع شئ من اعضاءه وقتله يقتصر الويل منه في الطرف ثم يقتصر  
في النفس ان كان الجاني يخل ذلك بضرهات متعددة لان ذلك يضر جنبا من متعددة  
وقد ذهب القصاص بالجناية الاولى فنبطح ورواية محمد بن قيس عن احمد  
عليه السلام ولو فعل ذلك بضره واحدة لم يكن عليه اكثر من القتل وقيل يدخل القصاص في الطرف  
في قصاص النفس مطلقا ذهب عليه الشيخ في البسيط والمجلا في رد الوفاء ابو عبد الله  
الباري عليه السلام والاقرب الاول ولا يقتصر بالجزاء الجانية التي لا تقطع اوله نقل الى الجانية  
كثيرة ليلد بغيره القصاص منه سواء في ذلك النفس والطرف فاما في القصاص فدخل  
لا شئ عليه سواه ولا يقتصر القصاص من القصاص لا يدخل ما يقع فلا يقتصر على  
وقتل الصادق عليه السلام في حسنة الجاني اما رجل قتل الجرح والقصاص فلا دية  
له وغرر وقيل دية في بيت المال استنادا الى خبر ضعيف قاله بغيره في القصاص  
ح الرايد قضا او دية واخرج القصاص من بيت المال لا من حيلة المهار فان قد  
بيت المال او كان هناك ما هو اهد منه كسر ثور ودفع عدو له يبيع لها وعلى الجاني  
لان الحق لا يرد له يكون موته عليه وقيل على الجاني عليه لا يرد له في القصاص من اهل  
المال مطلقا الا الزوجين لغيره اول الاصل من غيرهم الزوجان لا يجمع بينهما في  
وقيل يرث العقب وهو الاب ومن يترتب به لا يرث من الاحق والاحق من الام ومن  
يتغيرب بها من الحرة والاولاد هم في ثلثين يقتصر الميراث ليرثه الى الجاني  
عن الصادق عليه السلام والاول اقوى يجوز للولي الواحد المارة الى القصاص من  
الجاني من غير اذن الامام لقوله تعالى فخذ حيلنا لو لم يكن سلطانا ولا يرد حقه ولا هل  
يرثه الزمعة من توقف استيفاء الحق على استيفاء غيره المستحق وان كان استيفاء  
اول حقه واحتياجه الى النظر وحصوله في قصاص الطرف لان الغرض منه بقا النفس  
ولوضع الاستيفاء حد ولا يرد من من خيلها لغرضه وذهب جماعة الى وجوب استيفاء  
مطلقا فيجوز لو سفل واعتبر من كان في جماعة توقف الاستيفاء على اذنه من كان  
حاضر من الام لا سيما وبه في السلطان ولا يشترط الحق فلا يستوفيه بعضهم ولان  
القصاص من موضوع المتفق ولا يحصل بغيره في القابل به جماعة منهم الشيخ والرفيع  
مدعيين الاجماع ليجاز من الاول الاستيفاء من غير ارتكاب حضور الغائب والاستيفاء  
ويضمن المستوفي حصصه اليقين من الدية كخشي الاول لا الحاضر فيشأنه العزم  
ولبنا القصاص في التغليب ومن لم لا يقطع بغيره البعض على مال او مطلقا بل الجاني القصاص

قوله

ان القاتل قد اضر بعض نفسه فهذا اول وتظهر القاتل في بغيره المبادر اليه  
وعندما قتل فلا لانه مهاد بالنسبة اليه ولو كان الولي صغيرا ولما اوجده لم يكن  
اي لوليه من الاب والجد الاستيفاء الى بلوغه لان الحق له ولا يعل ما يردع ولا ان الوتر  
الشيخ في الاستيفاء بغيره قبله وحج فيجب ان يخل حتى يتكفل الوكيل لان المتأخرين بها  
استيفاء بغيره بغيره من وجوده في حقه المجهون ولو صالحه بعض الاوليا  
على الدية لم يسقط القود عنه لما قيل على الاستيفاء بل لا يخل فيه خلافا وقد قد صاير عليه  
ورواه الحسن بن محبوب عن ابي ولا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل ولدا اب  
وام وابنه فقال لابنه انا اريد ان اقتل قاتل ابي وقال الاب انا عفو وقاتل الام انا اخذ  
الدية قال فليعط الابن لام المتولى السدس من الدية ويعطى ورثة القاتل السدس من الاخر  
حق الاب الذي عني ولا يفتله وكثير من الاجاب لم يتوقف في الحق واما استيفاء الميراث  
الشهر لورود دية بغيره بسقوط القود ونوته الدية كرواية زرارة عن الباقر عليه  
السلام وكل المشهور برون اي من يريد القود عليه اي على المتولى يصيب الميراث  
من الدية وان كان قد صلا على اهل من مصيبه لا يرد ملك من نفسه بغيره القصاص  
فيستخرج منه ولو استتركه الاب والاحب في قتل الولد مقتصر من الاحب ورد الاب  
مصنف الدية عليه وكذا الحاشية في الميراث في قتل الدية في قتل الكافر من قاتل الولي  
وبرد المسلم مصنف دية وكذا الكلام في اشغال القاصد ولا يرد من جرحه قتل العامد  
بعد ان يرد عليه مصنف دية والميراث هنا القاتل لانه القاتل لو كان القاتل هو ولو كان  
سببه عدو ما يخل في جرحه بغيره عليه السدس والثلثين استيفاء القصاص اذا كان بالغا  
لان القصاص ليس له ولا يتعلق به الجرح فيها ولا يرد من موضوع المتفق وهو اهل له ويجوز  
ايتها عنه والصلى على مال لكن لا يدفع اليه وفي جواز استيفاء ولي المتكفل عليه قولا  
القصاص من دون ضمان الدية من قاتل احمها القاتل ولا ان موجب القصاص  
واخذ الدية القصاص وهو غير واجب على الوارث في دين مودته وهرم الاب وذهب  
الشيخ وجماعة الى المنع استنادا الى رواية مع سلا من سند هال لا يدل على مطلوبهم  
ويجوز التوكيل في استيفاء الدية لان الدية لا يخل التي تدخلها البيا بزا لا تعلق لغيره  
الشيخ في دية بغيره فلو عن له الميراث والقصاص التوكيل ولا يخل بالعدو فلا يخل  
عليه من قاصد من ولا دية لان التوكيل لا يخل الا مع علم بالهزل كما تقدم فوفى  
استيفاء وهو مودته امار عني الميراث فاستوفى التوكيل بعد قتل العامد فلا يصح ان ياكل  
عليه الدية لما شئوا بطلان وكافة بالحق كالأشياء الاستيفاء بعد موت الميراث  
او خروجه عن طاعة التوكيل ويرجع بها على الميراث لغيره لعدم اعلانه بالعدو وهذا  
يقم مع تكليفه لا سلام والاعلان عور وجملة جرحه على التوكيل لغيره بعد  
وجود سبب الهلاك كماله حتى يرد دية المسهم ولا يقتصر من الحاصل حتى تقع

فيهم

عجزه

على الميت



وترفعه الجاهل عاة حتى الوالد ويغير قولها في العمل وان لم يشهد المتكلم لان له لمارت  
قد يتغير غيرهما ويتجدد هاهن نفسها فينتظر الحيلة الى ان يستبين الحاد وقبل لا يتقبل  
قربها مع عدم سنها ونقص الاصل غير مدخل فيه دفعه الى ان يتوقف حيوة والعدل ارضاها  
الا حتموا الاول اورد ولا يجب الصبر بعد ذلك لان يتوقف حيوة والعدل ارضاها  
فبينما يتقدم ما شرف حاجته ولو كانت قاتل العبد فالروي عن الباقر والماء في  
عليهما السلام اخذ الله بمرمى عالم والا يكن له مال فمن لا يقرب اليه فالأقرب وانما  
سبب الحكم الى الرواية لمستودعها عن من حيث السند فامها واثبات في احدى يها  
ضعفت وفي الاخرى السال لكن عملها علة بل قيل انه اجماع ورويه قوله صلى  
الله عليه وآله لا يهلك دم امرئ من دم ابي اديس الى سقوط العتق من الاصل بعد العتق  
محله بل ادعى عليه الاجماع وهو غريب فاعلم ان الرواية في ذلك ما وجوب الذي على غير  
هرب التمس الى ان ما عتق بالمعنى جعل متعلق بالروي هلاكه مطلقا وليس كذلك مع انه في  
الشرح اجاب عن حجة في الخصم بوجوب الذي من حيث انه لا يجوز في قوة العوض  
مع ما شرف تلك في العوض فيصير العبد بان لو كانت حقه ولم يتبع من العتق من  
ولم يهرب حتى مات ولم يتخو منه فتوبت قال الله للذي ان يحضر الرعي بالجارب  
فهو وبه سقطت الرواية في كل كلام الا صاحب به وهذا الخلل ما اطلعه هنا  
كما لا يخفى **كتاب الديار** جمع ديرة والها عوض من واد  
فالكلمة يقال ديرة الفصيل اعطيت ديرة وفيه مثل اربعة الفصيل للذئب  
مولد الذي يلقى اليم وهو موضع ورودها كما في الروايات ما عتق فيه الذي من  
انواع الفصيل اما ثبت الذي بالامانة في الخطا المحض وشبهه وهو العبد الذي يشبهه  
واجترار بالامانة حال وجبت صلحا فانها تنفع عن العبد فالاول وهو الخطا المحض مثل  
ان يرمي حيوانا فيصيب انسانا او انسانا فيصيب حيوانا فيجوز ويرجع الى قدر قصد  
الانسان او الشخص الثاني لان الاول والثاني وهو الخطا الشبيه بالغير والعكس  
ان يعبد بها لا يقتل غالبا وان لم يكن عدوا مثل ان يعبد للثا ديرة ضررا لا يقتل  
عادة فيجوز للمصنوع والصانع في العبد وتسميته ان العبد هو ان يعبد الفعل والقصد  
بمعنى ان يعبد قبل الشخص المعين وفي حكمه بعد الفعل دون القصد اذا كان الفعل ما يقتل  
غالبا كما سبق في الخطا المحض ان لا يعبد فعلا ولا قصدا بل المعنى عليه وان قصد الفعل  
في غيره وفي الخطا الشبيه بالغير بالجهل ان يعبد الفعل ويعبد اتفاقا عنه بالشخص المعين  
ويخفى في القصد الى الفعل اي لا يقصد مع ان الفعل لا يقتل غالبا والطبيب يعبد في ماله  
ما يتلف بوجاهة نفسه وطرفا للحصول التلغ المستند الفعل ولا يهلك دم امرئ من دم  
قاصد الى الفعل بخلاف في القصد فكان بخلاف شبيهه غير وان احاطه واجتهد ولا يهلك  
لان ذلك لا دخل له في عدم ضمان هذا الخلق في الضمان مع الخطا المحض ضمانا او لا يخلد

كتاب الديار

الضامن

وقال ابن ابي عمير لا يضمن مع العلم والاجتهاد للامانة وسقوطه باذنه ولا يضمن  
سابقا شرعا فلا يستعقب ضمانا وفيه ان اصابته لغيره لا يضمنه تنقطع بدليل لا يخل  
والا في في العلاج لا في الاكلاف ولا ساقاة بين الجوار والضمان كالمصاب في التاديب وقدي  
ان امير المؤمنين عليه السلام ضمن خانا قطع حشوته غلام والا في الاعتقاد في الاجماع  
وقد نقله المحقق في الشرح ومما علة لا على الرواية لضعف سندها بالسكوني وتوايها  
من الجناية قبل وقوعها فاقرب الحق لميسر الحاجة الى مثل ذلك اذ لا يخفى عن العلاج واذا  
عرف الطبيب انه لا يخلص له من الضمان توقف عن العمل في الضرورة اليه فوجب في الحكم  
شرا لا يملك فاعلم ضرورة والرواية بالسكوني عن ابن عبد الله عليه السلام قال قال  
ابن ابي عمير من عليه السلام من تطيب او تبيسط فليأخذ العبرة من ديه والاهو ضمانا  
واما كمالا في لا يضره المطالب على تقدير ان تلف فلا يشرع الا بمراسل الاستقار صرفا  
من يتحمل المطالب فظاهر العبارة ان الذي يرضى حكمه كذلك للعلة الاول ولكن يكلف  
ادخاله في الولي الاول الجاني عليه اذا اذن في الجناية سقط ضمانها فكيف باذنه في المباح  
المأذون في ضله ولا يخفى في حكمه ضعف هذه الادلة فان الحاج لا يملك في شتر عية كذا  
مع قيام الادلة على خلاف ذلك السكوني من ان البولي حقيقة لا تكون الا بعد ثبوت التي لا  
استطاع ما في الذمة من الخوف وينسب عليه اليها اخذ هاهن الولي اذ لا حقه قبل الجناية  
وقد لا يبرأ اليه بتقدير عدم بلوغها اذ ادت الى الاذى ومن ثم ذهب ابن ابي عمير  
الى عدم ضمانه قبله وهو حسن وانما يعين ما يجنيه في مال العاقلة لا في تخلفه بعد  
فيكون خطا حشا قبل وانما لا يضمنه بعدا بغيره بغيره في ماله خطا له من باب الاسباب  
لا الجبايات والاولى افرادا للقاعدة وحامل المتاع يصير له اصابه برأسه في ماله  
اما اصل الضمان فلا يستند في كماله فعله ما كونه في ماله بقصد الفعل الذي هو سبب  
الجناية ويشكل اذا لم يقصد الفعل بالمعنى عليه فان كان يكون خطا خطا كما مر الا انه لا يخلو  
الحكم هذا وكما يفيض المعنى بوجوه مما علة لا بد من او حاشا في ماله ايها وهو  
القصد الفعل وانما الخطا في القصد وكذا القول في الزوجية لو اعتقت فيه والتخلف في ماله  
ان كانا من بين فلا يخفى عليهم وان كانا متعديين فالذي استناد الرواية بمرسلة والا في  
الاولى رواية سهران بن خالد عن الصادق ويحقق الجناية وليست بخطا محض وفي النسخة  
ينفي الجناية اصل الفعل والصانع بالطفل او المجنون او الممرض مطلقا او الصحيح  
على حين غفلة يعين في ماله ايضا لا يخطا مصدود وقيل انما يقتل في الميسر  
الضامن حاشا لانه حاشا له من قبل الاسباب وهو ضعيف لان ضمان الغير ضمان  
غيره حاشا لانه حاشا له من قبل الاسباب فلا يصار اليه بمثل ذلك ولو كان الصانع بالجهل كمال  
من غير حاشا له ضمان لا يبرأ من اسباب الاكلاف بل هو تافه لا بسبب الخطا  
ان يبرأ استناده الى الرواية والاصح ان يعين في ماله ديرة القصد ثم لا يستند التلغ







وجعل المستطاع احتمالاً لا يثبت بحال حيث جعل بالنص والالتزام الصانع اقرى نصير  
لا ينجح له لو دعا غير خراج هو قطعاً لعدم شأول النص والفتوى له ولو تعدد الدراك  
اعتبر في الضمان حيث يثبت قصاصاً ودية كالأثر كذا في الخبر ولو كان المدعى  
جماعة ضمن الداعي مطلقاً كل واحد منهم باستقلاله على الوجه الذي قد ثبت في الثانية لو انقلب  
الغيب بغير الغالب انما لم يألهم ما كنا الموضع غير وديها فثبتت الولد فاعلم بها فاعلم  
صحته وما لا ان فعلها المطارة وقع للغير وان كان الحاجة والصحة في الاجرة والم  
فجاء في الضمان لمدية على ما فعلها ومستند التفسير لمدية عبد الرحمن ابن سالم عن  
اباقر عليه السلام قال لا يغير قوله فثبت صحتها لغيره وعبر عن ذلك فثبتت عليه فثبتت  
فانما عليها الرية ما لا حاصه ان كانت اما غابرت طلب العز والفردان كانت اما  
غابرت من الغيرة فاما الرية على ذلك وفي سند الرواية ضعف او جهالة يمنع من العمل  
بها وان كانت مشهورة في كمالها لا يصلح من ان قتل التام خطا على العاقلة  
ادنى ماله ما تقدم والافرى ان دية على العاقلة مطلقاً ولو اعادة الولد فاعلم به  
صحة نصيبه على الراجح من اي عبد الله عليه السلام ولا يها امانة الامم كذا في الخبر  
فثبتت الرية حتى يضمن او من يضمنه لا يها للدي يضمنه وقد استلزمه في ضمانها  
فقد دعت الموت فلا ضمان وصحت بحسن من يحمله يقبل وان كذبت سابقاً لا يها  
امينة لم يملكها بها ثانياً الثالثة لو كذبت جارية اخرى فثبتت ثالثة فثبتت  
المكرهية اي كذبت وردت بدورها وطرحتها فثبتت الرية كذا في الخبر فالروى من امير  
المؤمنين عليه السلام بطريق صحيح وجوب دية على الناحية والفاصلة فثبتت  
وعلى الخلق في الشئ وجماعه وضعف سندها لا ينجح وفي رواية النهد وسنده  
الى الرواية وبه جماعه منهم المحقق والعلامة في احد قوليه اي الناحية والفاصلة  
الثلاثين وبسقطت الرية لكونها عينا وكون القتل مستنداً الى الثلاثة وخروج  
ابن ادريس ثالث وهو جوب الرية باجماع على الناحية ان كان كذا في الخبر الى القوس  
والافضل انما صفة اما الاول ثلاث فدل اكثره مستند اكثره فيكون بوسط  
الكثرة كاللثة فينبغي لكل بالكثرة واما الثاني فلا سندا في القتل الى الناحية وحدها  
حيث فثبتت ذلك بمسألة وهذه الرواية لا يكل ما اردت المراجعة في الشئ  
من ان الكراه على القتل لا يسقط الضمان في الحالة الثانية فيكون القصور ما كان يثبت غايتها  
فيجب القصاص لان الكراه الذي لا يسقط الضمان ما كان معه قصد الكراه الى الفعل وال  
بسقط ذلك فيكون كاللتم من ثم وجب القصاص على الفاعل دون الواقد حيث يقع  
الاجابة في خبر لا يسقط الضمان للوقوع بحسب ذاته فضلاً عن كونها بمنزلة ما لا يثبت  
من باب الاستصحاب لا يثبت بان لو صدر استلزامه له قطعاً وصحته  
توجه القصاص الى الرواية خلاف الظاهر لرواية روى عبد الله بن علي عن ابي عبد الله

عليه السلام

عليه السلام في النص صحيحاً ما روي مرة وقيل انه في نسخة الملة انه روى اي دهر باطل  
لا غرض له وفي ماله رواية الا في درهم عوضاً عن النقص ويصحي ماله وروى عنه دهر الخلام  
الذي ثلثه وجهه الا وانما يجب في ثلثه اذ لم يثبت في الا بر وجهه من الدراك على انه  
مهر مثلاً لا يها على انه لا يثبت بالنسبة لا يرضى بطلان فيه جانب المالك كالمصنف القاصب  
فيما العبد المصوب وان تجاوزت دية لرو وجه ضمان دية الخلام مع انه مقتول عدا  
توانت محل القصاص وقد تقدم بهذا الثمن بل لا تنافي في الرواية الاصول كذا في الخبر ما قد  
فيها من عوض البضع ولو فرض من قتل المرأة له قصاصاً عن ديارها سقط عرواها ووليا او  
استوفى اللقي بنوات محل القصاص فلا يثبت ان ثلثه وكما عا وقد ثبتت له لانه يثبت  
به وعنه عليه السلام بالبرق السابق في صديق عروس ثلثه الزوج ما وجد عندها  
في الجملة لينة العرس فثبتت الملة الزوج انما قتل برأي بالزوج وتضمن دية الصديق ما  
على انها سبب ثلثه بخلافها اياه دلا في ان اي الصديق هدران في المال لان الزوج  
قتل من يجز في داره لانه اضعف القوة عن الزوج بان دخوله ام من محمد الرية ولو سلمنا  
الكل وجاز قتل برأيه مطلقاً الحكم المذكور في الرواية ضعيف سنداً وفي واقعه  
مما لا يصلح فلا يثبت في فعله عليه السلام كبره في ذلك وروى محمد بن  
من ابي جعفر عليه السلام قال اقرى بين المؤمنين عليه السلام في اربعة سكاك قديم اثبات  
مهمهم وقيل ان ثلثه لغيره القاتل والجارح بغيره الجارح بعد وصغر جرحه ما  
من الرواية في الرواية مع اشتراك محمد بن فليس الذي يروي عن الباقر عليه السلام  
بين التفتي ونه عدم استندام الاجتماع المذكور والا فتناك كون القاتل هو الجرح  
وبالتكسر فيخص حكمها بواجبها لكونه عليه السلام بما وجهه فيمكن الحكم بكون  
ذلك لو ثبتت الفعل بالتمام من عند او خطا او جرح واما ما استشكله العلم  
في الشرح على الرواية من ان اذ احكامان الجرح وجبت في الاستفاد منهما وان الملاق  
الحكم باخذ دية الجرح واهداً لدية لوما لا يها كذا في الخبر بوجوب الرية في جراحاتهما  
لان موجب العدم القصاص فيمكن دفعه بكون القتل وقع منها حالة الكفر فلا يوجب الرية  
على وجه العقول ومن ضرر الجرح غير قاتل كما هو ظاهر الرواية ووجوب دية الجرح لروية  
ايضا من السكاك كالتنفل او لكون محل القصاص هو اللقي الاقتصار على الحكم بالثبوت وانما  
ما يوجب فيه فيها وعن ابي جعفر الباقر عليه السلام عن علي عليه السلام في سنة عطان بالظن  
ضعف منهم واحد وثم في كذا في الخبر ان ثلثه منهم على ثلثه منهم عرقه وبالعالم  
وبالحسن شهد ان ثلثه على الاثبات اليه عرقه في حكم عليه السلام ان الرية انما  
على كل واحد منهم عرقه بصفة الشهادته وهي ايضا ضعيف سنداً في نفسه  
في دافعة مخالفة لملوك المذهب فلا يثبت في المواقف لهما ان شهادة  
السبا يثبت ان كانت مع استنداعا لرواية عدا اتم فثبت ثم لا تقبل زيادة الاخرين للمعينة

وبشكل

اذن



وان كانت الموقوف على الخدم او حصلت المقتضى عليهم لم يقبل شهادة احد منهم مطلقا ويكون  
 فقه لو لم يكن اثباته ما يثبت منه واعلم ان عادت الاطراف حثه بجائز هذه الاحكام هنا  
 بلطف الرضا به من ان لا يخالفها للصلح واحتمالها او بعضها في رد ما اليه الا ان لا يقيد  
 او التمس به على ما نحن عليه الخاف للصلح وقد يزيد بعضهم التمس به على ضعف المستند فحينما  
 لم يوافقها التمس به بعض من علم السباحة المثل الصغير من الباطن لوجوبه عليه بها في ملكه  
 لانه شبيهه عند سوا شرطه لا على ما يقتضيه اطلاق العبارة وبوجه ما يرد من كتاب الصانع  
 وان اجتهد في القواعد على الصانع بالتعظيم شرط متعصفا لانه لو لم يضرط فله ضمان وثوق  
 في التعريف الصانع على تقدير عدم مرهون اذا كان قد دفعه اليه وليه ومن يحكم ولا من الصغير  
 مطلقا فطفا في حكم المجهول بخلاف المانع الرشيد فان لا يقتضيه وان شرط لانه في يد نفسه  
 وبوجه محمد بن ابي الفريخ ضمن للعدوان بوضعه فيما لا يقع الا لغيره في ما يفي الاستطاعة  
 الا ان يكون التعريف وسعانا يد عن الضرر افعال اليه لا يستلزم في التعريف او كونه  
 ثانيا عن التعريف شلوعا فاعلم ان الفريخ موثوق في كل ما كان يفي لخاصة التام في جرحه في اذن  
 الامام له في جرحه فلا ضمان وهذا يدل على عدم جواز ارجاء الزيادة من التعريف عن التعريف به و  
 اذن الامام وفي الدرر لطلب جواز ارجاء الزيادة وخرجه والزيادة وكذا اطلق في التعريف جواز وضع  
 المسجون في التعريف الزيادة وهو حسن مع عدم الحاجة اليه بحسب العادة في تلك الظروف والا  
 فالمنع احسن ويضمن ما يقع للغير في ملكه عين مطلقا اذ حصل بسببه جناية او طريق مساج  
 عينا ولسخطه نفسه او لغيره براماله اثاره وصفه لمصلحة غايته كونه في الطريق  
 التمس به ساقطة فيها وخوفه فلا ضمان لانه محسن وبه قطع في التمس به ساقطة  
 لو وقع حايظ الا ان يجد عليه بينه الى الطريق او ملكه الغير ولكنه من اصلاحه بعد العلم  
 وقبل الوقوع ادناه ما يلا الى الطريق ابتد او مثله ما لو ناله على غير ما سرقه ضمن  
 ما يلقى بسببه من نفس وماله والا يتفق فله بغيره اجمع بان لم يجر نفسه  
 حتى وقع مع كونه من سبب على الوجه المعبر في مثله او علم ولكن لو لم يكن من اصلاحه  
 وقع او كان سببه اليه او ملكه اذن فيه ولو بعد الميل فلا ضمان لعدم العدوان الا  
 ان يقع على تقدير علمه بفساده كسبله بوقوع اطراف الخشب واللا لا الى الطريق فيكون  
 كسبله الى الطريق ولو كان الحايظ لم يول عليه فاصلا حو وصان حو من متعلق بالولي ولو  
 وضع عليه انا وعنه سقط فالتف فلا ضمان اذا كانت الموضوع مستترا على الحايظ على  
 العادة لان له السرق في ملكه كيف شئت فلا يكون عاديا ولو لم يكن مستترا استقر  
 مثله ضمن للعدوان بتعريفه للوقوع على المارة والمارة مثله ما لو وضعه على حائطه  
 او شجرة الموضوع في ملكه او مساج ولو وقع المرات المنسوب الى الطريق ولا يقرض  
 بان كان متبعا على عادة امثاله فلا يترتب عدم الضمان للادنى في وضع المياريب شرعا  
 فلا يقتضيه الضمان ولا ماله البراءة وقيل ضمن وان جاز وصنع لانه سبب الاتلاف

عليه

وان ارجح كالتصيب واليهما والحدوب في محله ابي المصباح اكدنا في عن الصادق عليه السلام  
 قال من اضر بغير من طريق المسلمين فهو له ضامن ولو اضر بالسكنى من الصادق عليه السلام  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال من اخرج موطئا او كنيها او وثدا او كذا دابة او حمارا  
 في طريق المسلمين فاصاب شيئا فخطب فهو له ضامن وهو مصر في ايات لو صح طريقه  
 وفصل اخرون فحكم باليمين مطلقا ان كان الساقط للشارع منه عن الحايظ لان وصعه  
 في الطريق مشروط بغير الاضرار كالروشن والساباط ونحوه ان الساقط كان  
 الساقط للجميع لوصول الكلف با مرون احداهما غير محتمل لان ما في الحايظ منه من اضرار  
 الحايظ وقد تقدم ان لا يوجب ضما فاما حيث لا يقتصر في حياظها وكذا القول في الخنازير والاربع  
 لا يضمن ما يلف بسببهم الا مع التعريف لا كونه على التعريف لكان حياظا موضوعا في حايظ  
 ضمن النصف ان سقطت ارجح وان النصف وسقطت ارجح او كانت موضوعا على غير  
 ملكه ضمن الجميع هذه كله في الطريق اما المروعة فلا يجوز حمل ذلك فيها الا بان اربابها  
 اجمعوا لا يملكه لاحد فان كان الواضع احدهم فليس وقت الاذن يضمن مطلقا الا ان  
 يدخل في ملكه لانه ساقط لا يقتضيه ضمان السابعة لو ارجح نارا في ملكه ولو لم يمتد  
 في ارجح معتدلة وساقطة وليريد ان النار عن قصد الحاجة التي اضر بها لاجلها فلا ضمان  
 لان له السرق في ملكه كيف وان حصلت الرجح بعد اضرارها بغيره لغيره او لغيره  
 والا لجعل كذا كذا بان كانت الرجح عاصفة حائل الاضرار على وجهه بوجوب ظن التعريف ان  
 الغير اضر من قدر الحاجة وان كانت ساقطة ضمن ساقطة الى ملكه غيره فالضمان في  
 هذا امشروط بالاعلامين الزيادة او عصف الرجح وقيل يشترط اجتماعهما وقيل  
 يكفي في التعريف الى ملكه الغير مطلقا ومثله القول في ارسال المار قد يهدم الكلام في ذلك كله  
 في باب التعريف واوجه لذكرها في هذا المختصر من ان لو ارجح في موضوع ليس له ذكره  
 فملك غير ضمن الا انفس والا موال مع قدر الاختصاص في ماله ولو تعد الاتلاف فهو ضامن  
 فقا وفي النفس مع ضمان الماله ولو ارجحها في المباح فالضمان كالمالك لجواز التعريف فيه  
 انما منه لو شرط في حفظ دابته فدخلت على اخرى فحدث عليها ضمن جانيها التعريف  
 ولو جنى على اي حيت المذلول على عدايته فهدم ولو لم يضرط في حفظ دابته بان  
 انشئت من الاصل الموقوف او حيا غيره فلا ضمان عليه لانه لا صلة البراءة والمان السطح  
 رحمه وجماعة ضمان صاحب الداخلة ما تجنيه لغيره على عليه السلام في زمن النبي  
 صلى الله عليه وآله والرواية ضعيفت السنن ما عدا الشريفة وعنده من غير حياظ  
 الغير المختل اي المار لغيره الضراب والكلب المعقوب وشبههما ما لا يملك مضمون  
 ما تجنيه بكونه اذا علم حاله واهل حفظه ولو جهل حاله او علم ولو يضرط فلا ضمان وفيه  
 الخلف الفرض الصار به بان قوله من استنداد التلف الى التعريف في حفظها وعدم  
 جريان العادة برضاها ولا جرح الاول نفسه من يجوز قتلها ولو اوقعها هتة



احسان فادى الدرع الى النفا او يتبعها فلا يتبعه  
 ضمان كفى لا يتبعه على ما يتبعه من زاد عنه ضمان وكذا لو جنى عليه لا بدفع  
 واذا اذن له فخر في دخول داب تعقبه كلبه مملوكه وان لم يملكه ان اكلت فيه حين  
 دحو له او دخل تعده لا طلاق المضروب وان دخلها بغير اذن المالك لم يضمن  
 ولو اذن بغيره في الدار دون بغيره كان ما عيون الدخول اذ يذاخر  
 الضمان به ولا فتحا ولو لم ياذن ولو اختلف في الاذن تقدم المكر الشاسعة بغيره  
 انما ما يتبعه بغيره ولا سيما دون رجلها والثاني لما كان كذا بغير ضمانه  
 يد بها ولا سرا خاصة والسابق بغيره مطلقا وكذا بغير ضمانه مطلقا ولو دقت  
 بها المالكه او اذنا يد ومستند التسجيل اجاز كثيره هو فيه في بعض على العرف  
 بان الركب والثاني يمكن يد بها ولا سيما خطها كيف شاء لا يمكن رجلا لا يجر  
 خلفها ولا يمشي بكمه الجميع ولو دكتها اثنا تساريا في الضمان لا ضمان  
 في اليد والسبب في الاذن يكون ضعيفا لصغر اذ من يخصص الضمان بالاحسن  
 لا بد للمقاييل امرها ولو كان صاحبها معها مرعا لها فلا ضمان على الركب ويتفرق المالكه  
 ما سبقت التسجيل على اعتبار كونه سابقا او قايلا ولو لم يكن المالك مرعا لها بل تولى  
 امرها المالكه ضمن دون المالكه ويضمن ما كلفها الركب ايضا لو تولى ما كلفه لان  
 الفقه بغير سببه ونوا جمع للذ ابر سابق وقايلا او اوجدها وراكب او انكلا شقة  
 اشتركت في ضمان المشترك واخصر السابق بجنايا الرجلين ولو كان المتوقد والموقود  
 قطارا في المكان الجميع بالواحد حكما وجهان من صنف السرق والمتوقد للجميع ومن  
 تفرد على الضمان وهي القدره على حفظ ما ضمن جانيته فان القايلا لا يقد رعل حفظ  
 يد جانيته من الاول عاليا وكذا السابق بالنسبة الى غير المتاحز وهذا هو  
 ركب واحد او كفى العايش بغيره لما شتر لوجه السبب ووجه لا يذاخر  
 واقربه هذا مع علم المباشر بالسبب ولو جعل المباشر ضمن السبب فالسبب  
 كلفه البير في غير ملكه والمباشر كلفه فيها فالضمان على الدافع دون الثاني  
 الا ان يحكم البير مخطاة ولا يعلل الدافع فالضمان على الثاني لم تصف المباشر بالرجل  
 ويضمن اسبق السبب لولا اجتماع كواضع الحجر وفاضل البير فيكون السبب يقع  
 في البير فيصير في كل حجر لا يرا اسبق السبب فخلا وان تخاصر البير فوضع من الحجر  
 ولو تقدم الثاني كما لو نصب انسان سكبنا في قعر البير فوقع فيه انسان من  
 غيره عا ر عاصبه السكين فوات فالضمان على الحافر هذا اذا كانا متعديين  
 فلو كان خطا احدهما في ملكه فالضمان على الاخر لا احتضا منه بالحد وان الحافره  
 عشرين لو وقع وتحت في الزبيحة بغير الزاي لجمعه وهي الموقود تحضر للاسد  
 سببت بذكره لا يملك كذا ويجوز ونها في موضع عال واصل الزبيحة الى لا يعلمها  
 الا

احد

وقاد الباقى فخر في  
 وكذا لو ساقى من واحد

لما وفي المثل بل السبل الزبا فتعلق الواقع بئان والثاني والثالث برابع فوقوا  
 جميعا فافترسهم الاسد ففي رواية محمد بن عيسى عن الباقر عليه السلام عن علي عليه السلام  
 انه قضى في ذلك ان الاول ذبيحة الاسد لا يلزم احد او بغيره اهله ثلث البير  
 الثاني وبغيره الثاني الثالث ثلثي وبغيره الثالث للرابع البير كاملة وعلى بها الا ان صاحب  
 لكن توجيهها على الاصله مشكل فمحمد بن عيسى كغيره من مشرك وتخصيص حكمها بواقعها  
 يمكن فذكره العمل بغيره مطلقا مستوحه وتوجيهها بان الاول لم يثله احد والثاني  
 ثلثه الاول وقيل هو الثالث والرابع فتسلطت الرابطة على الثالث فاستحق منها بحسب  
 ما جنى عليه والثالث ثلثا والثاني وقيل هو احد انا استحق ثلثين كذلك والرابع ثلثه الثلث  
 فاستحق تمام الرية فليل يوضع الثلث اذ لا يلزم من ثلثه ثلثين مستوحه فمن من دية  
 من ثلثه وربما قيل بان دية الرابع على الثلث بالبور لا شتر كهم جميعا في سببه قتلته  
 وانما سببها الا الثالث لان الثاني استحق على الاول ثلث الدية فيصير اليه ثلثا اخر وجه  
 الى الثالث فيصير على ذلك ثلثا اخر وجه دفعه الى الرابع وهذا مع حالته لظاهر الرية  
 لا يفي الاخرين لا استلزامه كون دية الثالث على الاولين ودية الثاني على الاول اذ لا يدخل  
 اعتكفه من بعده في استقاط حقه كما مر الا ان يفر من كون الواقع عليه سببا في انقراض  
 الاسد له فتعرب الا انه خلاف الظاهر وفي رواية اخرى رواها سهل بن زياد عن  
 ابن شبيب عن عبد الله الاحمر عن مسعود بن عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام  
 قال للولد ربع البير والثاني ثلث وثلثا لث نصفه وللرابع البير كاملا وجعل كل كلفه على  
 ماله المزدحمين ووجهه بكون البير خربت عدوا ما والا فتراس مستند الى الانضمام  
 المالى من الضمان الاوليات بسبب الوقوع في البير ووقوع الثلاثة في سببه وهو  
 فلا يثار بربع السبب فيبقى الربع على الحافر والثاني مات بسبب جذب الاول وهو ملك  
 السبب ووقوع الباقيين في سببه وهو ثلثاه ووقوعها عليه من فخره فيبقى له ثلث والثالث  
 مات من جذب الثاني ووقوع الرابع وكل منهما نصف السبب كون الرابع فيبقى له نصف  
 والرابع سوية بسبب جذب الثالث فله كمال البير والحق ان نصف سندها يقع من كلف  
 تشر لها فان سببها عامي وابن شبيب عا لي والا صر صغير فزدها مطلقا فوجه وروها  
 المنع بان الجناية اما عدا وخبيثه وكلاهما يقع مطلقا فله وان في الرواية فزاده جم الناس  
 عليه فيقتلونه الى الاسد وذلك نيا في ضمان حافر البير وخيت يطرخ الحيزان فليخ  
 ضمان كروية من اسكه اجمع لا استقلاله بالثلاثة وهو خيرة العلامه في الخنزير  
 العصف الى الخنزير في النقل بران وفيه مسائل الاول في المنسب بغير العدا احد امور ستة  
 تخيير الجاني فيما شاعها وهي ما يتر من مسان الاول وهي الثنايا مضاعفا وفي بغير كلام  
 البير رحمه الله ان المسنة من الضمان لا ياتل عامرا او ما ينفقه وهي ما يطلق عليها  
 او ما يتا حلفه ما يلزم كل حلة ثوبان من برود البير هذا العتيد للمقضي فان الحلة لا تكون

الدير

منه

في باب



في سنة ثمان مائة وثمانين  
في سنة ثمان مائة وثمانين  
في سنة ثمان مائة وثمانين

اقول من ثوبين في هذا اليوم من الجمل ان انورد في الاسمي حلة حتى يكون ثوبين  
والجمل من ثوبين في هذا اليوم من الجمل ان انورد في الاسمي حلة حتى يكون ثوبين  
ذهب جالوسا عشرة الاف درهم وثمانين دينارا في سنة واحدة  
لا يجوز تاخيرها عنها بغير رضى المستحق ولا يجب عليه البادرة الى اديها بل تمام  
السنة وهي من مال الحاي حيث وديته الشبهة للعد ما بين من الابل عليها الا انها  
في السن لا لها اربع وثلاثون سنة سنها خمس سنين فصاعدا طرفة الفصل  
حوامل وثلاث وثلاثون بنت لموت سنها سنين فصاعدا او ثلاث وثلاثون  
سنتين يجب اخراجه كل حول وصفا من مال الحاي ايضا وتعدد اسنان الابل  
بما ذكر احد الاقوال في المسئلة وسننته رواية ابن بصير والعلابن المنقيل من  
الصادق عليه السلام واشملت الاول على كون اثنتي عشرة طرفة الفصل والثاني ثمانية على كونها  
خلفة ثمانية والاولى واللام وهو لامل من ثم فسرنا بها فلو كانت بحسب الفظة اعم  
كن في سنة الرهاين صفت واما ما دينا في سنتين فذكره المتيذر محمد بن بقر  
لجاءه ولم ينف على مستند واما الموجد في رواية ابن ولاد وستاد دى سنة  
الخطا في ثمان سنين وستاد دى دية العور في سنة وفيها اي في دية شبيهة العهد  
رواية اخرى وهي صحفة عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
يقول قال ايها المؤمنون عليه السلام في الخطا شبيهة الجمل ان يفل ما يوسط او العصار  
او الجملان دية ذلك تفلظ وهي ما بين من الابل منها ان يوجف خلفه من شبيهة الابل  
عامها وثلاثون حقة وثلاثون بنت لموت وهي هي العهد لصحة طرفة  
و عليها العلامة في المختلف والتخريف هو في غيرها على الدلالة والمراد بانك عامها  
ما فطرنا بها اي الشق في سنة وذلك في السنة التاسعة وربانك في اثمانه  
وما كانت الثنية ما دخلت السادسة كان المعبر من الخلفة ما بين ذلك وخرج  
في سورة المائل الالهل الجزم فان ظهر الخط وجب ابدل وكذا الاستطقت قبل  
الاستطقت وان احضرها قبله ودية الخطا الحضر عشرون بنت محاض وعشرون  
ابن لموت وثلاثون بنت لموت وثلاثون حقة وعلى ذلك ذلك عجيبة استثنى  
الساجدة وفيه رواية اخرى وهي رواية العلابن المنقيل منه عليه السلام قال في ثل  
العطا ما بين من الابل خمس وعشرون بنت محاض حقة غنة وقد عرفت ان الاول عجيبة  
الطريق دون الثانية ولينة على رضى الله بالصحة في الموصفين مع انها اشهر  
رواية وفرد وستاد دى دية الخطا في ثلث سنين كل سنة ثلث لا تقدم ومسد السنة  
من حين وجوبها لا من حين حكم الحاكم من مال العاقلة او احد الامور الخمسة ولا يقرط  
شكورها فحقه بل يجوز دفع اكلها على الاقوى وكذا لا تغني فيه الابل بل ما صدق عليه

عليها الولي

بنت محاض وعشرون بنت لموت  
وعشرون حقة وهي عشرون بنت

الوصف  
بما استعمل في  
سنة ثمان مائة وثمانين

الوصف وباروى من اعتبار حقة كل بعس مائة وعشرين درهما محمول على  
الاعلى او الابل وكان السؤل في السبت والفتح والحمل ولو قضي في الشهر الحرام  
وهو احد الاربع ذوات العدة وذوات الحيض والحرم وجب اوفى للموثر الشريف  
المكي يبد عليه ثلث دية من اي الاجناس كان المستحق الاصل تخفيفا عليه لانها كره  
حرمتها اما تخفيفا بالفضل في اشهر الحرم فاجماعي وبه يهتدون كثيرا واما الحرم  
فالخوفه الاشجاف وتبعها جماعة لا يستلزمها في الحرمه وتخفيفا قتل الصبي  
فيه المنا سب لتخفيف غيره وفيه نظر بين والحق برحمتهم ما لو يرمى في ليل فاصاب  
في الحرم او بالعكس وهو ضعيف في ضعف والتخفيف بدية النفس فلا يثبت فيه  
الطرف وان اوجب الدية لامل وفيما قال القاضي المستند في العدة والسبيل لا الى دية  
الدم وهو ظاهر الشبهة لان دية الدم ما في العهد فلا كان الرجاء المقام وانما  
ثبت الدية برضاها كما مره يتقيد الحكم بالسنة لورضى بالاعل وطلب الاكثر وجب الدفع  
مع القدرة لما ذكر من العلة ولا يتحقق التحريم واما يتحقق على تقدير بقائها عليه مطلقه  
وهي كرضه فيما لو صاحبه والمخ او عن غيرها او مات القاتل هرب فلم يقدر عليه  
وقتها ما أخذ الدية من مال ارباد يعرض للشركة الا اقتضا من يرضى ان الباقين او قتل في  
الشهر الحرام او ما في حكمه فانه يدين مائة مائة على المقاصد قتل الاب ولده  
او قتل العاقل المحض او اوجافه على العاقل فقتله الاول والثول وقلنا حرب الدية  
حيث يثبت الحمل والتخفيف من السنة الى الدالة في الخطا وثلث التخفيف في المصنفين  
هو المشهور ظاهره المصنف من قبل عليه ورواها قبل محمد بن علي بن شعيب الزهبي والسفي  
على اهلها والادنام اهل اهلها والحمل على اهلها والادنام دية المرأة المصنف من ذلك كله  
والشقي المقتل ثلثة اربعة في الاحوال الثلاثة وكذا الجراحات والاطراف على المصنف  
ما يخص من ثلث الدية فيقتل كيان وفي المات كذا بالتحقق نظر والمخجعة لعدم الماصل  
ودية الذمي يهوديا كان ام نصرانيا ام مجوسيا ثمان مائة درهم على الاستشهاده  
ومشرك وروى محمد بن ابي دية كدية السلم وانما اربعة الاف درهم والهل بها ما در  
وعلمها الشجر على من يبتا دية لهم فلا نام ان يلفه ماشا منها كاله قتله ودية  
الذمية بقضائها اربعة مائة درهم حاضيا بها وبعثا بها من ديةها كدية اعوانها  
للسلم وحرامها من دية وفي التخفيف بما يفلظ به على السلم نظر على الاجناس يكون  
التخفيف على خلاف الاسلام فيقتصر فيه على موضع الوفاق وعلى الاول قوى وكذا يفتادى  
دية الرجل من المرأة ان يلف ثلث الدية فيتمصف كالمس ولا دية لغير الثلاثة من انسان  
الكلية مطلقا ودية العور في دية ما لم يتجا ودية العور في دية ان يتجا ودية ودية  
من الجاني ان كان عند الوستية عدل ومن جافته ان كان خطا ودية الامة بعينها ما لم  
تتجا ودية للشرة ثم الاعتبار بدية السلم ان كان المكون مسلما وان كان مولا ذميا

والطهر



على الامور ويدبر الامور ان كان الملوك ذميا فان كان مولا ميا او يستثنى من ذلك  
 ما لو كان الخائف هو الخائف فيلزمه اليقين وان رادت عزه بغيره او بغيره او بغيره  
 نسبة ذمها فيما لم يتدر منها والفرار من في الميراث قطع به نصف ذمها  
 وهكذا ويحتمل عزم فيصير العبد اصل الحق فيما لا يتدر به له من الحق من  
 عبد اسمها سليمان الجارية وينظر كبر جانيه قيمته ودفعه الى الجاني وبين  
 الى الاحزما وتوخذ له من الدبر تلك النسبة ولو جنى عليه اي على الملوك ما فيه  
 فتمت كقطعة الا ان الانسان والذم والذم لا يتدر به ولا في احد فتمت ودفعه الى الجاني  
 وبين ان الحق في حق عزم من الحق بين العزم والمعزم هذا اذا كانت الجانية  
 عزم او تسيبه فلو كانت خطا لم يدفع الى الجاني لانها لم تدر شيئا بل ما دلته  
 على القاضيان فلما ان العاقلة عقله ويستثنى من ذلك انها انما صلب لوجني  
 على المعصوب بما فيه قيمته فانه يبرهن منه اليقين والملوك على الحق لا يجنب  
 الماله فيه ملحوظ والجمع بين العزم والمعزم من دفع مطلقا لان اليقين عزم  
 الحق والقياس لا الباقي ولو الاتفاق عليه هنا اجته الجميع مطلقا فيقتصر في دفعه  
 على الحق والقياس لا الباقي في شعر الرأس التي ان لم يثبت الحق كان ام لا يبرهن  
 سفيان بن خالد وغيرهما في شعر العجوة للرجل الملة الملة فيها الارش  
 مطلق فكذلك في الشعر ولو ثبت شعر الرأس والحية بعد الجانية عليها ما لا يرسل ان  
 لم يكن شعر الرأس لا ملة ولو ثبت شعر رأس الملة ففيه مهرضاها وفي الشعر  
 هذا وجودها وفي شعر الجاني حسماء يردنا وهي نصف الذم وفي كل واحد منهما  
 نصف هذا هو المشهور بل قيل انهما في شعر الذم وفي شعر الذم في الشعر  
 اثبات ولوعاد شعرها على الاظهر وفي بعضه اي بعض من الشعر المشهور المذكور  
 بحساب اي يثبت عزم من البر الذمورة بنسبة مسافة محل الشعر الحق عليه  
 الى محل الجميع وان اختلفت المسافة وحسنه والمرجع في بيان الشعر مدعاه لطل الحق  
 فان اختلفت الملة في الشعر فتمت من ثم توخذ الذم ان لم يدر ولو طلب الارش  
 قبلها دفع اليه لانه الحق او نصفه اي بعض من الشعر المشهور المذكور في  
 الشعر المشهور في الشعر المشهور بنسبة مسافة محل الشعر الحق عليه  
 الى محل الجميع فان مضى من شعر الذم الى محل الذم وفي الاهداب بالجمعة والمصلحة  
 جميعا ذهب شعرها فيكون المال وهو شعر الاجفان الارش على قول  
 ابن ادريس والعلامة في الكا كنية شعر الساعد من وعين لاهل البرية من  
 الايد حيث لا يثبت له مقدار والدية على قول اخر النصف والاكثرون منهم العلامة

انما

في الشعر

في

وقف

في المزايع للحد بيت العام الدال على كل ما في الميزان منه فبها الذم او الثبات فبها  
 وفيها قول ثالث للفاضي ان فيها نصف الذم بغيرها جبين والاول احوق الثالث  
 في العيزين ان يذم في كل واحدة النصف صحيحة كانت العين او حولا او حلا وهي ضعيفة  
 البصر مع سيلان دمها في اكثر اوقافها واما حلة وهي غطية المقلة او غيرة المقلد  
 والريدي وغيرهما ما لو كان عليها من فالحق البصر تاما ذكره ولو قصر نقص  
 البرية بحسبه ويرجع فيه الى ما في الحكم وفي الاجفان الاربع الذم وفي كل واحد  
 الخبر العام وقيل في الاعلى ثلثا الذم وفي الاسفل الثلث وقيل في الاعلى الثلث وفي الاسفل  
 النصف وتنفرد به الجمهور سدس الذم في شهادته الى جبر طريف وعليه اكثر من غيره  
 طريقه ضعف وجهه وورما قل ان هذا النقص انما هو على قدر حلت الجاني من بين  
 او من واحد بعد دفع ارش الجانية الاول والاوجب دية كاملة اجمالا وهذا هو الظاهر  
 من الرداء في فروع الاحكام مطلقه ولا فرق بين اجفان جبهة العين وغيره حتى لا يجرى  
 ولا بين ما عليه ذهب وغيره ولا يندرج في ثبات الاجفان مع العين ولو قلعهما معا بل  
 يجب عليه الدية لان ما لم يدر في عين ذك الواحدة كمالا لغيره اذا كان العود  
 خلفه او باقية من الله سبحانه ومن غيره حيث لا يثبت على ارشها كما لو جنى عليه  
 حيوان فبرم عيون ولو لم يثبت ذمها وان لم يخذها او ذهبت في تمام النصف  
 في العجوة اما الاول فهو موضع نزاع على ما ذكره جماعة واما الثاني فهو مقتضى الاصل  
 في دية العين الواحدة وذهب ابن ادريس ان فيها ثلث الذم بغيرها صرح وجعله الاظهر  
 في المذهب وهو وجه وفي نصف العين العودا وهي هنا الفاسدة ثلث ديتها كما كوفيها  
 فحجة على الاظهر وروى ربيعة والاذل احو طريفا سواء كان العود من الله ام من جانية  
 جان وسوا اخذ الارش ام لا وهو ابن ادريس هذا ايضا فذكره هناك كما ساقه وجعل  
 في الاول النصف وفي الثاني الثلث والراجح في الذم بها الدية وفي كل واحدة النصف  
 جميعا حكاه ام صلالان انهم عيب في غيرها وقطع البعض منها بحسبان ان يجرى  
 مسافة الجمهور من اصل الاذن فيسب المنقوع اليه ويرخذ له من الذم بنسبة اليه  
 فان كان المنقوع النصف فالنصف او الثلث فالثلث وهكذا ويثبت النصف في  
 مساحتها حيث لا يكون هي المنقوعة وفي حجة ثلث ديتها على المشهور وبرهان  
 ضعيفة وفي جز ما ثلث ديتها على المشهور على ما ذكره الشيخ رحمه الله وبه جماعة  
 وشهره ابن ادريس بنجر النصف وثلث دية النصف مع احتمالها لانه الاذن او ما هو  
 اع ولا سند لذلك يرجع اليه الحاشية في الالف الذم سوا قطع مستصلا او قطع  
 مائة طامة دون العقوبة حق لقطع الالف والنصف معا فله دية وكل من له النصف  
 وهو اذن ولو قطع بعضه فحسابه من المازن وكذا لو كسر فمستد ولو جنى على  
 فابره دينار وعلى غير حجة ما به وراية حكمه وفي شمله وهو مساده ثلثا دية

الرجل الاذني

وهو ما لا يدر في الاصل  
 فحين وجاز وقيل الذم ما يدر



وهي ثمان وعشرون سنة تفرق الدية عليها متناهية كما ذكر في التاديب والثاني  
وهي الشبكات والرباعيات والنباتات من اهل ومثلها من اسفل ستمائة دينار  
في كل واحد خمسين وفي المائة الستة عشر لاجل من كل جانب من الجانب الاربع  
تجاهك وثلاثة اشخاص اربعمائة في كل واحد خمسة وعشرون ويسموي في ذلك  
الشيء بالسود او الصفا خلقة بان كانت قبل ان تنقر متغيرة ثم تثبت كذلك  
اما لو كانت بيضا قبل ان تنقر لم تثبت سودا رجح الى العارفين فان حكم الحاكم  
لحالة فالحكومة والا فالدية وثبتت دية السن بطلعها مع سنها اجماعا ودونه  
مع استيعاب ما برز من اللثة على الاقرب وفي التاديب من اربعة المذكور ثلث  
الاصلية بحسب ما تقرر لها اربع اثمان كانت في الاثراس ثلث الخمسة والاربع  
او في المتاديب ثلث الخمسة هذا ان ثلثت منفردة عن الاصلية المقام بها ولا ينبغي  
فيها لو ثلثت منفردة اليها كما لو قطع العضو المتعدد بيه المشتمل على غير وقيل فيها حكومة  
لما ثلثت منفردة بما على انه لا يقدر لها شرعا ولا سنها الاول ولما سودت  
السن بالثمانية كما تقرر ثلثا ديتها لانه على منادها وكما يجب الثلثان في الضربة  
وهو ثلثها لانه في حكم الشلل والرداء لكنها ضعيفة وقيل في الضربة المكونة لعدم  
بليل حال على التدرج والحد بالشلل عيب لبقا العورة في الجملة والمشهد الاول  
ولو قطعها قالع بعد الاسوداد او الاضداد ثلثت ديتها ورسن العصب الذي لم  
يشدد اسنانه بغيره كما يمكن ان يعود فيها عادة فان ثبتت فالاربع  
لمدة ذهابه والله تعذر دية الثغر بالثمانية المستدرة مثناة او ثلثه والا اصل  
المتشعر بها فثلث الثمانية اذ ثلث الثغر يسكن الثلث ونحو التاليم للجملة  
وهو الذي سئلت اسنانه الروا عن التي من شأنها السقوط وثبتت بدلها وهي  
بها لود يرسن المتشعر ما تقدم من التفصيل في مطلق السن وقيل والتاليم للجملة  
منهم العلامة في التي فيها يجب مطلقا لما روي من ان امير المؤمنين عليه السلام قطع بدنه  
والفرق بين ضعيفه فانقول به كذلك انما سوسة في العصبين بفتح اللام وهما العظام  
التي كانت تثبت على بشرتها اللحمية وتقال للمتشاعرا الذين بالتحريك المتعرج  
ويصل كل واحد منهما بالاذن وعليهما نبات الاسنان السفلى اذ لو لم يفرق بين  
عن الاسنان لحمي الضلع والشيخ الذي تساقطت اسنانه الدية وفيها  
مع الاسنان ونبات في كل واحد منها نصف الدية منفردة ومع الاسنان بحال  
العاشق في العنق اذا كسر وضاعب احداهما باليد او بالاب او بالرمح او بالرمح او بالرمح  
الغشاء ورتق الى الصلاح ما لا يشك ما بين القديس ولو لم يبلغ الاذي ذلك بل صال الى ذلك  
او الاثبات عليه من الحكومة لاجل دية عشر في كل من اليد نصف الدية سواء اليمن  
والشمال وحدها المعظم بكسر اللام مستكون النقص في المصاد وهو العمل الذي يكره

وهي

وهي ثمان وعشرون سنة تفرق الدية عليها متناهية كما ذكر في التاديب والثاني  
وهي الشبكات والرباعيات والنباتات من اهل ومثلها من اسفل ستمائة دينار  
في كل واحد خمسين وفي المائة الستة عشر لاجل من كل جانب من الجانب الاربع  
تجاهك وثلاثة اشخاص اربعمائة في كل واحد خمسة وعشرون ويسموي في ذلك  
الشيء بالسود او الصفا خلقة بان كانت قبل ان تنقر متغيرة ثم تثبت كذلك  
اما لو كانت بيضا قبل ان تنقر لم تثبت سودا رجح الى العارفين فان حكم الحاكم  
لحالة فالحكومة والا فالدية وثبتت دية السن بطلعها مع سنها اجماعا ودونه  
مع استيعاب ما برز من اللثة على الاقرب وفي التاديب من اربعة المذكور ثلث  
الاصلية بحسب ما تقرر لها اربع اثمان كانت في الاثراس ثلث الخمسة والاربع  
او في المتاديب ثلث الخمسة هذا ان ثلثت منفردة عن الاصلية المقام بها ولا ينبغي  
فيها لو ثلثت منفردة اليها كما لو قطع العضو المتعدد بيه المشتمل على غير وقيل فيها حكومة  
لما ثلثت منفردة بما على انه لا يقدر لها شرعا ولا سنها الاول ولما سودت  
السن بالثمانية كما تقرر ثلثا ديتها لانه على منادها وكما يجب الثلثان في الضربة  
وهو ثلثها لانه في حكم الشلل والرداء لكنها ضعيفة وقيل في الضربة المكونة لعدم  
بليل حال على التدرج والحد بالشلل عيب لبقا العورة في الجملة والمشهد الاول  
ولو قطعها قالع بعد الاسوداد او الاضداد ثلثت ديتها ورسن العصب الذي لم  
يشدد اسنانه بغيره كما يمكن ان يعود فيها عادة فان ثبتت فالاربع  
لمدة ذهابه والله تعذر دية الثغر بالثمانية المستدرة مثناة او ثلثه والا اصل  
المتشعر بها فثلث الثمانية اذ ثلث الثغر يسكن الثلث ونحو التاليم للجملة  
وهو الذي سئلت اسنانه الروا عن التي من شأنها السقوط وثبتت بدلها وهي  
بها لود يرسن المتشعر ما تقدم من التفصيل في مطلق السن وقيل والتاليم للجملة  
منهم العلامة في التي فيها يجب مطلقا لما روي من ان امير المؤمنين عليه السلام قطع بدنه  
والفرق بين ضعيفه فانقول به كذلك انما سوسة في العصبين بفتح اللام وهما العظام  
التي كانت تثبت على بشرتها اللحمية وتقال للمتشاعرا الذين بالتحريك المتعرج  
ويصل كل واحد منهما بالاذن وعليهما نبات الاسنان السفلى اذ لو لم يفرق بين  
عن الاسنان لحمي الضلع والشيخ الذي تساقطت اسنانه الدية وفيها  
مع الاسنان ونبات في كل واحد منها نصف الدية منفردة ومع الاسنان بحال  
العاشق في العنق اذا كسر وضاعب احداهما باليد او بالاب او بالرمح او بالرمح او بالرمح  
الغشاء ورتق الى الصلاح ما لا يشك ما بين القديس ولو لم يبلغ الاذي ذلك بل صال الى ذلك  
او الاثبات عليه من الحكومة لاجل دية عشر في كل من اليد نصف الدية سواء اليمن  
والشمال وحدها المعظم بكسر اللام مستكون النقص في المصاد وهو العمل الذي يكره

وهي



الكف والذراع ويدخل في الاصابع في ديتها حيث يجهتان وفي الاصابع حيث  
تقطع وحد هاديتها وهي يد اليد فلو قطع اخري فية اليد فالحكومة خاصة  
ولو قطع معها اي مع اليد من الزند في الزاي والراي في من الزيد لان الزند  
على ما ذكره الجوهري هو وصل طرف الذراع بالكف فحكومة زايده على يد اليد ما  
قطع من الزند اما لو قطع من المرفق او الكف في يد اليد خاصة والعزق فاقطع  
اليدين من كفة حقيقته وانفصاله بفصل محسوس كصل اليد فخلد ما اذا قطع شيء من الزند  
فان اليد انما صرقت من الزند والزند من جانيه لا تقدر فيه فيها فيكون فيها الحكومة  
كما نرى في المع وغيره وفيه نظير مثله ما لو قطع من بعض العنود وفي العنود  
اليد المحن لاجام يتبين في ثلاثة شقين فيما في اليد من متعة اثنان وكذا في الذراع  
هذه اذا قطع من غير يد عن اليد واحد هاهنا الا حنا ما لو قطع اليد من المرفق  
او الكف فالشهود ان يده يد اليد كما تقدم ويجوز ان يريد ما هو اعلم من ذلك  
حتى لو قطعها من الكف وجب ثلاث ديات لعنود الجرح فانه قول في السيلة ووجه  
يد اليد وحكومة في الزايد فانه قول ثالث وكلام الاصحاب هذا لا يحسن اجماع  
او خلافه او احكامه ذلك في الحكم لا في من استكناه وفي اليد الزايد الحكومة ويتبين  
من الامامية فيقدر البطش او شحبه وميلها عن السمات الطبيعية وتتمت  
خلقها ولو في صبيح ولو نسا ويا فيها فاحديهما لا يده لا يهينها فنيهما جميعا وديروهم  
وقيل في الزايد ثلث ديرة الا صليته فنيهما ههنا ديرة وثلاث ولو قطع احديهما خاصة  
احتمل ثبوت نصف ديرة وحكومة لانها نصف الجميع وحكومة حاصل الاصل وفي الاصابع  
ثلث العزق والبا عشر الديرة لكانت ام لرجل ايها ما كانت ام غير هاهنا الا في الصحيح  
عبد الله بن سنان وقيل في الايام ثلث ديرة العنود با في الثلثين يتبع على سائر الاصابع  
وفي الاصابع الزايد ثلث ديرة الا صليته وفي شملها اي شمل الا صليته مطلقا ثلثا ديتها  
وفي نظير الشلا الثلث اليها في من ديتها ستوا كان الشلل خلفه ام يجانبه جان وفي النظر  
بعض الكا المشلا والفا اذا لم يثبت او ثبت اسود عشرين دنا يبرو ثوبت ابي قريش  
دنا يبرو المشهور والمستند لغيره ضحيته وفي صحبة عبد الله بن سنان وفي النظر  
عشرة دنا يبرو قلع ولم يخرج حتى خرج اسود ثلثا ديتها في من في الاصل ديرة  
الزحير وجوب الزايد من صنف الاخذ وحيد مساواة عود واحد من الاصل من حسن  
انثا ثلثه عشر في الظهر كالمير ليعتجه الجاني عن الصادق عليه السلام في الرجل  
يكسر عظمه فقال فيه اربعة كاهله وكذا الواحد ووب او صار بحيث لا يدرك على  
العود ولو صلب ثلث الديرة وهذا هو المشهور وفي رواية طريق اذكر الصليب  
فجر على غير وجه مما يزد دينار فان علم ثالث دينار ولو كسر وثلث الرجلان فدية

له اي كسره وثلاث ديرة للرجل ان يضره يد رجل كل عمنو بحسبه ولو كسر الصليب  
وهو الظاهر من نص مشييه وجماعة قد بين احد يها لكسر والده عز لعنات  
منفعة الجاه ذكره كذا الشيخ في الخلاف وشيخه عبد الجاهه واقتصر المحقق والحاكم  
في الشرايع والعزير على ما بينه عنه قول اشعاع ان يضره يد عليه لو عادت احد المتعيرين  
وجبت دية جرح ولو عادت فامصة قد يبرو كسره عن نص ابن ابي ابي الا ان يكون اليهود  
بصلاح الصليب فاقطع كما مر مضيا الى ذلك لثلاثة عشر في النجاشي وهو الخط  
الا يضر في وسط من الظهر اذا قطع الديرة كاملة لا يجر احد في الانسان ومع ذلك  
لا يجر له بدونه الزايد عشرة الديرات وهو للرجل والمراة ولكن ذكره هنا  
حكمها خاصة وهو ان في كل واحد منها نصف دية المرأة سواء اليدين واليسار وهو  
صحيح وقا في القطع اليدين عنهما الحكومة وكذا لو قطع من ديرة لا يجر له لانه في  
وفي العنود وهما اللذان في يدها كالزبد يلقها الطل الجارية لو قطعها من عروق  
عند الشرج رجما به لا يجر ما في الانسان منه اثنان فيد خلا في الجرح العام ونسب في  
الشيخ مؤيد نابوه لا يجر كالجرح من الشدين فيها جميعا الديرة فنيهما الحكومة  
خاصة لاصال اليد من الزايد وكذا احكام الرجل فيها الديرة عند الشيخ في المبسوط  
بالمحكومات في ديرة ثلث وانما يل ابن باويج وابن حنبل في حلق الرجل ربع الديرة وفي  
كما واحد الثمن استنادا الى كتاب طريفة وقيل فيها الحكومة خاصة الاصل ما استنبطنا  
لمستند غيرها الحامسة عشر في الذكر يستأصل او الحشفة في الزايد  
لشيخ كان ام الشاب ام لطفل صغير قادر على البهاج ام عاجز ولو كان مسلول الخصية  
لا يجر ما في الانسان منه واحد فثبت فيه الديرة مطلقا وفي بعض حشفة بجابه  
اي حاسبه ذلك العنود منسوبة الى مجموعها خاصة وفي ذكر العنود لثلاث الديرة  
لا يجر عمنوا شل ودينه ذلك كان في الجنازة عليه صحها حتى صارت شل ثلث ديرة ولو قطع  
بعض ذكر العنود اعتر حاسبه من المجموع لامن الحشفة والعزق بينه وبين العنود  
ان الحشفة في الصحيح هي الزن الا اعظم في لذه الجاه فجلدتها في العنود لاسواء  
الجميع في عدم المنع من كونها عضوا فاعلم ان يفسد بعضه الى مجموعه على الاصل  
السادسة عشر في الخصية مع الديرة في كل واحدة نصف الجرح العام وقيل  
والقابل بهما من غير الشرج في الخلاف وجماعة والعلامة في الج في اليدين اثنتان وفي الرجل ثلث  
الحسنة عبد الله بن سنان عن العنود في عليه السلام وغيره هاهنا وفي من الولد يكون من  
الميراث وثنا وثما في المنفعة للناس لتفاوت الديرة وجماعة من اليد العنود الا عشرة  
والخصية والعنود كذا في تحت الولد منها لم يثبت وعنه فرسل وقد اورد بعض  
الاطباء في اذنها جميع العنود فثبت الدية في الرجل وهي اثنا عشر ديرة ودينار  
فان تخم من ثلثها المجدلة فالجميع اي تعاودت رجلا فاعلم ان تخم من ثلثها



فلم يدر على المصنف قيد لا يد على الخ لا ن مطلقه يمكن معه المشي في الجوهر في البر بالشمس  
 مشية الارض في مشية مثله وفي حكمها اذا مشي مستبدا لا يتقدم به قضا ما به  
 دينان على المشهور ومستند كتاب طريق السابعة عشرة في التفسيرين بضم السين  
 وها المصنف المحييط بالزوج اما طه الشخصين بالشمس الدرية فليكن واحد المصنف من السابعة  
 والارثا واليكبر والشب والكبره والصغيره وفي الركب بالشمس سركا وهو من المراهة  
 موضع الناز من الرجل لقوله الثامنة عشر في الافاضا اليه وهو ان يبر مسلك البول  
 والخص من واحد وقبل مسلك الخص والعابض وهو اقوى في تحققة فحب الدرية  
 بايهما كان لن هاب منفعة الجماع معها ولا فرق بين الزوج وغيره اذا كان قبل  
 بلوغها ونقص جنسه بعد ونهبط عن الزوج اذا كان بعد البلوغ لانه فعلا ما دون  
 فيه شرعا اذا لم يكن يتفرط ولا فالج حاتم الدرية كالصغيرة التي يطلب النظر فيها  
 ولو كان قبله صلى مع المهر وبها ان دفع بالمهر لتحقق الزوج الموجب لاستقراره  
 ولو وقع بغيره في استقراره على عدم عزمه موجب التخصيص والنفي الزوج عليها  
 فاحق عقرت احدها وقد تقدم في النكاح انها تحريم عليه موبدا انصا الى ذلك وانما يخرج  
 عن صالده بدون الطلاق وكذا لا يستقط عنه التقية فان طلقا المصححة الخلق عن ابي عبد الله  
 عليه السلام عليه الاجل عليها ما دامت حية وفي سقوطها بتره بغيره وجهان  
 من اطلاق النص بشئها الى ان يوت احدها ومن حصول الفرص بوجودها على غير وزوال  
 الموجب لها وان العلة عدم صلوحها لغيره بذلك وتطاولها عن الاذواج وقد لا يقول  
 المحكم وفيه منع اخصار العزم في ذلك ومنع الحلية المؤثرة وزوال الزوجية لو كان كايضا  
 سقطت بدونه الزوج وهو باطل اتفاقا التاسعة عشرة في الاليتين وها العلم الثاني بين  
 الظاهر والخبير بين الدية في كل واحد المصنف اذا اخذت الى العلم الذي نفيها وفي ذهاب  
 بعضها ما يتدره فان جهل المذات قال في التحرير وجبت حكومته وبشكل بها قطع زياده  
 معتاده عن الحكومه او نقصانها مع الجهل بمجموع المقدار فينبغي الحكم بتبوت المقتضى  
 منه كيف كان العشر من الرجلان فيهما الدية وفي كل واحد المصنف وحدها مفصل  
 اساق فان شملت على الاصح وفي الاصل مفسره الدية في كل واحد عشر سوا الاهام  
 وغير هاء الخلاف ههنا كما سبق ودية كل اصبع مضمومة على ثلث اناك البسوية ودية  
 الايام مضمومة على اثنين بالبسوية ايضا وفي السابقين وحدها الزكية الدية وكذا في  
 الخنثى لان كل واحد منهما ما في الانسان منه اثنان هذا اذا انفصا مفسرين من الرجل  
 وقطع الخنثى مفسرا من السابق اما لو جمع بينهما او بينهما فقيه ما مر في الاليتين من احوال  
 دية واحدة اذا قطع من المفضل وحكومته ومقتد الدية بشدة موجهه والكلام في الاصبغ  
 الدية والرجل ما تقدم له دية والعشر من الترموه سبعة اثناسكون الى اقصى القات  
 وهي العلم الذي بين لفرق الخنثى والعاقلة اذ اكسرت شهرت على غير حب اربعين دينار

بعض الاليتين فيكون الاول في الاليتين  
 دية خمسة اشهر او خمسة اشهر على غير حب

دوى ذلك في كتاب طريف ولو جهرت على عيب اقل استحقاب الدية كما لو لم  
 يجيب والحكومة رجوعا الى ما عده وبشكل لو نكحت عن الاربعين لوجب لها فيها لعدم  
 العيب وكيف لا يجب معه ولو قيل هو جوب اكثر الامرين كان حسنا ورموقة المرأة كاجل  
 وفي وجوب الاربعين عملا بالمعروف وكان ذميا فندسبتا الى دية السرا من دية السرا من  
 مصو حسن ودية ذلك المصنف فان صلى على ميتة فارجة احاس ودية كسر وفي موطئ ربيع دية  
 كسر وفي رضة ثلث دية ذلك المصنف وفي نسخ الكتاب ثلثا دية بالغ الثمانية والفاهاية  
 سهولان الثلث هو المكلود والمروي فان صلى على ميتة فارجة احاس دية رضة  
 ولو صلى بغيره فانها هو استحقاب دية وفي ذلك بحيث يهل المصنف ثلثا دية لان  
 ذلك ينزل الشلل فان صلى على ميتة فارجة احاس ودية كسر ولو لم يحفل بالحكومة ههنا هو  
 المشهور والاكثر لا يتبعها في حكم الا لحقوق في النافع ونسبة الى المفضل والمستند  
 كتاب طريف مع اختلاف يسير فلعلمه شبهتها فذلك الثلثا والعشر في كل صلح  
 ما يلي العيب اي من اللاب الذي يده العيب اذا كسرت خمسة عشر دية وها اذا كسرت  
 تلك الضلع ما يلي العند عشر دية ودية كسر في ذلك جميع الاضلاع والمستند  
 كتاب طريف ولو كسر عصبه بضم عينيه وهو عيب الذهب بفتح عينيه وهو عيب  
 يقال انه اول ما يخلق واحدا يمل فلم يملك حيث كسر عايطه ولو قدر على مسكه فدينه  
 الدية لمحيته سليمان ابن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كسر عصبه فلم  
 يملك استه فقال فيه الدية كالمه والنقص هو المصنف كسر بذكره اهل اللغة  
 فمن ثم عدل المصنف الى المصنف المعروف لغة وقال الرازي البعوض من علم رقيق  
 حول الدية ولو ضرب بجماعه بغير العين وهو عابض والغتحة فلم يملك عايطه  
 ولا يوله فففيه الدية ايضا في رواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في نسبه  
 الى ما يرة لان اسحق بن عمار وان كان نكته والعمل بها يرة مشهود كالسابق ودية من الاحصاء  
 لم يذكر فيه خلافا ومن انقض كسر باصبعه فخرق مائة دينار وفي الميم وهو جميع البول  
 فلم يملك بولها دية بها الحرف الثمانية ومهر مثل نسائها لا فتنها من على الاشهر  
 لتعريف تلك المنفعة الواضحة في البدر ولرواية هشام ابن ابراهيم عن ابي الحسن عليه السلام  
 لكن المروفي ضعيف وقيل كذلك دية لرواية طريف ان عليا عليه السلام قسم بين كسر دية  
 السهم كسر الاول لان ما ذكرناه وان اشترى كذا في عدم صحة السند ومن داس بغير النكاح  
 حتى احس بخرج او بول او عايطه ديس بغيره حتى جملة ذلك كك او بغيره في ذلك شك  
 حكى بثلث الدية على رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام وتضمن كسر على  
 عصبها اكثر من دية المصنف للمع الى لرواية لضعفها ومن ثم وجب جماعة الحكومة لا لضعفها  
 وهو قوب القول في دية المناخ وهي ما يرة اشيا الاول في ذهاب العقل الدية كالمه  
 وفي ذهاب بعضه بحسابة اي حساب الارب من المجموع بحسب نظر الحكم اذا لم يكن

بعض الاليتين فيكون الاول في الاليتين  
 دية خمسة اشهر او خمسة اشهر على غير حب

بعض الاليتين فيكون الاول في الاليتين  
 دية خمسة اشهر او خمسة اشهر على غير حب



ضبطه الناقص على البسيط وقيل يقدّر بالزبان فان جن يوما وفاق يوما فالتاذهب  
 المصنف او يوما وفاق يومين فالتثنية وهكذا ولو تجوز فذهب عقله لم يتداحل دية  
 الشجة ودية العقل بل يجب المراتك وان كان بغيره واحدة وكذا لو قطع له عضو غير  
 الشجة فذهب عقله ولو عاد العقل بعد ذهابه واخذ منه لم يتعد له ذهابه من ايامه  
 تعالى بحدة وان حكم اهل الخبرة بذهابها بالكلية اما مع الشك في ذهابها فالحكومة الثانية في المع  
 وبيه الدية اذا ذهب من الاذنين معا مع الياس من عوده ولو بقي اهل الخبرة عوده  
 ولو بعد ذلك انظر فان لم يقدّر فالدير كاملة وان عاد فالارس لتقصير زمن مؤانته  
 ولو شاع في قهارة فادعاء المجني عليه واكثره الى اذ قال لا اعلم صدقة وجعل الشك في  
 ذهابها اعتبارا على الصوت العظيم والرمح العويبي والصحة عند غفلت ذلك  
 تخفى الامر بالذهاب وعده حكم بوجوبه والحق القسامة وحكمه والكلام في ذهابه  
 بنحو وقطع اذن كما تقدم من عدم النذاحل وفي ذهاب سم واحد الاذنين اجمع  
 انصف نصف الدية ولو نقص سمعا من غير ان يذهب اجمع فيسأل الاخرى  
 بان يبدلنا فقتل ويقتل المصحة ثم يصاح بمرصوم لا يختلف كية كصوت الجرس  
 حتى يتولى الاربع ثم يعاد عليه ثانيا من جهة اخرى فان تساوت المسا فان صدق  
 ولو فعل به كذلك في الجهات الاربع كان اولى ثم مستد العجيبة وتطلق لنا مقنة  
 ويمتنع بالصوت كذلك حتى يتولى الاربع ثم يكرر عليه الا اعتاب كما مر ويظهر  
 التفاوت بين العجيبة والثاخرة بوضوح الدية بحسبه وبكسر القياس في وقت  
 سكوت الهوى في موضع محدد ولو نقصا معا تيسر الاسنة من الجهات المختلفة  
 بان يجلس فترته بجنبه ونصاح بها بالصوت المنصسط من مسافة بعيدة لا يسمعه  
 واحد منهما ثم يقترب المتأدي شيئا فشيئا الى ان يقول العويبي سمعت فيعرف  
 الموضع ثم يردم الصوت ويقترب الى ان يقول المجني عليه سمعت فيضبط ما عليه  
 بينهما من التفاوت ويكرر كذلك بوجوه بنسبته من الدية حيث لا يختلف  
 ويجوز الاستدراك من قرب كما ذكرنا الثالث في ذهاب الانصاف من العيبتين معا الذرة  
 وفي صنوك عيب دفنهما سوا فقال له ام انها جلا ان الذرة لا اذن وانما  
 السعي منها وسوا مجيء المصنف والاعشى والاعشى ومن في حديثه بياضه لا يمنع  
 اصل المصنف وانما يحكم بذهابها اذا شهد به شاهدان عدلان او بعدة الجاني فيكفي  
 في شأته شاهدان ان كان ذهابه عن غير عمد لا يجرى بوجوب المال  
 وشهادتهما متجولة وبه هذا كله مع قاله في قوله لا يفتقر الى ذكر ولو عدل الشاهد  
 حيث يفتقر اليهما وكان الضرب مما يحتمل زوال النظر عنه حلف المجني عليه القسامة  
 اذا كانت العين قائمة وقته وقيل يقابل بالشك فان يفتقر متوجهاين صدق والا  
 كذبه لو اذير الا صبح عن امير المؤمنين عليه السلام وفي الطريق منع ولواذع فقتل

اباؤ

م

نهر احد بهما قيسست ال الاخرى كما ذكر في الجمع واجود ما يوتى فيه ما روي  
 صحيحا عن الصادق عليه السلام انه يربط عينه العجيبة ويأخذ رجل بيمينه  
 ويوجد حتى يشك المجني عليه ما يثبت انما فنيها عنده ثم يشد المايز ويطلق العجيبة  
 ويهتكم كذلك ثم يهتكم في جهة اخرى في الجهات الاربع فالتساوت صدق والا كذب ثم ينظر  
 مع صدقة ما بين المسافتين ويوضح من الدية بنسبة النقصان او اذ في نقصانها فيسأل  
 الى انما صدق بان يوتى سمه وينفذ ما يلحقه نظره ثم يوتى ما يلحقه نظره لمعني عليه ويعلم  
 نسبة ما بينهما فان سمعت المسافات الاربع صدق والا كذب وتجر فيجوز الجاني على  
 عدم النقصان ان ادعاه وان قال لا ادري له بوجهه عليه يمين ولا يماس الطريق يوم  
 غيم ولا في ارض تختلف الجهات ليلها جيل للاختلاف في العارضات اجمع فيا يبال التمس من الخطين  
 معا الرمز ومن ادعاه حاصه بضمها ولواذع في ذهابه وكذب الجاني عقيب جنايته يكن  
 والبرهان اعتبارا بالرمح العظيم والعجيبة والرواح الحادة فان بيني حاله حكم به ثم اعلنت  
 القسامة ان لم يفتقر الى الحجاب ودقته وردية عن امير المؤمنين عليه السلام في الطريق  
 السابق في النهر فتربس المواقع ليلها ويقترب الراوي فتشك يده من الخن العامر قاله  
 للجوهري وهو ما يقع فيه القسامة الفرج اي يقترب بعد ملوك النار به منقذات دمعت  
 عيناه ونظري انك ذاب حاله فصادق ومنعت طريقا في غير من العزات يمنع  
 من العمل بها وانما تالذت الدية بدلك مع اصل الذرة ولواذع في نفسه قيل يحلف ووجب  
 له الحكم شيئا بحسب اجتهاده اذ لا طريق الى البيضة حلا الى الاستحسان وانما نسبة القول  
 لعدم دليل عليهم مع اصل الذرة وكنت حلت الذي خلا من الاصل وانما مستصفا حلف الذي  
 عليه على الذرة ولو قطع الاذن فذهب الشتم مذنباته اذ يدين مقدم الدماغ المشبهتين بحلتي الشدة  
 ليس على العفة الشامة ما بها منبشة في ذاب يدين مقدم الدماغ المشبهتين بحلتي الشدة  
 تترك ما يلبس ثيابا من الروايح والاذن طريقا للهما الواصل اليها ومثل قوة السمع  
 فانها مودعه في العصب المعزوش في معقر الصراط فترك ما يودي اليها الهوى  
 فلا به حله بزاخرهما في الاخرى الخامس الذوق قيل والغايل العلامة فاطماير جماعة  
 فيه الدية كغير من الحواس وله حوله في غرض قوتهم عليهم السلام كل ما في الايمان من واحد  
 فغيره ليرد ونسبه الى القيل لخدم دليل عليه بخصوصه والشك في الدليل العام فانما كما  
 تقدم مقلوب ووجهه عقيب المجني به التي يتجمل كذا فله اذ دعواه مع الايمان الباقية  
 مقدار القسامة لعدو فامة البينة عليه واجتأته وفي التجريب يحسب في الاستيلاء المرفة  
 الغرة ثم يرجع مع الاستيلاء الى الايمان ومع دعواه النقصان يقتضي الجاني بعد تخلفه  
 ما يراه من الحكومة تقريرا على القول السابق السادسة في مقدار الاضرار المجني جازي الجاني  
 الدية لغوات الما المحصنة للذليل وفي حصة الاجال والجل وان قيل انما لغوات  
 اللبس كثر في مقدار الجاني وبه المراه اذ ثبت استغناء ذلك الى الثانيين والحق انما يبال للثلاثة

سورة البقرة

الرجوع الى الالاسم







بل عايد بن المظفر حيث تشغل الاصبع على ثلاث ورما خضها بعضهم بمعدن فيه  
كما لا يرى ولا بأس به ان تعين العمل باصله ويعضده انه الموجود في كتاب طريق ليس  
مطلقا كما ذكره بل قال ان في الحد اذا كانت فيه نافذة ويرى منها جوف الفم من يتها ما يتر  
ديار وتخصيصهم الى الرجل فينفني ان الملة ليست كذلك فيجوز الرجوع فيها الى الاصل  
من الارشاد في النسخ بالنسبة ونحوه من دينار على المصنف كالدينار وفي بعض النسخ  
المدان الى اني كما ذكر في ذلك فني نافذتها ما يتر دينار ايضا وكلما ذكر من الدينار فهو مستوف  
الى صاحب الدينار التامة والملة الكاملة وفي العبد والذبي بنسبتها الى النفس كتب المصنف  
على الكتاب في نفسه وذكر ان ما ذكر فيه لفظ الدينار من لا يعارض كنافذة والامرار  
والاخطار فهو واجب للرجل اكتمال الملة اكتماله فاذا التوفيق في رجله عبد اخذ النسبة  
مثلا النافذة فيها ما يتر دينار في الذبي ثمانية دنانير في العبد عشر فجنه وكذا الباقي ومعنى  
لكومة والارشاد في الدينار لا يتر بردينه واحد وهو ان يتوهم المحب عليه مملوكا وان كان حرا يتر  
محب على الوصف المشغل عليه حالة الجنان يتر الجنان يتر وينسب احد الفقيهن الى الاخر في بعض  
من الدينار اي دينار الجنه عليه كيف اعتقت بلسنته موقوف عدا محبها بشوق ومحبها  
يتشبه وجبت الجنان يتر عشر دينار ويجعل العبد مملوكا في ذلك كان الحد في الملة في القدر  
ولو كان المحب عليه مملوكا استحق ماله في القنات بين الفقيهن ولو لم يتقدم الجنان  
كتفيع السبع والذكر نجمة الدرام فلا شيء الا ان يتقدم حبر الجنان يتر بسبب الام فيجب الملم يستوف  
الجنه في نفسه مامر ولو كانت المحب عليه مثلا او حرا حتى مشكلا فجنه صفت ذبيته  
وصنف دينار في محبته دينار في الملة المستحق حبره فيما لا يبلغ تلك الذي كرج الذكر  
كالا في وفيه بلفظه كذا ثار دينار دينار محبته ومن لا في له فالحق عليه يتقدم من  
المعروف وياخذ الدينار في لفظه والنسبة وقيل في القيل الشبه تابعه والحقق في القلاسه  
بل كما يكون اجماعا ليس له المعوق المتناقص والدينار المحبته اي ولا عن الصادق  
عليه السلام في الرجل يقتل فيفسد في الا لا مام ان ليس للا مام ان يقتل ولان يقتل  
وياخذ الدينار وهو يتناول العود لفظا وذهب ابن ادريس الى جواز عقوبه عن القصاص  
والدينار كغيره من الاوليا بل هو ادلى بالحج ويظهر من الممل المليل اليه حيث جعل قوله وحيث  
كانت الرواية صحيحة وقد حمل على الاكثر فلا وجه للعدول عنها الفصل في الملاح في التوابع  
وهو اربعة الاول في دينه الجنه وهو الحق في بطن امه حتى به لا ستأثره فيه من  
الا جنسان وهو المستوفى من المعقوف في النطفه اذا استقرت في الرحم حتى تحقق  
الاستقرار ولو فترعه اي افرغ الحامض الاول عليه بالمقام منعذ وان كان هو المرأة  
فنزله فحشله ونامير بين الزوجين اثباتا ولو كان المنة المرأة فلا شيء لها ولو انعكس  
العكس ان فلما يزوجوب الدينه عليه مع العزل اخيه لا لكن الاقوى عدمه وجوز العزل قد  
مقدم وفي العلقة وهي النطفه من الدم تتحول اليها النطفه اربعون دينارا وفي المنفعة

واستعملت الفشوشه فيه  
ويكفي ثوب العشرين  
في الرحم

وهي النطفه من الدم بقدر ما يفيض سقون دينار وفي الفطم اي ابدا ثلثه من المنفعة  
ثلاثون دينارا وفي الامم الحلقه قبل ولوج الروح فيه ما يتر دينار كذا كان الجنين اذا انقضى  
ومستند التنفيل اخبار كثيرة منها صححه محمد بن مسلم عن ابن جعفر عليه السلام  
وفيما يتر لم يتر فلفظته فيه مرة عدا مة صححه لا يبلغ النسخة ولا يتقدم سنه مرتين  
سنتين لرواية ابن جعفر عن ابن عبد الله عليه السلام والاول شهر وثلاثون  
واحد دينار ولو كان الجنين ذميا اي مقلدا عن ذمي ملحقا بدينار فثلاثون دينارا عشره  
ايه كان الملة عشر دينار المسلم وروي ضعيفا عن دينار امه ولو كان مملوكا فحشله  
الام المملوكه ذكر كان ام اني مسلما كان ام كافرا اعتبا بالماله ولو نود في كل واحد عشر  
فيجوز كما نود دية لو كان حرا ولا كفارة هذا اي في قتل الجنين في جميع احواله لان وجوبه  
مشروط بحياة الجنين ولو ولدته الروح فدينار كماله للذكر ونصف للأنثى وان خرج ميتا مع  
ثبوت حيوته في بطنها فلو حقل كون الحرة لرج وشبهه لم يحكم بها وسع لا شنباه اي شنباه  
حلقه هو كذا وان في قتل الجنان نصف الدينار ذبيته والاني لجنه عدا سبب  
وغيره فاذ يترج لا فالحق مملوكا مشكلا ويضعف بان لا اكتمال مع ورواها النسخة بذلك  
وعلى الاصح حتى قبل ان يراجع ويتحقق الاشتباه بان لم يتر الملة ولو لم يتر  
ولخرج مع النسخة السبق الحيوة اي حياة الجنين على موته ما سبق موته على موته امه  
وعنده فلا اثر له ويجب الكفارة بقتل الجنين حيث تجال روح كالمولود وقيل مطلقا وهو ظاهر  
مع المباسم لظلم الامم التشبيب كغيره في اعضائه وجراحاته بالنسبة الى دينه في قطع  
بيده حسون ديتك وفي حارسه دينار وهكذا ولو لم يكن الجنان مملوكا لارش وهو  
ثلاثون ما بين يتر صححه واجنبها عليه تلك الجنان يتر من دينه فيه فوارثه لال الاقرب  
فالاقرب ويتر حية الام لو كانت امه عند الجنان لا فاقوت تعلق الصلابة لا وقت  
الا جبان وهو لا سقاط وهي اي دينه الجنين في مال الجنان ان كان القتل عدا حيث  
لا يتصل به او سببها بالعدو لا في مال الماقله كالمولود وحكم النفسه والتاجيل كغيره  
وفي قطع راس الميت المسلم الحر ما يتر دينار سوا في ذلك الرجل والمرأة والصغير والكبير  
للاطلاق والمستند اخبار كثيرة منها حسنه سليمان بن خالد عن ابن الحسن عليه السلام  
وفيما ان دينه دينه الجنين في بطن امه قبل ان يولدها فيه الروح وهو عرفت ان الذكر والاني  
فيه سوا في جنبا اخر رواه الكليني من سلا عن الصادق عليه السلام انما في بطنه لم يولد  
حيث قطع بعض مواليد سارا حن بعد موته وعلى وجه الملة بان في النطفه عشرين  
دينارا وفي العلقة عشرين وفي المنفعة عشرين وفي الفطم عشرين قال ثار ما خلقه اخر  
وهذا هو ميت يولد قبل ان ينفخ فيه الروح في بطن امه جنينا وفي فخا ج وجراحه  
بلسنته في قطع يده حسون دينار وفي قطع اصبغه عشر دينار وفي حارسه  
دينار وهكذا هذه الدينار ليست لورثته بل تصرف في حيوة العقب عن الميت الاجار

في اللحم عشرين



المذكورة فارقا فيها بينه وبين الجنين حيث تكون دية لورثته بان الجنين مستقيم  
مخرج نفع قابل للحياة عادة فيخلق الحية فان لم يمتى وذهب منفعة فلا مثل  
به بعد موته صارت دية جنينك المثل له لا غير يخرج بها عند ذبحها بها ابقا به البر والخير  
الصدقة وغيره قال المرفعي يكون لبيت المال والعلم على ما دلت عليه الاخبار ولو لم يكن الجنين  
مقدرا لخذ الارش لو كان حيا مستويا الى ان يذبح ولو لم يذبحه الراس بل قطع ما لو كان حيا لم يذبح  
مثله قالوا هذا وجوب ما يذبح انما هذا لا يذبح الا جزار وهل يذبح هذا من الجوز والحق  
كثير وحسب الجنين يحتمل لخلق التعديل في الجنين على الا دعي وان لم يكن حيا كالجنين وعدمه  
بل يجب على الجنين مطلقا وموقفا في حاله الاصل على موضع التعيين موبدا بالطلاق الاخبار والقول  
بان الدية على الجنين في واقعة الحال لسايقه المال على العرف وهل يجوز قضا دية من هذه الدية  
وجها من عدمه وحوله في الملاقاة الصدقة وجوه البر وكون قضا الدية ملائما بالادب  
لما هو الاية ومن ان نفعه نفعه دية اخرى ويخرج عدمه وحوله في البر بهو من اعظمها  
ولان من جعلها قضا دية الفارم وهو من جهة اخلاده وهذا الحق ولو كان الحية ذميا  
فحسب دية اعدا فحسب قيمته وسبقه في عينه كالحرم للعموم الثاني في العاقلة التي خلقها  
الخطا سميت بذلك اما من العقل وهو البشر وتسمى الجمل عقلا لانها تفعل الاول فبها ولي  
المعتقل المستحق للدين ولو لم يكن العقل هو الذي سميت الدية بذلك لانها تفعل لسان  
ولي المعتقل او من العقل هو الذي لان العشرة كما نتفع القاتل بالسيف في الجاهليين  
ثم منعت عنه بالاسلام بالمال وهو من يوجب الاثام كالا حرة والاهلية والاولاد  
وان لم يكن ذوا اربعين في المال وقيل من يرتد دية القاتل لو قتل ولا يلزم من البر من دية  
شيء مطلقا وقيل نعم المستحق لغيره القاتل من الرجال العقلان قتل به او لم يذبح  
العتا بان كاحوة الاب واخوة الام كان على حدة الاب الثمان وعلى اخوة الام الثلث وما  
اختاره المصنف هو الا شريعتين المتأخرتين ومستند الاقوال غير في ولا تفعل المراهق  
والجنون والنفير هذا مستحقا المطالب وهو حلاله حل الدية وان كان غنيا او عاقلا  
وقت الجاهلية وان دبروا جميعا من الدين وببطل في العقل العمدات الابا والاولاد وان علوا او  
سفلوا لانها حصة العرف واقرهم ونروا بسلطة بن كهيل عن امير المؤمنين عليه السلام في القاتل  
الموصلي حيث كتب الى عامله يسأل عن قتل بتركه ان المسلمين فان كان ثم رجل يبرئهم  
في الكتاب لا يجيبه عن ميراث احد من قتلته فالزعم الدية في ثلث سنين الحديث وقيل  
مستحق والاولوية هنا موقوفة لا ترجع بحالت الاصل والمستحق عدمه وحوله فيه لا صالة  
البقرة وقيل في ان النبي صلى الله عليه واله فرض دية امرأة قتلها اخوك عاقلة او عاقلة  
والولد ومع عدم العترة الذي يحكي بدخوله فالمعتق للحياتي فان لم يكن غصبا ثم معتق المعتق  
ثم عصا ثم معتق الى المعتق ثم عصا ثم كثر يتيب الميراث ولا يدخل ابن المعتق بوجهه وان عا  
او سفل على الخلاف ولو تعدد المعتق اشتركا في العقل كما لارث ثم مع عدمهم اجمع فعلى صام

مع ان الاستقصاء

البر

البرية ان كان هناك صام من ثم مع عدمه ادفعوه فالصام من الامام من بيت المال  
ولا تفعل العاقلة عند احتسابها ولا تنبها برادها تفعل الخطا الحرف وكذا لا تفعل الجاهل اذا  
جئت على انسان وان كان جنينا محمولا على المالك على تقديره ففعله وكذا لا تفعل العصبية  
مثل البهيم بل كساير ما تعلمه من الاموال ولا جنازة العهد يعني ان العهد هو مثل اننا  
حقا او حجة عليه لا تفعل عاقلة جنائنه بل يتعلق برقتهم كاسلف وتفعل الجنائز عليه اي تفعل  
عاقلة الدية على العهد حقا جنائنه عليه كما تفعل جنائنه على الحر والعور صان العاقلة الجنائز  
على الادبي وقيل لا تضمن العاقلة الجنائز عليه انما تفعل الدية والما هو ذم عن العصبية  
قوله لا يذبح كساير قيم الاموال المستطعة ويرتفع في باب العاقلة وجعله نفسيا لقوله  
صلى الله عليه واله لا تفعل العاقلة عدا والاحود الاول عليه ذلك الحديث وبرحمته في اول  
الديات منها ايها كثر من كثره وبذلك ما لا تفعل العاقلة ان كان العاقلة لا دعي مطلقا ان كان  
الملك صغيرا او حيا او حيا ان كان مكلف لا غير من الاموال وان كان حيا او حيا  
الملاقاة المقتضى العاقلة دية الموصح فاقوتها وما دنها وهو في الاول محل فاقوتها وفي الثاني  
خلافه من ذمها عور الاول على تحملها لدية من غير تفصيل وحسن قولها عليه السلام  
في مؤخرته الى مريم الاضوي قال قضى امير المؤمنين عليه السلام انه لا يجعل على العاقلة الا لاقوت  
فصاعدا موبدا باصالة البراءة من كل الخطا لانه صام وهذا هو الا شهر عاقلة الذي نفسه  
دون عصبته وان كانا نورا كذا ومع جنين من الدين بالامام عاقلة لا يذبح في الجاهلية  
كما يذبح الملعون العزيم الى مولاه فكذلك يذبح لورثته وان خالف في كون مولد العبد لا تفعل  
جنايته لا لغيره بل كذا عاقلة ولا يذبح نظر ونقطة الذي يذبح العاقلة بحسب ما  
يراه الامام من حاله في العاقلة والنفير لورثته تقديره شرعا فيجمع الى نظر عليه السلام  
وقيل وانما يذبح الشجر في احد قوله وجهاه على القتي نصف دية ذبحه على القتي بغير الاصل  
براة الذم من الزايد على ذلك والمخرج فيها الى العرف لعدم تحديدها شرعا والا ولا جود  
والاقرب القريب في التوزيع فياخذ من اقرب الطبقات اولها فان لم يجد خطا الى العبد  
ثم الامم وهكذا يتنقل مع الحاجة الى المولى ثم الى المولى ثم الى الامام ولا يذبح  
بسطا على العاقلة جمع من غير اختصاص القريب لعموم الادلة وعلى القول بالتقدير لولا شفع  
الطبقه القريبية الدية بالانصاف والتوزيع ان التاثير وهكذا الى الامام حتى لو لم يكن  
له الا الاخذ احد من نصف دية ذبحه والباقي على الامام ولو قتل الاب وولد عدا فالدية لورث  
الابن ان اشق خلا نصيب الاب منها فان لم يكن له وارث سوي الاب والامام ولو قتل  
خطا ما لدية على العاقلة ولا يذبح الاب منها شيئا الى القوي لان العاقلة تفعل عند جنائنه  
فلا يذبح خطا له ولا يذبح ان يطلب الجاني غيره خطاها ولولا الاجماع على شوقها على العاقلة  
لغيره كان العقل يذبح شوقها عليه مطلقا وقيل برشت منها نصيبه ان قلنا بارث القاتل  
هنا خطا العور وجوب الدية على العاقلة وانما لا الى لورثه وحسب ما يقع هذا النوع من القتل



الارث يرث الاب لها اجمع او نصيبه غلا بالعموم ولو قلنا ان القابل لا يرث مطلقا  
او من الرزق يورث العول لو قتل الابن اياه هذا الثالث في الكفارة الا لا يورث القاتل سبب  
القتل مطلقا وقد تقرر من في كتابها وانها اكبر مرتبة في القتل ونصيبه وكما رجع في العهد  
ولا يجب مع التثبيت كمن طرح جرحا فقتل برسان فمات او نصب سينا في غير ملكه  
فملك بها اديان وجبت الدية وانما يجب مع الباشع وجب بقتل الجاني والمجنون من  
هو كالمسلح لا يجب بقتل المكلف ويستوفى فيها الذكر والاني والحر والعبد مملوكا للقاتل  
ولغيره لا يثبت الكفارة وان كان ذمها او معاهدا او على المقتول في القتل وان كان كذا وكل واحد  
كفارة كمن قتل القاتل قبل التكميل في العهد اخرجت الكفارات الثلثة من اصل  
ماله ان كان له مال لا يرضى مالي فيخرج من الاصل وان لم يرضى به كاليدين وكذا كل من  
عليه كفارة ماله فمات قبل خراجها وغلب على اجانب الماله وان كان بعضها بدنيا كالصوم  
الا في معاصيها واحدة فيخرج فيها حكم المال كمن اذاع بالعموم ان كذا وكذا سببه  
ميرته والواجب قد يكون ما لا يعلق بالعموم بدنيا كالصيام والحد وقت اليه لا يخرج من  
المال الا مع الوصية بها ومع ذلك يخرج من الثلث كالصلوة وحق ما قاتل خطأ ان كان قادرا  
على الحق او اعا جزاء عن الصور اخرجت الكفارة من ماله كالعامة وان كان فريضه العموم  
لم يخرج الامور من هذا قيد الافتقار غير لاجل التعديل الرابع في الجنازة على الحيوان  
الصامت من الفل ما يقع عليه الذكوة سواء كان مأكولا كالابن البشري والكلاب لا تسجد  
والغمر واليهدي بها بالذكوة بغير اذن مالكة فعليه ارشته وهو تفاوت ما بين افعته جوارحه  
مع تحققت النفقات لا يقره لان تكليفه لا يقدركا فاحتمل انشا الماله غالبا ولو فرض عدم العلم  
اصلا كنسجه في بريرة لا يبر عب احد في شراير لزمه الجهم الارح مقدار النقص وليس له مطالبة  
باليتم كمالا ودفعه اليه على الاقرب لا صالته بغير قدر الجاني عا نداء على الارش ولا يورث على ملكه  
ماله فلا ينفصل عنه الا بالترضي من الجانيين وخالف في ذلك الشيخان وجماعة فخير المالك  
بين الزامه بالقيمة يوم الاخذ وتسليم اليه وبين مطالبة بالارش نظر لا يقره نفوقا الحق  
لكنه من اخذه فمات كالتلف وله ضعفه ظاهر ولو تلف لا يقره عليه قيمته يوم تلفه ان لم يكن  
عاصبا لا يورث نفوقا ماله قيمته الموجب للضمان ويوضع منها ماله قيمة من الميته كالشعر  
والسوق والوبر والريش في الحقيقة ما وجب هذا غير الارش كنز ما كان المعفون كمن  
القيمة اقرها ولو كان المثلث ماضيا ففيل هو كذلك ففيل يلزم على قيم من حين العصب الامين  
الاكلاف وهو تركه وذكر تقدم من اهلهم وتوجب جعله من دون ان تلف مكن قطع  
بغير اعضائه او جرحه او كسر شيئا من عصبه ففيل كذا الارش ان كان حيوانا مستوفى  
ولا يقره على افضل وكذا لو اذنت بغير ذلك بالجناية او اذنت بالبيع عليه الزكاة ففيه  
كاتب المنيذ او يعول درهما على الاشهر والبر وفوقه وقبل الجثة كمن من الجوارح النسيجي  
اما بعد ثبوت المقدار او لرواية السكوني عن الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام

ولا يجزيه

حكيما في الدين وبين التعليلين بون بعهد وحضره الشيخ بالسوق في نظره وصفه  
في الرواية وهو منسبت الى سلوكه في الدين اكثر من غيرها محلة والباقي حلوه  
على الحق مطلقا للشاهد وفي كلب الخنزير وهو ما يطلق عليه احمر لعدم تحريم  
سنة شرعا ولا لغة لرواية ابي بصير عن احمد بن محمد عليه السلام وقيل والقابل لا يورث  
وابن ادريس وجماعة في ثقله عشر ذوات ورجلا وابنه من فضله عن بعض اصحابه  
عن ابي عبد الله عليه السلام وهي منجزة مرسله والعجب من ابن ادريس المانع من  
خبر الواحد مطلقا كيف يذهب هذا الى ذلك كمن اعلم استند الى ما ترجمه من الاجماع  
لا لا لرواياته وفي قوله ثالث ان الواجب فيه الجثة كمن في كلب الجارية وهو البستان  
وما في معناه عشر ذوات ورجلا على المشهور ولم ينف على مستنده فالحق في التقي لوجود  
وفي كلب الزرع قنبر من طعام وهو في رواية ابي بصير المتقدم وحصة بعض  
الاصحاب بعض الاصحاب بالخطبة وهو حسن فلا يدرى عداها ولا افعالها على قاتلها  
وشمل طلاقه كلب الدار وهو شهر العزلة فيه وفي رواية ابي بصير عن احمد بن  
عليه السلام ان في كلب الالهة تين من شراب واخذوا بعد الاغصاب اما الخنزير  
فمنع من لدنهم في الاستئذان بغيره عند مسكه ان اكله وارشد  
كذلك ان اكله ونفذوا الحنف المسلم عليه اية على الذم المستتر وترك التسريح بالذي  
لشهوره ونزل التسريح كان اظهر عند العامة ومع استناده به كمن قالوا ظهر شيئا  
مما مضى خلاصا على المثلث مستلما كان ام قد فيها ويعجز الغاصب في كلب الكلب لوجوده  
لاذله مواخذ ما يشن الاحوال وجانب الما يبر محترم في حقه مطلقا خلاصا لائق فانه  
لا يقره الا المقدر الشريفة وانما يعجز الغاصب ان يعجز ماله بغيره عن المقدر الشريفة  
ويعجز المقدر والجولة فيضمن الغاصب اكثر الامرين من القيمة والمقدار الشريفة  
ويضمن صاحب الماشية جدا ينفذ ليله لا يقره على المشهور والمستند رواية  
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال كان على عليه  
السلام لا يقره ما افسدت البهايم في حاله ويقر على صاحب الزرع حقله  
وكان يضمن ما افسدت ليله وروي ذلك عن النبي صلى الله عليه واله ومنهم من جعل الماشية  
كمن ادريس وابي سعيد والعلامة من اعظم التقريب في الضمان مطلقا ليلاد وبها لما  
استضعفنا الدار في احوالها ما ذكر قال الامير حمزة في الحق ان العمل ليس على هذه الرواية  
بل اجماع الاصحاب ولما كان القالب حقله الدار ليله وحفظ الزرع فما اخرج الحق عليه  
وليس حكم الماشية برب رد لعل القنبر فلا يقره ان يكون الا خلاصا هذا الا في جرح الجوار  
عن الصادق اما المعنى فلا خلاص فيه انتهى ولا يقره ما قبله فكيف كان فلا يقره اقتناء  
التقريب وعدمه وروي محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في بيعه من ارضه عقوله  
احد من فزع في بيعه فانكسر ان على الشراك صان حصة لا يقره من بيعه وروى ذلك

في



